المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

أهداف التنمية المستدامة
SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS

تقرير رصد التقدم المحرز

في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة- 2030
في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

التقرير الثاني | فبراير 2019 م

تم إعداد هذا الاصدار استناداً الى دليل الاصدارات الاحصائية
المعتمد من قبل المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون

نسخة الكترونية من الاصدار متاحة على الموقع الإلكتروني للمركز حسب الرابط التالي:

www.Gccstat.org/SDGs 2019

©جمادى الاولى 1440هـ، فبراير 2019م
جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذا الاصدار كما يلي:

المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون GCC-STAT ، 2019م، تقرير رصد التقدم المحرز في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة -2030 في مجلس التعاون لدول الخليج العربية - التقرير الثاني. 2019م، مسقط – سلطنة عمان.

جميع المراسلات توجه إلى :
المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون
ص.ب. 840، مسقط – سلطنة عمان
هاتف: 24346499 968 +
فاكس: 24343228 968 +
البريد الإلكتروني : info@gccstat.org
الصفحة الالكترونية: www.gccstat.org

ملاحظات للمستخدمين

- ورد تسلسل أسماء الدول في الجداول والأشكال البيانية والنصوص حسب الترتيب الأبجدي المعتمد في المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- تم عرض ما هو متوفر من بيانات من الدول حتى شهر أكتوبر 2018م.
- الدول التي لم تظهر اسماؤها في عرض البيانات يعني أن الدولة لم يتوفر لديها بيانات حول المؤشر حتى تاريخ استلام البيانات من الدول.
- على الرغم من أن هذا التقرير هو الثاني من نوعه احصائيا حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلا أنه ينبغي أخذ الاستنتاجات حول الإتجاهات العامة نحو تحقيق الأهداف بحذر نظرا لقصر الفترة الزمنية بين القراءات وعدم توفر سلسلة طويلة لتحديد الاتجاه المستقر نحو تحقيق الهدف.
- مصادر البيانات الشاملة لكل رقم ورد في التقرير موثقة لدى المركز، حيث تم استخدام المصادر الوطنية لبيانات الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقاعدة بيانات الأمم المتحدة الخاصة بالدول والمناطق الأخرى (https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/).
- بالنسبة لاختيار المناطق والدول للمقارنة مع دول مجلس التعاون فقد اعتمد على طبيعة كل مؤشر بشكل عام (مثل حدوث الكوارث او انتشار بعض الأمراض، او المحميات ...الخ)، ولكن بشكل عام فقد تم اختيار نماذج من الدول المتقدمة وفق دليل التنمية البشرية عندما تكون المؤشرات لا تعتمد على مقاييس خاصة بمنطقة او بطبيعة المؤشر (مثل المؤشرات الاقتصادية والقضاء على الفقر والجوع والتعليم والصحة ...)
- البيانات المتوفرة لم تمكن من حساب مؤشرات تجميعية لجميع المؤشرات على مستوى دول مجلس التعاون كتكتل جغرافي إقليمي.
- منهجية حساب المؤشرات تعتمد على المصدر الذي قام بتوفيرها، لذلك لم يتم توفير المنهجيات في هذا التقرير، ومن يرغب بالاطلاع على المنهجيات يمكنه الرجوع إلى المصادر المشار إليها في التقرير.

الاختصارات والرموز

(...) البيانات غير متوفرة
(na) لا ينطبق
(:) تعني البيان غير متوفر بشكل تفصيلي

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
ملاحظات للمستخدمين	3
الإختصارات والرموز	3
قائمة الجداول	5
قائمة الأشكال البيانية	9
مقدمة	10
شكر وتقدير	12
المنهجية	13
الهدف 1 - القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان	15
الهدف 2 - القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة	25
الهدف 3 - ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار	31
الهدف 4 - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع	49
الهدف 5 - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات	61
الهدف 6 - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة	69
الهدف 7 - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة	75
الهدف 8 - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع	81
الهدف 9 - إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار	89
الهدف 10 - الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها	97
الهدف 11 - جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة	103
الهدف 12 - ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة	111
الهدف 13 - اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره	115
الهدف 14 - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة	121
الهدف 15 - حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي	125
الهدف 16 - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات	131
الهدف 17 - تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة	137

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
1.1	المؤشر 1.3.1: نسبة السكان الذين تشملهم الحدود الدنيا من النظم الخاصة بالحماية الاجتماعية عام 2017م (%)	17
2.1	المؤشر 1.4.1: نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية (%)	18
3.1	المؤشر 1.5.1: عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين والمصابين نتيجة للكوارث، لكل 000 100 شخص عام 2017م	19
4.1	المؤشر 2.5.1: الخسائر الاقتصادية المباشرة نتيجة الكوارث كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) عام 2017م (%)	20
5.1	. المؤشر 1.أ.1: نسبة الموارد التي تخصصها الحكومة مباشرة لبرامج الحد من الفقر (برامج الحماية الاجتماعية) للفترة 2012 – 2017م (%)	20
6.1	المؤشر 2.أ.1: نسبة الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية) من إجمالي الإنفاق الحكومي عام 2017م (%)	21
1.2	المؤشر 1.2.2. معدل انتشار توقف النمو (الطول بالنسبة للعمر دون انحرافين معياريين من وسيط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة (%)	26
2.2 (أ)	المؤشر 2.2.2: انتشار سوء التغذية (الوزن بالنسبة للطول دون انحرافين معياريين أو أكثر من انحرافين معياريين من وسيط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة، حسب النوعية (الهزال وزيادة الوزن) (%)	27
2.2 (ب)	المؤشر 2.2.2 : انتشار سوء التغذية (الوزن بالنسبة للطول دون انحرافين معياريين أو أكثر من انحرافين معياريين من وسيط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة، مصنف حسب النوعية (الهزال وزيادة الوزن) (%)	27
2.2 (ج)	(ج) المؤشر 2.2.2 : انتشار سوء التغذية (الوزن بالنسبة للطول دون انحرافين معياريين أو أكثر من انحرافين معياريين من وسيط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة، مصنف حسب النوعية (الهزال وزيادة الوزن) (%)	27
3.2	المؤشر 1.5.2: عدد الموارد الوراثية النباتية والحيوانية التي تعتبر مصادر للأغذية والزراعة ومحفوظة في مرافق المحافظة متوسطة أو طويلة المدى – 2017م	28
4.2	المؤشر 2.5.2: عدد ونسبة السلالات المحلية التي تصنف على أنها معرضة للخطر أو غير معرضة للخطر أو تقف عند مستوى غير معروف لخطر انقراضها عام 2017م	29
1.3	المؤشر 1.1.3: معدل وفيات الأمهات (لكل مائة ألف مولود حي) للفترة 2010 – 2017م	33
2.3	المؤشر 2.1.3: نسبة الولادات التي تتم تحت اشراف أخصائيون صحيون مهرة للفترة 2010 – 2017م (%)	34
3.3	المؤشر 1.2.3: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (عدد الوفيات لكل ألف مولود حي) للفترة 2010 – 2017م	35
4.3	المؤشر 2.2.3: معدل وفيات المواليد حديثي الولادة (من 0 - 28 يوما) (عدد الوفيات لكل ألف مولود حي) للفترة 2010 – 2017م	36
5.3	المؤشر 4.3.3: معدل الإصابة بداء التهاب الكبد (ب) لكل مائة ألف شخص للفترة 2015 – 2017م	38
6.3	المؤشر 1.4.3: معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة لكل 100,000 شخص	39
7.3	المؤشر 2.4.3: معدل الوفيات الناجمة عن الانتحار (أعداد) (%)	40
8.3	المؤشر 1.6.3: معدل الوفيات الناتجة عن إصابات المرور على الطرق لكل 100,000 فرد للفترة 2015 – 2016م (%)	40
9.3	المؤشر 2.7.3: معدل الولادات لدى المراهقات (الفئة العمرية 10-14و15-19 سنة) لكل ألف امرأة في تلك الفئة العمرية للفترة 2015 – 2017م	42

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
10.3	المؤشر 2.9.3: معدل الوفيات المنسوب الى المياه غير الآمنة، والصرف الصحي غير الآمن ونقص مواد التنظيف (التعرض لخدمات نظافة غير آمنة) لكل 100,000 من السكان عام 2017م	43
11.3	المؤشر 3.9.3: معدلات الوفيات بسبب التسمم غير المقصود لكل 100,000 من السكان للفترة 2015 – 2017م	44
12.3	المؤشر 3.ب.1: نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول بشكل دائم على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار ميسورة للفترة 2015 – 2017م	45
13.3	المؤشر 3.ج.1: معدل كثافة العاملين في مجال الصحة وتوزيعهم (عدد العاملين في المجال الصحي لكل 1,000 من السكان) للفترة 2014 – 2017م	46
1.4	المؤشر 2.2.4: معدل المشاركة في التعلم المنظم (قبل سنة واحدة من السن الرسمية للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، بحسب نوع الجنس للفترة 2015 – 2017م (%)	51
2.4	المؤشر 1.3.4: معدل مشاركة الشباب والبالغين في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب خلال الإثني عشر شهراً الماضية، بحسب نوع الجنس عام 2017م (%)	53
3.4	المؤشر 1.5.4: بيانات المساواة (أنثى /ذكر، ريفي/حضري، الخمس الأدنى للثروة / الخمس الأعلى للثروة، وغيرها مثل حالة الإعاقة والسكان الأصليين والمتضررين من النزاعات عام 2017م	54
4.4	المؤشر 1.أ.4: نسبة المدارس التي تحصل على: (1) الطاقة الكهربائية، (2) شبكة الانترنت لأغراض التعليم، (3) أجهزة الكمبيوتر لأغراض التعليم، (4) بنية تحتية ومواد مناسبة للطلاب المعاقين، (5) مرافق صحية أساسية لكل جنس على حدة، (6) مرافق أساسية لغسل الأيدي عام 2017م (%)	55
5.4	المؤشر 4.ج.1: نسبة المعلمين في: (أ) مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي، (ب) التعليم الابتدائي، (ج) التعليم الإعدادي، (د) التعليم الثانوي الذين حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين (مثل التدريب التربوي) قبل الخدمة أو في أثناء الخدمة اللازم للتدريس على المستوى المناسب (%)	57
1.5	1.5: المؤشر 1.3.5: نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين 20 و 24 عاماً واللاتي تزوجن قبل أن يبلغن 15 عاماً و 18 عاما (%)	62
2.5	المؤشر 1.5.5: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية والحكومات المحلية (%)	64
3.5	المؤشر 2.5.5: نسبة النساء في المناصب الإدارية (%)	65
4.5	المؤشر 5.أ.2: البلدان التي يكفل فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها، 2017م	65
5.5	المؤشر 5.ب.1: نسبة الأفراد البالغين الحائزين على هاتف نقال، بحسب نوع الجنس للفترة 2014 – 2017م (%)	66
1.6	المؤشر 1.1.6: نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة للفترة 2014 – 2017م (%)	70
2.6	المؤشر 1.2.6: نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، بما فيها مرافق غسل اليدين بالماء والصابون للفترة 2014 – 2017م (%)	71
3.6	المؤشر 1.3.6: نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة من اجمالي مياه الصرف الصحي المولدة للفترة 2015م – 2017م (%)	72
4.6	المؤشر 2.4.6: معدل الضغط على استهلاك المياه: معدل سحب المياه النقية بالنسبة الى مصادر المياه النقية المتوفرة للفترة 2015 – 2017م	73
5.6	المؤشر 1.أ.6: مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي من اجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدولة لدول أخرى (بالدولار الأمريكي) للفترة 2015 – 2017م	73
1.7	المؤشر 1.1.7: نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء للفترة 2015 – 2017م (%)	76

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
2.7	المؤشر 2.1.7: نسبة السكان الذين يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفين للفترة 2014 – 2017م (%)	77
3.7	3.7: المؤشر 1.2.7: حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة للفترة 2015 – 2017م (%)	78
1.8	المؤشر 1.1.8: معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي(مقاسا بالدولار) للفترة 2015 – 2017م (%)	82
2.8	المؤشر 1.2.8: معدل النمو السنوي لنصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (مقاسا بالدولار الأمريكي) للفترة 2015 – 2017م (%)	83
3.8	المؤشر 2.5.8: معدل البطالة بحسب نوع الجنس، والفئة العمرية عام 2017م (%)	85
4.8	المؤشر 1.10.8: عدد فروع المصارف التجارية وأجهزة الصراف الآلي لكل مائة ألف نسمة من السكان البالغين عام 2017م	86
1.9	المؤشر 1.1.9: نسبة سكان الريف الذين يعيشون على بعد كيلومترين أو أقل من طريق صالحة للاستعمال في جميع الفصول للفترة 2011 – 2017م (%)	90
2.9	المؤشر 1.2.9: القيمة المضافة للصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، و نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة عام 2017م (%)	91
3.9	المؤشر 2.2.9: العمالة في الصناعة التحويلية كنسبة من مجموع العمالة للفترة 2015 – 2017م (%)	92
4.9	المؤشر 1.5.9: نفقات البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2014 – 2017م (%)	93
5.9	المؤشر 2.5.9: عدد العاملين في مجال البحث (بمكافئ الدوام الكامل) لكل مليون نسمة للفترة 2014 – 2017م	94
6.9	المؤشر 9.ج.1: نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول للفترة 2016 – 2017م (%)	95
1.10	المؤشر 1.4.10: حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية للفترة 2015 – 2016م (%)	98
2.10	المؤشر 10.ب.1: مجموع التدفقات المخصصة للتنمية (المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول المانحة الى الدول المستفيدة من الدول)، مليون دولار أمريكي للفترة 2015 – 2017م	100
1.11	المؤشر 1.1.11: نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في أحياء فقيرة، أو مستوطنات غير رسمية، أو مساكن غير لائقة عام 2017م (%)	104
2.11	المؤشر 1.2.11: نسبة السكان الذين لديهم سهولة الوصول إلى وسائل النقل العام، بحسب الفئة العمرية، ونوع الجنس، والأشخاص ذوي الإعاقة، عام 2017م (%)	105
3.11	المؤشر 1.5.11: عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين والمصابين الذين جرى نقلهم أو إجلاؤهم نتيجة للكوارث،لكل 100000 فرد للفترة 2016 - 2017م	105
4.11	المؤشر 2.5.11: الخسائر المباشرة الناجمة عن الكوارث الطبيعية بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي بما يشمل كوارث تدمير البنية التحتية وانقطاع الخدمات الأساسية للفترة 2015 – 2017م (%)	106
5.11	المؤشر 1.6.11: النسبة المئوية للنفايات الحضرية الصلبة التي يتم جمعها بانتظام وتفريغها نهائياً بشكل ملائم من مجموع النفايات المتولدة في المدينة 2015-2017م (%)	106
6.11	المؤشر 1.7.11: متوسط حصة المساحة التي هي فضاء مفتوح للاستخدام العام للجميع من مجموع المساحة المبنية في المدن، بحسب الفئة العمرية، ونوع الجنس، والأشخاص ذوي الإعاقة عام 2015م	108
7.11	المؤشر 1.أ.11: نسبة السكان الذين يعيشون في مدن تنفذ خططاً إنمائية حضرية وإقليمية تأخذ بعين الاعتبار الإسقاطات السكانية والاحتياجات من الموارد، بحسب حجم المدينة، عام 2017م (%)	108
8.11	المؤشر 11.ب.2: الدول التي لديها استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث على المستويين القومي و المحلي عام 2017م	108

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
1.12	المؤشر 2.4.12: نصيب الفرد من إجمالي النفايات الخطرة المولدة، نسبة النفايات الخطرة التي تتم معالجتها وبحسب نوع المعالجة عام 2017م	112
2.12	المؤشر 1.5.12: معدل إعادة التدوير على الصعيد الوطني، وعدد أطنان المواد التي تمت إعادة تدويرها (%)	113
3.12	المؤشر 1.8.12: إلى أي مدى (i) تعليم المواطنة العالمية و (ii) التعليم من أجل التنمية المستدامة (بما في ذلك التعليم في مجال تغير المناخ) تم إدراجهم في: (أ) السياسات الوطنية للتعليم (ب) المناهج (ج) إعداد المعلمين و (د) تقييم الطلبة عام 2017م	113
1.13	المؤشر 1.3.13: عدد البلدان التي أدمجت في مناهجها الدراسية في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي مواضيع التخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به، عام 2017م	116
1.14	المؤشر 1.2.14: نسبة المناطق الوطنية الاقتصادية الخاصة التي تمكنت من استخدام النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية عام 2017م (%)	122
2.14	المؤشر 1.3.14: متوسط الحموضة البحرية مقاسة في مجموعة متفق عليها من محطات تمثيلية لأخذ العينات	122
3.14	المؤشر 1.4.14: نسبة الأرصدة السمكية ضمن مستوى مستدام بيولوجياً (%)	123
4.14	المؤشر 1.5.14: نطاق المناطق المحمية مقابل المناطق البحرية (%)	123
5.14	المؤشر 1.7.14: مصائد الأسماك المستدامة كنسبة من الناتج المحلي في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نموا وجميع البلدان (%)	123
1.15	المؤشر 1.1.15: مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة عام 2017م (%)	126
2.15	المؤشر 1.3.15: نسبة الأراضي المتدهورة إلى مجموع مساحة اليابسة (%)	127
3.15	المؤشر 1.7.15: نسبة الحياة البرية التي تمت المتاجرة بها سواء عن طريق التبييض أو من خلال الاتجار غير المشروع (%)	127
4.15	المؤشر 1.8.15: البلدان التي تعتمد تشريعات وطنية ذات صلة، وتخصص موارد كافية لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية أو مراقبتها، عام 2017م	127
5.15	المؤشر 1.أ.15: المساعدة الإنمائية الرسمية والنفقات العامة الموجهة للحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها بشكل مستدام (بالدولار) عام 2017م	128
1.16	المؤشر 1.1.16: عدد ضحايا القتل عمداً لكل مئة ألف نسمة عام 2016م	132
2.16	المؤشر 2.3.16: المحتجزون غير المحكوم عليهم (أعداد) للفترة 2015 – 2017م	134
3.16	المؤشر 1.6.16: النفقات الحكومية الأولية كنسبة من الموازنة الأصلية المعتمدة، بحسب القطاع (أو بحسب رموز الموازنة أو نحوها) (%)	134
4.16	المؤشر 1.9.16: نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين تم تسجيل ولادتهم لدى سلطة مدنية، بحسب السن عام 2017م (%)	135
5.16	المؤشر 1.أ.16: وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان التزاما بمبادئ باريس	135
1.17	المؤشر 1.1.17: مجموع الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حسب المصدر	138
2.17	المؤشر 2.3.17: حجم التحويلات المالية كنسبة من الناتج المحلي لاجمالي للفترة 2015 – 2017م	139
3.17	المؤشر 2.6.17: عدد الاشتراكات في الانترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل 100 شخص، حسب السرعة	141
4.17	المؤشر 1.8.17: نسبة الأفراد 15 سنة فأكثر الذين يستخدمون الإنترنت للفترة 2015 – 2017م (%)	141
5.17	2.18.17: عدد البلدان التي لديها تشريعات إحصائية وطنية والتي تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية عام 2017م	142
6.17	المؤشر 3.18.17: عدد البلدان التي لديها خطة إحصائية وطنية كاملة التمويل ويجري تنفيذها، بحسب مصدر التمويل عام 2017م	143

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
1.1	نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية للفترة 2016 – 2017م (%)	18
2.1	نسبة الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية) من إجمالي الإنفاق الحكومي للفترة 2016 – 2017م (%)	22
1.3	معدل وفيات الأمهات (لكل مائة ألف مولود حي) للفترة 2015 – 2017م	33
2.3	نسبة الولادات التي يشرف أخصائيون صحيون مهرة للفترة 2016 – 2017م (%)	34
3.3	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (عدد الوفيات لكل ألف مولود حي) للفترة 2016 – 2017م	36
4.3	معدل وفيات المواليد حديثي الولادة (من 0 - 28 يوما) (عدد الوفيات لكل ألف مولود حي) للفترة 2016 – 2017م	37
5.3	معدل الإصابة بداء التهاب الكبد (ب) لكل مائة ألف شخص للفترة 2015 – 2017م	38
6.3	معدل الوفيات الناتجة عن إصابات المرور على الطرق لكل 100,000 نسمة للفترة 2015 – 2017م	41
7.3	معدل الولادات لدى المراهقات في الفئة العمرية 15-19 سنة لكل ألف امرأة في هذه الفئة العمرية للفترة 2015 – 2017م	43
8.3	معدل كثافة العاملين في مجال الصحة وتوزيعهم (عدد العاملين في المجال الصحي لكل 1,000 من السكان) للفترة 2015 – 2017م	47
1.4	معدل المشاركة في التعلم المنظم (قبل سنة واحدة من السن الرسمية للالتحاق بالتعليم الابتدائي) للفترة 2015 – 2017م (%)	52
2.4	نسبة المعلمين في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي الذين حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين للفترة 2015 – 2017م (%)	58
1.5	نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين 20 و 24 عاماً واللاتي تزوجن أو ارتبطن بقرين قبل أن يبلغن 15 عاماً و18 عاما للفترة 2014 – 2017م	63
2.5	نسبة الأفراد الحائزين على هاتف نقال، حسب نوع الجنس 2016 – 2017م (%)	66
1.6	نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة للفترة 2014 – 2017م (%)	71
2.6	نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، بما فيها مرافق غسل اليدين بالماء والصابون للفترة 2014 – 2017م (%)	72
1.7	نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء للفترة 2015 – 2017م (%)	76
2.7	نسبة السكان الذين يعتمدون أساساً على الوقود النظيف عام 2017م (%)	77
1.8	معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (بالدولار) للفترة 2016 – 2017م (%)	83
2.8	معدل النمو السنوي لنصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (بالدولار) للفترة 2016 – 2017م (%)	84
3.8	معدل البطالة بحسب نوع الجنس للفترة 2016 – 2017م (%)	86
4.8	عدد أجهزة الصرف الآلي لكل مائة ألف فرد (15 سنة فأكثر) للفترة 2015 – 2017م	87
1.9	القيمة المضافة للصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2016 – 2017م	91
2.9	العمالة في الصناعة التحويلية كنسبة من مجموع العمالة للفترة 2016 – 2017م	92
3.9	نفقات البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة للفترة 2014 – 2017م (%)	94
4.9	العاملون في مجال البحث (بمكافئ الدوام الكامل) لكل مليون نسمة للفترة 2014 – 2016م	95
1.10	حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية للفترة 2016 – 2017م	99
1.11	النسبة المئوية للنفايات الحضرية الصلبة التي يتم جمعها بانتظام وتفريغها نهائياً ب ملائم من مجموع النفايات المتولدة في المدينة للفترة 2016 – 2017م (%)	107
1.17	مجموع الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2016 – 2017م	139
2.17	نسبة الأفراد 15 سنة فاكثر الذين يستخدمون الإنترنت للفترة 2016 – 2017 (%)	142

تقديم

دول مجلس التعاون وذلك حتى أكتوبر 2018م. فيما قام المركز قبل إعداد هذا التقرير بإعداد تقريرين حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون ؛ التقرير الأول تحت عنوان "تقرير الوضع الراهن حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة للفترة 2010 – 2015م"، والتقرير الثاني تحت عنوان " تقرير التقدم المحرز في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة – 2030م (تقرير رقم 1) في مجلس التعاون لدول الخليج العربية".

بالاستفادة من الدروس المستقاة من إعداد التقرير (رقم1) ولتخفيف العبء على الدول، حيث اقترحت بعض الدول الأعضاء تقليل عدد المؤشرات التي يتم رصدها سنويا في دول مجلس التعاون، فقد قام المركز بطلب بيانات 100 مؤشر من أصل 241 مؤشر الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. علما أن البيانات المتوفرة ما زالت محدودة وبعضها غير متوفرة بالصيغة التي تنص عليها المؤشرات، إلا أنه تم عرض جميع البيانات والمعلومات التي توفرت لإضافة لبنة جديدة إلى قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لدول المجلس.

تم في هذا التقرير مقارنة بيانات دول مجلس التعاون المتوفرة مع بيانات دول ومناطق وأقاليم أخرى متنوعة في العالم، منها مناطق متقدمة وأخرى نامية وأخرى أقل نموا (كملحقات لجداول البيانات الوطنية)، وذلك لتسهيل مقارنة موقع دول مجلس التعاون على الخارطة الدولية. على الرغم من محدودية البيانات المتوفرة، كما هو الحال في التقرير الأول، حول المؤشرات فقد قرر المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نشر التقرير باعتباره خطوة إضافية على طريق إعداد التقارير الدورية حول قياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون، ليتمكن المركز بعد مرور فترة زمنية مناسبة على البدء برصد أهداف التنمية المستدامة من بناء سلاسل زمنية توضح الاتجاهات الفعلية للمؤشرات. مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك مجموعة من المؤشرات ما زالت قيد المراجعة وتطوير منهجياتها من قبل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات لأهداف التنمية المستدامة (IAEG-SDGs)، حيث تم تصنيف المؤشرات الى ثلاث طبقات (Tier I, Tier II, Tier III) وما زالت مؤشرات Tier III قيد الدراسة دولياً من قبل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات لأهداف التنمية المستدامة (IAEG-SDGs).

يحتوي التقرير على بيانات ومعلومات متنوعة حول جميع الأهداف السبعة عشر، مع وجود تباين ملحوظ بين هدف وآخر سواء من حيث عدد المؤشرات التي تم اختيارها ضمن قائمة المائة مؤشر أو عدد الدول التي وفرت بيانات حول نفس المؤشر. وسيستمر المركز في بذل جهوده بالتعاون مع الدول الأعضاء أثناء إعداد التقارير الدورية لتوفير بيانات أكثر شمولية لإعداد تحليل معمق وتنبؤات للمستقبل حول اتجاهات المؤشرات، ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لمساعدة متخذي القرار وراسمي السياسات على مستوى مجلس التعاون من وضع الخطط المبنية على الحقائق لما فيه مصلحة جميع مواطني مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الرفاه والنماء والتقدم.

شكر وتقدير

يتقدم المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون بخالص الشكر والتقدير للأجهزة الإحصائية في الدول الأعضاء على تعاونها في توفير البيانات اللازمة لإعداد التقرير الإحصائي الثاني حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وكذلك يتوجه المركز بالشكر للجهات التي زودت المراكز الإحصائية الوطنية بالبيانات الخاصة بعمل كل منها، الأمر الذي كان له كبير الأثر في تمكين المركز من إعداد التقرير.

المنهجية

تم الاعتماد في إعداد هذا التقرير على البيانات الوطنية، إضافة لبيانات مناطق أخرى تم استخراجها من قاعدة بيانات الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، حيث تم ارسال نماذج جمع البيانات الى الأجهزة الإحصائية وتم الطلب من الاجهزة تزويد المركز بالبيانات المتوفرة لديهم والتنسيق مع الجهات الأخرى في الدولة التي يتوقع أن يكون لديها بيانات حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وتم إعطاء الدولة المهلة الزمنية الكافية لتزويد المركز بالبيانات المطلوبة. لذلك تعتبر البيانات التي يعرضها التقرير بأنها أحدث بيانات وطنية متوفرة لدى الدول حتى أكتوبر 2018م.

إضافة لبيانات الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد تم إضافة بيانات لدول ومناطق وأقاليم أخرى في العالم تمثل حالات مختلفة من مستويات الواقع التنموي (تنمية متقدمة، دول/مناطق نامية، دول ومناطق أقل نموا)، وذلك لمساعدة الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية من مقارنة واقعها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمناطق وتكتلات أخرى في العالم.

وبما ان هذا التقرير هو الثاني من نوعه، فإنه أصبح بالإمكان مقارنة التقدم المحرز في كل مؤشر يتوفر حوله سلسلة زمنية من البيانات، ولكن لم يتم التطرق للوصف الدقيق لطبيعة التقدم نظرا لقصر المدة الزمنية بين الإسناد الزمني للتقرير الأول والتقرير الثاني، ولكن تمت الإشارة بإيجاز حول الملاحظات التي يمكن قراءتها من البيانات.

1

القضاء على الفقر

الهدف الأول - القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

البيانات المتوفرة تشير إلى:

1. **تغطي الحكومات في دول مجلس التعاون جميع الحالات التي تحتاج إلى حماية اجتماعية.**
2. **تتوفر الخدمات الأساسية لجميع السكان، بإستثناء بعض الحالات البسيطة ولكنها تقترب من التغطية الشاملة.**
3. **خسائر الكوارث الطبيعية المادية والبشرية معدومة في دول مجلس التعاون باستثناء نسبة ضئيلة جدا في المملكة العربية السعودية وحالات إغاثة محدودة في سلطنة عمان.**
4. **تخصص الحكومات في دول مجلس التعاون نسب عالية من الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية).**

تم تغطية ستة مؤشرات تحت الهدف الأول في هذا التقرير من أصل اثني عشر مؤشرا، وقد توفرت بيانات حولها جميعها مع وجود تفاوت لجميع الدول أو لبعضها. تشير البيانات في جدول 1.1 أن البيانات التي تم توفيرها تعكس المؤشر جزئيا، حيث وفرت كل من مملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت أعداد المستفيدين من النظم الخاصة بالحماية الاجتماعية حسب السبب، ويلاحظ من البيانات في الجدول 1.1 أن هناك 41,461 منتفعا (ما يعادل 2.9% من السكان) في مملكة البحرين عام 2017م تشملهم الحدود الدنيا من النظم الخاصة بالحماية الاجتماعية والتي تشمل الفئات التالية: العجز عن العمل، المسنين، المعاقين، الأرامل، المطلقات، الأيتام، الأسر، أسر المسجونين، النساء المهجورات، البنات غير المتزوجات، الأولاد. أما في سلطنة عمان فقد بلغ عدد المنتفعين 79,487 حالة في عام 2017م، وشملت تلك الحالات (العجز، الأيتام، النساء الأرامل، الشيخوخة، المطلقات، وحالات أخرى غير محددة). بينما تشير بيانات دولة قطر الى أن عدد الذين تشملهم الحدود الدنيا من النظم الخاصة بالحماية الاجتماعية قد بلغ 17,844 حالة تراوحت بين أفراد واسر وذلك في عام 2017م، وشملت حالات المنتفعين: (نساء أرامل، ونساء مطلقات، وأسر محتاجة، وذوي الإعاقة، والأيتام، والعجز عن العمل، والمسنين، وأسر سجناء، والزوجة المهجورة، وأسر مفقودة، وبدل خادم، ومجهولي الأبوين.

وبما أن البيانات المتوفرة حول دول مجلس التعاون تختلف في طبيعتها عما هو محدد في صيغة الهدف الأول فلا نستطيع مقارنة بيانات دول مجلس التعاون بالمناطق الأخرى في العالم.

جدول 1.1: المؤشر 1.3.1: نسبة السكان الذين تشملهم الحدود الدنيا من النظم الخاصة بالحماية الاجتماعية عام 2017م (%)

الحالة	الإمارات (عدد)	البحرين (عدد)	السعودية (عدد)	عمان (عدد)	قطر (عدد)	الكويت (عدد)
العجز عن العمل	...	225	...	23,657	3,761	...
المطلقة	...	6,081	...	11,405	1,294	...
المسن	...	9,795	...	33,889	2,182	...
الأرملة	...	1,485	...	5,334	405	...
اليتيم	...	129	...	2,385	1,790	...
الزوجة المهجورة	...	297	...	...	3	...
البنت غير المتزوجة	...	837	...	...	...	...
المعاق	...	21	...	...	1,344	...
أسرة المسجون	...	613	...	...	77	...
الأسرة	...	21,611	...	...	912	...
الولد الذي بحاجة الى مساعدة	...	367	...	...	...	...
معاش بدل خادم	...	...	...	...	5,995	...
معاش مجهول الابوين	...	...	...	...	81	...
مرضى	...	...	...	...	...	...
عجز مادي	...	...	...	...	...	...
تائبين	...	...	...	...	...	...
محتضنين	...	...	...	...	...	...
طلبة بالخارج	...	...	...	...	...	...
متزوجات من غير محددي الجنسية	...	...	...	...	...	...
ربات البيوت	...	...	...	...	...	...
أخرى	...	...	...	2,817	...	...
المجموع	...	**41,461**	...	**79,487**	**17,844**	...
النسبة %	...	**%2.90**	...	**%0.70**	**%0.70**	**1.30%**

تشير المعطيات في جدول 2.1 أن 98.3 % من سكان دولة الإمارات العربية عام 2015م يحصلون على المياه الآمنة، و 99.8% منهم يحصلون على الكهرباء ولا تتوفر بيانات عن القطاعات الأخرى. وأن جميع السكان في كل من مملكة البحرين ودولة قطر ودولة الكويت يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على المياه الآمنة والكهرباء والتعليم والصحة والاتصالات وطرق المواصلات والمواصلات والخدمات البنكية، وأن جميع السكان في المملكة العربية السعودية يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على المياه الآمنة والكهرباء والتعليم والصحة والاتصالات، بينما تشير بيانات سلطنة عمان لعام 2016م إلى أن 100% من السكان يسكنون في أسر معيشية يمنكها الحصول على التعليم والصحة وطرق المواصلات.

جدول 2.1: المؤشر 1.4.1: نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية (%)

الخدمة	الإمارات 2015م	البحرين 2017م	السعودية 2017م	عمان 2016م	قطر 2017م	الكويت 2017م
المياه الآمنة	98.3	100	100	...	100	100
الكهرباء	99.8	100	99.9	...	100	100
التعليم	...	100	100	100	100	100
الصحة	...	100	100	100	100	100
الاتصالات	...	100	100		100	100
طرق المواصلات	...	100	...	100	100	100
المواصلات	...	100	...	...	100	100
خدمات بنكية	...	100	...	...	100	100

شكل 1.1: نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية للفترة 2016 - 2017م (%)*

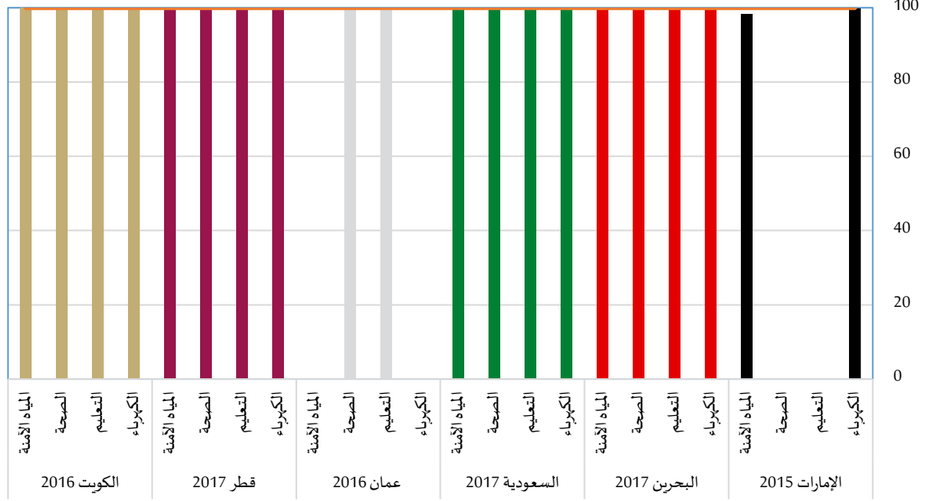

*: الأعمدة المفقودة تعني ان البيانات حول الموضوع غير متوفرة على مستوى الدولة

تشير البيانات في جدول 3.1 أن عدد الوفيات نتيجة للكوارث لكل مائة ألف من السكان في المملكة العربية السعودية بلغت 0.7 وفاة لكل مائة الف من السكان في عام 2017م، وبلغ عدد الإصابات 5.5 إصابة لكل مائة الف من السكان في عام 2017م. وتم توثيق حالات إغاثة في سلطنة عمان فقط خلال الفترة 2015- 2017م، ولم يتم تسجيل خسائر في الحياة، وبلغ عدد حالات الإغاثة عام 2015م نحو 2,215 حالة منها 196 حالة فردية و 2,019 حالة جماعية، وفي عام 2016م بلغ عدد حالات الإغاثة 261 حالة منها 157 حالة فردية و104 حالات جماعية، أما في عام 2017م فبلغ عدد الحالات 185 حالة منها 115 حالة فردية و70 حالة جماعية. في حين أفادت دولة قطر أنه لم تسجل أي حالة خسائر (وفيات

أو إصابات أو مفقودين) خلال عام 2017م، بينما أفادت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين ودولة الكويت بأنه لم يحدث كوارث خلال العام 2017م.

وعند مراجعة قاعدة بيانات الأمم المتحدة الخاصة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، تبين أنها تحتوي على بيانات على شكل سلسلة زمنية توثق الخسائر البشرية (وفيات، إصابات، فقدان) التي تعرضت لها العديد من الدول منذ عام 2000م وحتى 2017م. يعرض ملحق الجدول 3.1 أمثلة لبعض الدول التي حصلت فيها وفيات نتيجة الكوارث خلال السنوات الماضية، فمثلا في المكسيك توفي 814 شخصا نتيجة الكوارث عام 2017م، وفي مانيمار بلغ عدد الوفيات نتيجة الكوارث 747 حالة عام 2017م وفي سيريلانكا بلغ عدد الوفيات 356 حالة عام 2017م نتيجة الكوارث.

جدول 3.1: المؤشر 1.5.1: عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين والمصابين نتيجة للكوارث، لكل100,000 شخص عام 2017م

نوع الخسارة	الإمارات	البحرين	السعودية	قطر	الكويت
وفيات	0	0	0.7	0	na
مفقودين	0	0	...	0	na
مصابين	0	0	5.5	0	na

جدول 3.1 (تابع): المؤشر 1.5.1: عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين والمصابين نتيجة للكوارث، لكل 100,000 شخص 2015-2017م

عمان* (عدد حالات الإغاثة)			
نوع الإغاثة	2015	2016	2017
فردية	196	157	115
جماعية	2,019	104	70
الإجمالي	2,215	261	185

*: يقصد بحالات الاغاثة ، المعونة التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية لأسر المتضررين من الكوارث الطبيعية (فردية او جماعية)

ملحق جدول 3.1 (أعداد مطلقة): عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين والمصابين نتيجة للكوارث عام 2017م

المكسيك	مانيمار	سيريلانكا
814	747	356

لم تسجل كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين عام 2017م وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت كما هو مبين في جدول 4.1 عام 2017م أية خسائر اقتصادية نتيجة الكوارث الطبيعية، بينما كانت هناك خسائر في المملكة العربية السعودية نتيجة الكوارث الطبيعية حيث بلغت 0.0043% من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2017م وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالناتج المحلي. ولأجل المقارنة مع دول أخرى في العالم فقد تم عرض ثلاثة أمثلة عن دول تعرضت لخسائر اقتصادية نتيجة الكوارث الطبيعية، ففي ملحق جدول 4.1 نجد أنه في عام 2017م خسرت جمهورية كوريا حوالي 10.5% من دخلها القومي بسبب الكوارث الطبيعية، وخسرت كمبوديا حوالي 0.07% من دخلها القومي وخسر الأردن حوالي 0.05% من دخله القومي.

جدول 4.1 : المؤشر 2.5.1: الخسائر الاقتصادية المباشرة نتيجة الكوارث كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) عام 2017م (%)

	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
قيمة الخسارة كنسبة من (GDP)	...	...	%0.0043	...	...	...

ملحق جدول 4.1: الخسائر الاقتصادية المباشرة نتيجة الكوارث كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) عام 2017م (%)

جمهورية كوريا	كمبوديا	الأردن
10.5	0.07	0.05

تشير بيانات جدول 5.1 أن دولة الإمارات العربية المتحدة خصصت ما نسبته 4.4% من ميزانيتها عام 2017م لبرامج الحد من الفقر (برامج الحماية الاجتماعية)، وخصصت مملكة البحرين 48.7 مليون دولار أمريكي عام 2017م لبرامج الحد من الفقر (برامج الحماية الاجتماعية)، بينما بلغت نسبة المخصصات التي حددتها دولة قطر خلال الفترة 2012 – 2016م كما يلي: 0.3% عامي 2012م و 2013م و 0.4% عام 2014م و0.7% عام 2015م و 0.6% عام 2016م و0.7% عام 2017م ولم تتوفر بيانات حول باقي الدول.

جدول 5.1: المؤشر 1.أ.1: قيمة (بالدولار الأمريكي) ونسبة الموارد التي تخصصها الحكومة مباشرة لبرامج الحد من الفقر (برامج الحماية الاجتماعية) للفترة 2012 – 2017م

السنة	الإمارات		البحرين		السعودية		عمان		قطر		الكويت	
	القيمة	(%)	القيمة بالدولار	(%)	القيمة بالدولار	(%)	القيمة بالدولار	(%)	القيمة*	(%)	القيمة	(%)
2012	...	...	...	...	...	...	...	...	22,884	0.3	...	...
2013	...	...	...	...	...	...	...	...	28,926	0.3	...	...
2014	...	...	...	...	...	...	...	...	31,897	0.4	...	...
2015	...	...	...	...	...	...	...	...	32,547	0.7	...	...
2016	...	...	...	...	...	...	...	...	35,218	0.6	...	...
2017	...	4.4	48.7	...	...	...	...	...	37,463	0.7	...	...

*القيمة بالمليون دولار أمريكي

يبين جدول 6.1 بيانات حول نسبة الانفاق الحكومي على الخدمات الأساسية في دول مجلس التعاون، حيث بلغت النسبة في دولة الإمارات العربية المتحدة 18.2% من اجمالي الانفاق الحكومي عام 2016م بواقع 4.9% على التعليم و7.9% على الصحة و5.4% على الحماية الاجتماعية. وفي مملكة البحرين بلغت النسبة 32.0% عام 2017م بواقع 11.0% على التعليم و9.0% على الصحة و12.0% على الحماية الاجتماعية. وفي المملكة العربية السعودية عام 2017م بلغت نسبة الانفاق 36.0% بواقع 23.0% على التعليم و14.0% على الصحة والحماية الاجتماعية، وفي سلطنة عمان عام 2017م بلغت النسبة 25.1% بواقع 15.0% على التعليم و 6.3% على الصحة و3.9% على الحماية الاجتماعية. وبلغت في دولة قطر 21.8% بواقع 10.5% على التعليم و10.8% على الصحة و0.5% على الحماية الاجتماعية، وكانت أعلاها في دولة الكويت حيث بلغت 42.2% بواقع 23.7% على التعليم و 15.6% على الصحة و2.9% على الحماية الاجتماعية. ولأغراض مقارنة دول مجلس التعاون مع دول أخرى في العالم، فقد شملت قاعدة بيانات الأمم المتحدة بيانات تتعلق بالتعليم فقط، حيث تم اختيار اعلى ثلاث دول

في نسبة الانفاق على التعليم من اجمالي الانفاق الحكومي عام 2016م ، فقد بلغت النسبة في جواتيمالا 23.4% و في ماليزيا 20.6% وفي إيران 19.3%.

جدول 6.1: المؤشر 1.أ.2: نسبة الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية) من إجمالي الإنفاق الحكومي عام 2017م (%)

مجال الانفاق	الإمارات *	البحرين	السعودية	عمان*	قطر	الكويت
التعليم	4.9	11.0	23.0	15.0	10.5	23.7
الصحة	7.9	9.0	14.0	6.3	10.8	15.6
الحماية الاجتماعية	5.4	12.0		3.9	0.5	2.9
الإجمالي	18.2	32.0	37.0	25.1	21.8	42.2

*: بيانات 2016م

ملحق جدول 6.1: نسبة الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية) من إجمالي الإنفاق الحكومي عام 2016م (%)

غواتيمالا	ماليزيا	إيران
23.4	20.6	19.3

شكل 2.1: نسبة الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية) من إجمالي الإنفاق الحكومي للفترة 2016 - 2017م (%)

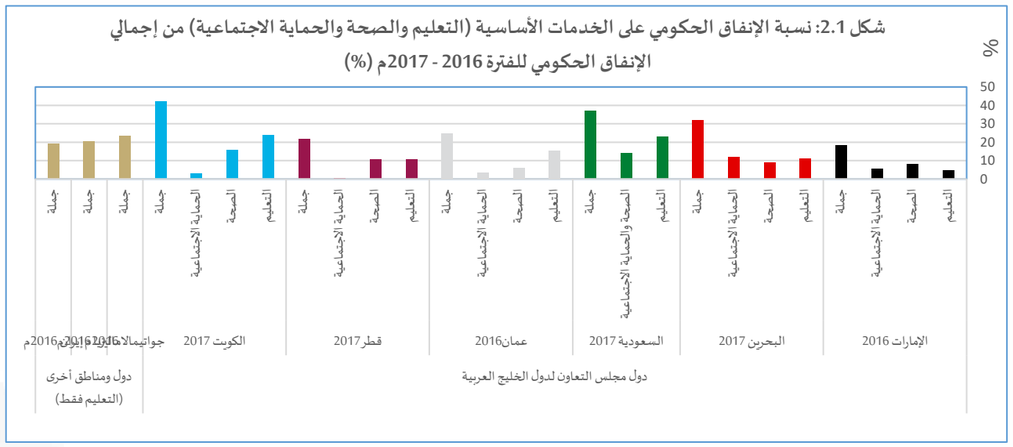

2

القضاء التام على الجوع

الهدف 2 - القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

1. **على الرغم من ارتفاع معدل انتشار توقف النمو (الطول بالنسبة للعمر دون انحرافين معياريين من وسيط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان إلا أنها تبقى أقل من نصف المعدل العالمي، وهذا يعني أن الهدف يسير نحو التحقيق.**
2. **تتوفر معلومات إحصائية محدودة حول الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض في المنطقة، وكذلك حول العينات المحفوظة في بيئة آمنة للحفاظ على الجينات الوراثية النباتية والحيوانية.**

تشير البيانات في جدول 1.2 الى أن 2.4% من الأطفال دون السنة الخامسة من العمر في مملكة البحرين عام 2012م يعانون من توقف النمو (التقزم) ؛ 1.9% يعانون من التقزم المتوسط و 0.4% يعانون من التقزم الشديد، في حين بلغت نسبة من يعانون من توقف النمو في المملكة العربية السعودية (بنوعيه المتوسط والشديد) 10.6% وذلك في عام 2016م، وبلغت النسبة 11.4% في سلطنة عمان عام 2017م.

وعند مقارنة نسبة توقف النمو في دول مجلس التعاون التي توفرت حولها بيانات مع بعض مناطق العالم نرى من ملحق جدول 1.2 أن النسبة على مستوى العالم عام 2017م بلغت 22.2%، وعلى مستوى جنوب آسيا 38.9% وفي غرب آسيا بلغت 27.3%.

جدول 1.2 : المؤشر 1.2.2. معدل انتشار توقف النمو (الطول بالنسبة للعمر دون انحرافين معياريين من وسيط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة (%)

الحالة	الإمارات 2017م	البحرين 2012م	السعودية 2016م	عمان 2017م	قطر 2017م	الكويت 2016م
تقزم	...	**1.9**	...	...	...	...
تقزم شديد	...	**0.4**	...	...	...	...
الإجمالي	...	**2.4**	**10.6**	**11.4**	...	...

ملحق جدول 1.2: معدل انتشار توقف النمو (الطول بالنسبة للعمر دون انحرافين معياريين من وسيط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة عام 2017م (%)

العالم	جنوب آسيا	غرب آسيا
22.2	38.9	27.3

وحول مؤشر الهزال يلاحظ من جدول 2.2 أن البيانات المتوفرة حول ثلاث دول من دول تختلف من حيث التفصيل من دولة إلى أخرى، حيث تشير بيانات مملكة البحرين لعام 2012م في الجدول 2.2 لاحقاً إلى توزيع الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من الهزال حسب حدة الحالة، حيث بلغت نسبة الذين معدل الهزال لديهم دون المعدل 1.8% في حين بلغت نسبة من يبلغ معدل الهزال لديهم أقل من المعدل بشكل كبير الى 0.3%. بينما في المملكة العربية السعودية تتوفر بيانات موزعة حسب النوع الاجتماعي (ذكور / إناث) لعام 2016م، فبلغت النسبة العامة

(دون تحديد مستوى الشدة) بين الذكور 3.3% وبين الاناث 9.1%. وفي سلطنة عمان بلغت نسبة الأطفال دون الخامسة عام 2017م الذين يعانون من الهزال 9.3% والذين يعانون من زيادة الوزن 3.1% .

وعند مقارنة البيانات المتوفرة حول دول المجلس مع العالم نجد ان نسبة انتشار سوء التغذية على مستوى العالم في عام 2010م بلغت 5.9%، وفي الهند عام 2015م بلغت نسبتها 2.1% وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي بلغت نسبتها 8.0% عام 2017م.

جدول 2.2 (أ) المؤشر 2.2.2: انتشار سوء التغذية (الوزن بالنسبة للطول دون انحرافين معياريين أو أكثر من انحرافين معياريين من وسيط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة، حسب النوعية (الهزال وزيادة الوزن)

مملكة البحرين 2012م	النسبة (%)
اقل من المعدل	1.8
اقل من المعدل بشكل شديد	0.3
الاجمالي	2.1

جدول 2.2 (ب): المؤشر 2.2.2 : انتشار سوء التغذية (الوزن بالنسبة للطول دون انحرافين معياريين أو أكثر من انحرافين معياريين من وسيط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة، مصنف حسب النوعية (الهزال وزيادة الوزن)

المملكة العربية السعودية 2016م	
النوع	النسبة (%)
ذكور	3.3
إناث	9.1
إجمالي	...

جدول 2.2 (ج) المؤشر 2.2.2 : انتشار سوء التغذية (الوزن بالنسبة للطول دون انحرافين معياريين أو أكثر من انحرافين معياريين من وسيط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة، مصنف حسب النوعية (الهزال وزيادة الوزن)

سلطنة عمان 2017م	
النوع	النسبة (%)
الهزال	9.3
زيادة الوزن	3.1

ملحق الجدول 2.2: انتشار سوء التغذية (الوزن بالنسبة للطول دون انحرافين معياريين أو أكثر من انحرافين معياريين من وسيط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة، مصنف حسب النوعية (الهزال وزيادة الوزن)

العالم 2010م (%)	الهند 2015م (%)	أمريكا اللاتينية والكاريبي 2017م (%)
5.9	2.1	8.0

تتوفر بيانات محدودة حول أعداد الموارد الوراثية النباتية والحيوانية التي تعتبر مصادر للأغذية والزراعة ومحفوظة في مرافق المحافظة متوسطة أو طويلة المدى، فتشير البيانات في جدول 3.2 أن هناك 20 عينة وراثية حيوانية محفوظة في المملكة العربية السعودية عام 2017م، بينما في دولة قطر تتوفر 360 عينة وراثية محفوظة موزعة بواقع 15 عينة حشرية، و9 أنواع برية و 8 أنواع بحرية و3 جماجم وهياكل و 317 عينة خضرية وو 43 عينة بذور.

لا توجد بيانات متوفرة حول هذا المؤشر في قاعدة بيانات الأمم المتحدة للمقارنة معها.

جدول 3.2: المؤشر 1.5.2: عدد الموارد الوراثية النباتية والحيوانية التي تعتبر مصادر للأغذية والزراعة ومحفوظة في مرافق المحافظة متوسطة أو طويلة المدى – 2017م

نوع الموارد الوراثية	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	الكويت*
حيوانية	na	...	20	...	...
نباتية	na	...	...	...	...

* بيانات الكويت 2016م

جدول 3.2: المؤشر 1.5.2: عدد الموارد الوراثية النباتية والحيوانية التي تعتبر مصادر للأغذية والزراعة ومحفوظة في مرافق المحافظة متوسطة أو طويلة المدى (تابع) - قطر 2017م

نوع المجموعة	النوع	العدد
الأنواع الوراثية الحيوانية	أنواع الحشرات	15
	أنواع برية محفوظة في المتحف البيولوجي	9
	أنواع بحرية محفوظة في المتحف البيولوجي	8
	أنواع جماجم والهياكل محفوظة في المتحف البيولوجي	3
	المجموع	**33**
نباتية	عينات خضرية محفوظة	317
	بذور	43
	المجموع	**360**

تشير البيانات في جدول 4.2 إلى أن 100% من السلالات المحلية في مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية معرضة لخطر الانقراض. بينما تشير البيانات المتوفرة من دولة قطر بأن 0.2% من النباتات والكائنات البرية منقرضة و 0.8% من النباتات والكائنات البرية و 0.7% من النباتات والكائنات البحرية معرضة لخطر الانقراض و 14.8% من النباتات والكائنات البرية قابلة للتهديد بالانقراض و2.5% من النباتات والكائنات البحريه معرضة لخطر الانقراض في حين أن 0.8% من النباتات والكائنات البحرية قريبة من التهديد بالانقراض. وفي دولة الكويت 13.2% من سلالات الثروة السمكية معرضة لخطر الانقراض وذلك في عام 2016م.

ولمقارنة الواقع في دول مجلس التعاون مع مناطق أخرى من العالم في عام 2018م، نلاحظ من ملحق جدول 4.2 أن 26.68% من السلالات المحلية مهددة بخطر الانقراض في العالم، و 6 سلالات في استراليا مهددة بالانقراض حسب بيانات عام 2018م و 1704 سلالة في أوروبا مهددة بالانقراض حسب إحصاءات عام 2018م.

جدول 4.2: المؤشر 2.5.2: عدد ونسبة السلالات المحلية التي تصنف على أنها معرضة للخطر أو غير معرضة للخطر أو تقف عند مستوى غير معروف لخطر انقراضها عام 2017م

الحالة	النباتات والكائنات البرية	النباتات والكائنات البحرية	النباتات والكائنات البرية %	النباتات والكائنات البحرية %
منقرض	2	0	0.2	0.0
منقرض برياً	0	0	0.0	0.0
مهدد بشكل حرج	0	0	0.0	0.0
المهددة بالإنقراض	9	6	0.8	0.7
قابل للتهديد	171	22	14.8	2.5
قريب من التهديد	0	7	0.0	0.8
غير معتبر	970	853	84.2	96.1
إجمالي	1152	888	100	100

جدول 4.2 (تابع): المؤشر 2.5.2: عدد ونسبة السلالات المحلية التي تصنف على أنها معرضة للخطر أو غير معرضة للخطر أو تقف عند مستوى غير معروف لخطر انقراضها عام 2017م

مستوى خطر الإنقراض	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	الكويت *
معرضة لخطر الإنقراض	...	...	...	...	13.2
غير معرضة لخطر الانقراض	...	...	...	...	86.8
غير معروف	...	...	...	...	0.0
إجمالي	...	...	...	...	100.0

*: تشير البيانات الى السلالات المحلية الخاصة بالثروة السمكية فقط (بيانات عام 2016م)

ملحق جدول 4.2: المؤشر 2.5.2: عدد ونسبة السلالات المحلية التي تصنف على أنها معرضة للخطر أو غير معرضة للخطر أو تقف عند مستوى غير معروف لخطر انقراضها عام 2018م

العالم %	استراليا (عدد)	أوروبا (عدد)
26.68	6	**1704**

3

الصحة الجيدة والرفاه

الهدف الثالث - ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

1. معدل وفيات الأمهات لكل مائة ألف مولود حي في دول مجلس التعاون منخفضة جدا وهي تضاهي الدول المتقدمة.
2. جميع الولادات في دول مجلس التعاون يشرف عليها أخصائيون صحيون مهرة.
3. وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف مولود حي منخفضة جدا في دول مجلس التعاون ودون المعدلات العالمية والإقليمية.
4. معدل وفيات المواليد حديثي الولادة (من 0 - 28 يوما) منخفض جدا في دول مجلس التعاون ويكاد يضاهي مستواه في الولايات المتحدة الأمريكية، و أقل من ثلث المعدل على مستوى العالم.
5. معدلات الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة في دول مجلس التعاون تعتبر مرتفعة مقارنة مع دول المنطقة ومناطق أخرى في العالم.
6. معدلات الوفيات بسبب التسمم غير المقصود في دول مجلس التعاون منخفضة جدا و أقل بكثير من مثيلاتها في الدول المتقدمة.
7. تعتبر معدلات العاملين في المجال الصحي من الصيادلة والأطباء البشريون وأطباء الأسنان والممرضون في دول مجلس التعاون مشابهة لمثيلاتها في الدول المتقدمة.

تشير البيانات في جدول 1.3 أن دول مجلس التعاون حققت تقدما على صعيد تخفيض معدلات وفيات الأمهات مقارنة مع منطقة غرب آسيا والأردن على سبيل المثال كما يلاحظ في ملحق جدول 3.1، وتعتبر أقرب في مستوى تقدمها إلى الدول المتقدمة مثل استراليا ونيوزيلاندا كما يتضح من ملحق جدول 3.1. مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا المؤشر حساس جدا لأعداد حالات وفيات الأمهات القليلة (بمعنى انه يرتفع وينخفض بصورة سريعة مع التغير الطفيف في عدد حالات وفيات الأمهات).

تشير البيانات في الجدول 1.3 الى ان معدلات وفيات الأمهات لكل مائة مولود حي في مملكة البحرين هي الأعلى مقارنة مع باقي دول مجلس التعاون خلال الفترة 2010 –2017م، حيث تراوح المعدل بين 11.0 حالة و 36.6 حالة، بينما تلتها سلطنة عمان حيث تراوح المعدل فيها بين 13.4 حالة و20.2 حالة خلال الفترة 2015 – 2017م، ثم المملكة العربية السعودية بواقع 12.0 حالة عام 2015م، وتراوح المعدل في دولة قطر بين 0.0 حالة في عامي 2013م و 2016م و11.3 حالة لكل مائة ألف مولود حي عام 2015م. ثم دولة الكويت التي تراوح المعدل فيها بين 1.7 حالة و 11.4 حالة خلال الفترة 2012 – 2016م، وكانت أدنى المعدلات في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث بلغ المعدل 2.05 حالة عام 2015م و 9.16 حالة عام 2016م.

جدول 1.3: المؤشر 1.1.3: معدل وفيات الأمهات (لكل مائة ألف مولود حي) للفترة 2010 – 2017م

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان (مواطنون فقط)	قطر	الكويت
2010	...	11.00	...	26.40	10.30	...
2011	...	22.80	...	15.90	4.90	...
2012	...	36.60	...	17.80	4.70	1.70
2013	...	35.00	...	12.30	0.00	6.70
2014	...	14.30	...	18.30	3.60	11.40
2015	2.05	28.60	12.00	17.50	11.30	8.40
2016	9.16	29.00	...	13.40	0.00	3.40
2017	...	...	...	20.20	...	...

ملحق جدول 1.3: معدل وفيات الأمهات (لكل مائة ألف مولود حي) عام 2015م

غرب آسيا	استراليا ونيوزيلاندا	النرويج
85.0	8.0	6

شكل 1.3: معدل وفيات الأمهات (لكل مائة ألف مولود حي) للفترة 2015 - 2017م

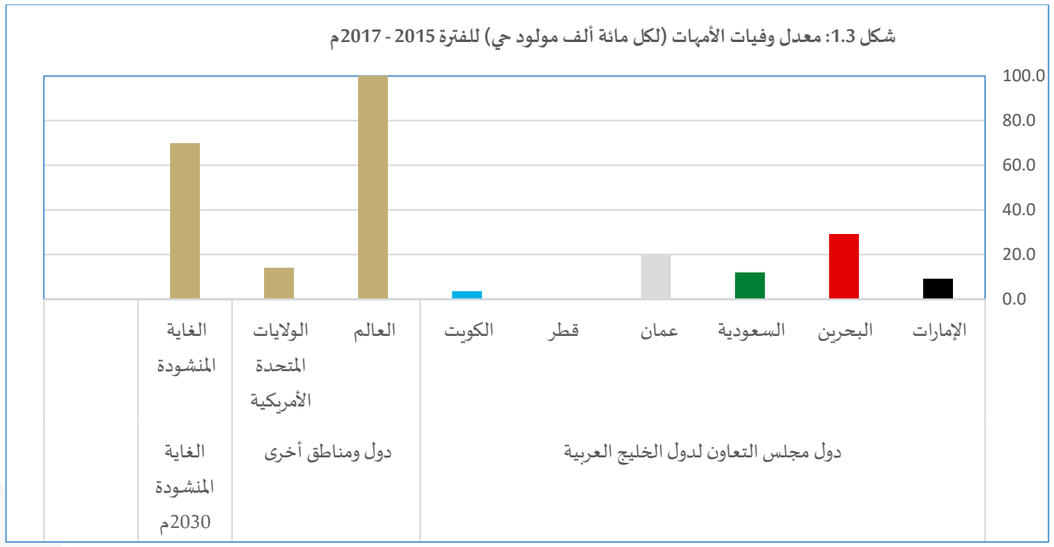

تشير البيانات في جدول 2.3 بأن جميع حالات الولادة في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين ودولة قطر ودولة الكويت تتم تحت إشراف أخصائيون صحيون مهرة، وتقترب النسبة من 100% في المملكة العربية السعودية (النسبة تتجاوز 99.0% في جميع هذه الدول)، وتقترب من 99.0% في سلطنة عمان. وتعتبر دول مجلس التعاون أفضل من الدول المتقدمة، حيث يتضح من ملحق جدول 2.3 بأن النسبة في استراليا بلغت 99.7% عام 2015م وفي ألمانيا 98.7% ،بينما في منطقة غرب آسيا وشمال افريقيا بلغت النسبة 86.0% عام 2015م.

جدول 2.3: المؤشر 2.1.3: نسبة الولادات التي تتم تحت اشراف أخصائيون صحيون مهرة للفترة 2010 – 2017م (%)

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2010	...	100	...	...	100	100
2011	...	100	...	...	100	100
2012	...	100	...	...	100	100
2013	...	100	...	...	100	100
2014	...	100	...	...	100	100
2015	100	100	...	98.7	100	100
2016	100	100	...	98.7	100	100
2017	...	100	99.7	98.7	100	100

ملحق جدول 2.3: نسبة الولادات التي تتم تحت اشراف أخصائيون صحيون مهرة عام 2015م (%)

استراليا	المانيا	غرب آسيا وشمال افريقيا
99.7	98.7	86.0

شكل 2.3: نسبة الولادات التي تتم تحت اشراف أخصائيون صحيون مهرة للفترة 2016 - 2017م (%)

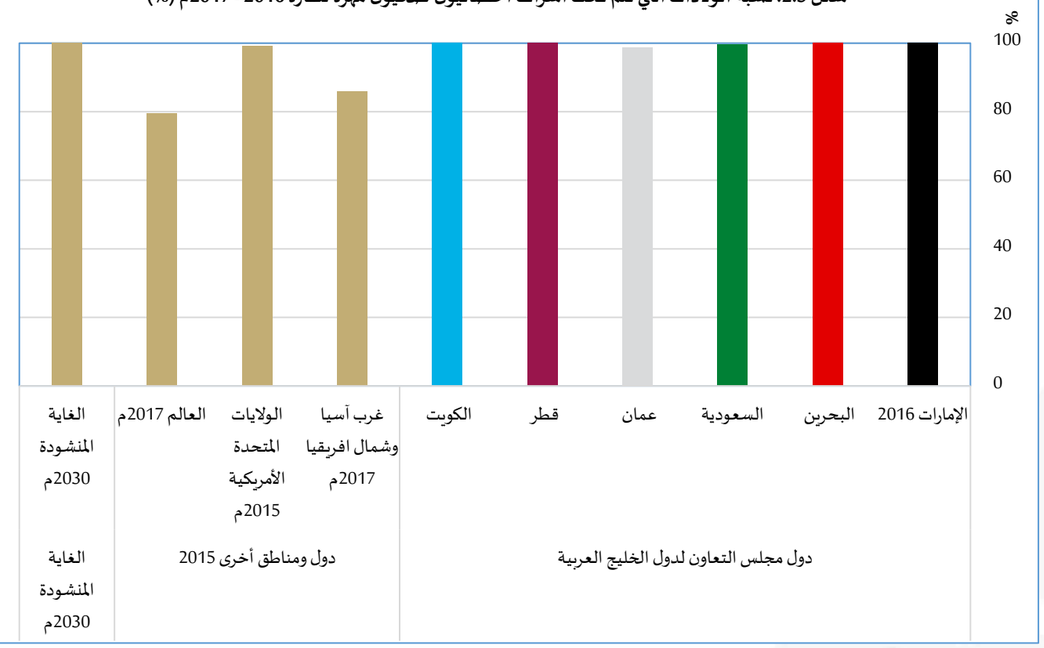

وحول معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة، تشير البيانات في جدول 3.3 بأنها في دول مجلس التعاون أقل من مثيلاتها في المناطق الأخرى في العالم، حيث بلغت في دولة الإمارات العربية المتحدة 7.7 حالة عام 2016م، وفي مملكة البحرين 6.6 حالة عام 2016م، و في المملكة العربية السعودية 8.9 حالة عام 2017م، وفي سلطنة عمان 11.4 حالة عام 2017م و في دولة قطر 7.1 حالة عام 2016م، وفي دولة الكويت 9.3 حالة وفاة لكل مائة ألف مولود حي عام 2016م. وبشكل عام فقد كانت المعدلات متقاربة خلال الفترة 2010م و 2017م للدول التي توفرت حولها بيانات كما يتضح من جدول 3.3.

وللمقارنة مع دول ومناطق أخرى، فكما في ملحق جدول 3.3 تشير البيانات بأن معدل وفيات الأطفال لكل مائة ألف مولود حي بلغ 6.6 حالة وفاة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2017م، 4.3 حالة وفاة في المملكة المتحدة عام 2017م و 2.6 حلة وفاة في اليابان عام 2017م.

جدول 3.3: المؤشر 1.2.3: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (عدد الوفيات لكل ألف مولود حي) للفترة 2010 – 2017م

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2010	...	9.4	...	...	8.5	...
2011	...	9.8	...	...	9.0	...
2012	...	9.0	...	...	8.8	9.0
2013	...	9.1	...	...	7.8	9.2
2014	...	12.0	...	...	8.1	8.8
2015	8.2	9.3	...	11.5	9.0	9.0
2016	7.7	6.6	**8.1**	11.7	7.1	9.3
2017	...	...	8.9	11.4	...	...

ملحق جدول 3.3: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (عدد الوفيات لكل ألف مولود حي) عام 2017م

الولايات المتحدة الأمريكية	المملكة المتحدة	اليابان
6.6	4.3	2.6

شكل 3.3: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (عدد الوفيات لكل ألف مولود حي) للفترة 2016 - 2017م

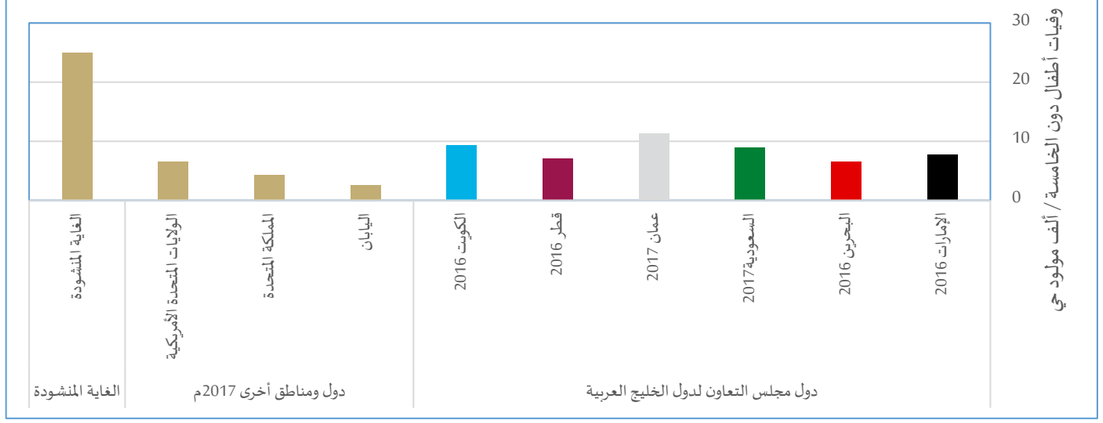

تعتبر معدلات وفيات المواليد حديثي الولادة في دول مجلس التعاون منخفضة جدا مقارنة مع مناطق أخرى من العالم، ولكنها أعلى بقليل من مثيلاتها في أمريكا الشمالية. فتشير البيانات في جدول 3.4 بأن معدلات وفيات الأطفال حديثي الولادة (بعمر 0 – 28 يوما) بلغت في دولة الإمارات العربية المتحدة 6.1 حالة وفاة لكل ألف مولود حي عام 2016م، و4.5 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في مملكة البحرين عام 2015م، و 5.0 حالات وفاة لكل ألف مولود حي في المملكة العربية السعودية عام 2017م، و 9.4 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في سلطنة عمان عام 2017م و 3.1 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في دولة قطر عام 2016م، و4.6 حالة وفاتة لكل ألف مولود حي في دولة الكويت عام 2016م.

وعند مقارنة بيانات دول مجالس التعاون لدول الخليج العربية مع دول ومناطق أخرى نجد أن المعدل بلغ 18.6 حالة وفاة لكل ألف مولود حي على مستوى العالم في عام 2016م و 1.6 حالة وفاة في السويد عام 2016م وانخفضت النسبة إلى 3.7 حالة وفاة لكل ألف مولود حي أمريكا الشمالية عام 2016م.

جدول 4.3 : المؤشر 2.2.3: معدل وفيات المواليد حديثي الولادة (من 0 - 28 يوما) (عدد الوفيات لكل ألف مولود حي) للفترة 2010 – 2017م

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2010	...	4.20	...	...	4.60	...
2011	...	4.00	...	...	4.40	...
2012	...	4.18	...	...	4.30	5.90
2013	...	3.95	...	...	4.10	4.80
2014	...	6.45	...	...	3.70	5.10
2015	6.57	4.53	...	9.50	4.60	4.80
2016	6.07	...	2.74	9.30	3.10	4.60
2017	...	...	5.00	9.40	...	...

ملحق جدول 4.3: معدل وفيات المواليد حديثي الولادة (من 0 - 28 يوما) (عدد الوفيات لكل ألف مولود حي) عام 2016م

العالم	السويد	أمريكا الشمالية
18.6	1.7	3.7

شكل 4.3: معدل وفيات المواليد حديثي الولادة (من 0 - 28 يوما) (عدد الوفيات لكل ألف مولود حي) للفترة 2016 - 2017م

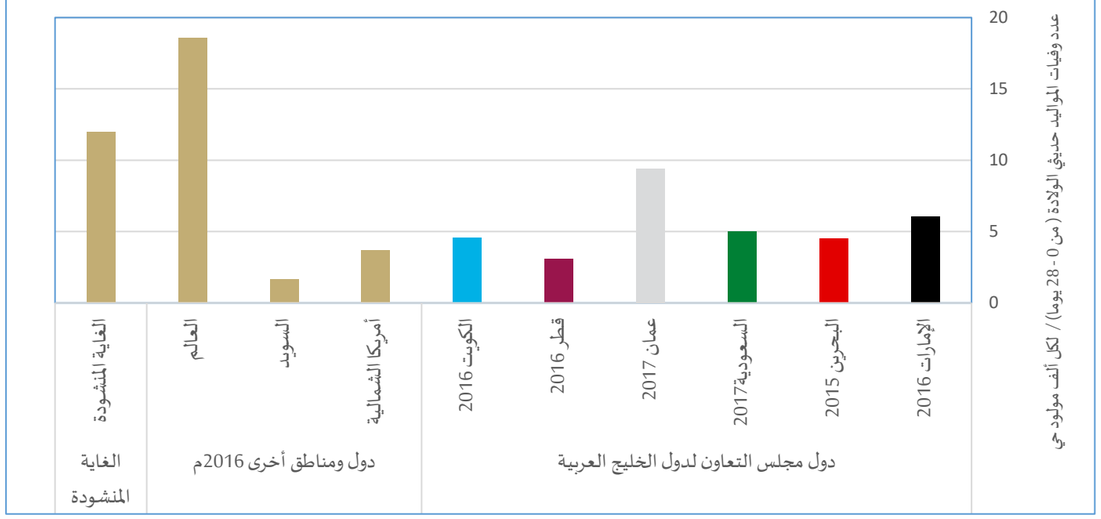

تشير البيانات في جدول 5.3 بأنه لم تسجل أية حالة إصابة بداء التهاب الكبد الوبائي (ب) في دولة الكويت خلال عام 2016م، بينما كانت معدلات الإصابة منخفضة جدا في كل من مملكة البحرين وسلطنة عمان، ففي مملكة البحرين بلغ معدل الإصابة 1.1 حالة لكل مائة ألف شخص بواقع 1.4 حالة بين الذكور و 0.6 حالة بين الاناث. وفي المملكة العربية السعودية بلغ المعدل 20.2 حالة لكل مائة ألف شخص عام 2017م، وفي سلطنة عمان بلغ المعدل 0.7 حالة لكل مائة ألف شخص عام 2017م، بينما في دولة قطر بلغ المعدل 8.4 حالة إصابة لكل مائة ألف شخص عام 2016م.

وعند مقارنة بيانات دول مجلس التعاون مع مناطق أخرى نجد ان معدلات الإصابة بالتهاب الكبد الوبائي (ب) في معظم دول مجلس التعاون أقل منها في مناطق العالم الأخرى، فعلى سبيل المثال بلغ معدل الإصابة بالتهاب الكبد الوبائي (ب) 4.0 حالات لكل مائة ألف شخص في استراليا ونيوزيلاندا 2016م بواقع 4.3 حالات بين الذكور و 3.6 حالة بين الاناث، وارتفع في منطقة آسيا الوسطى الى 26.2 حالة إصابة لكل مائة ألف شخص بواقع 29.7 بين الذكور و 22.5 بين الاناث وذلك في عام 2016م، بينما بلغت النسبة في أوروبا الغربية وأمريكيا الشمالية 5.7 حالة إصابة لكل مائة ألف شخص عام 2016م بواقع 6.3 حالة بين الذكور و 5.2 حالة بين الاناث.

جدول 5.3: المؤشر 4.3.3: معدل الإصابة بداء التهاب الكبد (ب) لكل مائة ألف شخص للفترة 2015 – 2017م

السنة	النوع الاجتماعي	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2015	ذكور	...	1.4	...	...	...	0
	إناث	...	0.6	...	...	...	0
	كلا الجنسين	...	1.1	...	0.4	10.0	0
2016	ذكور	...	...	...	...	...	0
	إناث	...	...	...	...	...	0
	كلا الجنسين	...	...	13.6	0.3	8.40	0
2017	ذكور	...	...		...	...	...
	إناث	...	...		...	...	...
	كلا الجنسين	...	...	20.2	0.7	...	...

ملحق جدول 5.3: معدل الإصابة بداء التهاب الكبد (ب) لكل مائة ألف شخص عام 2016م

النوع الاجتماعي	استراليا ونيوزيلاندا	أسيا الوسطى	أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية
ذكور	4.3	29.7	6.3
إناث	3.6	22.5	5.2
كلا الجنسين	4.0	26.2	5.7

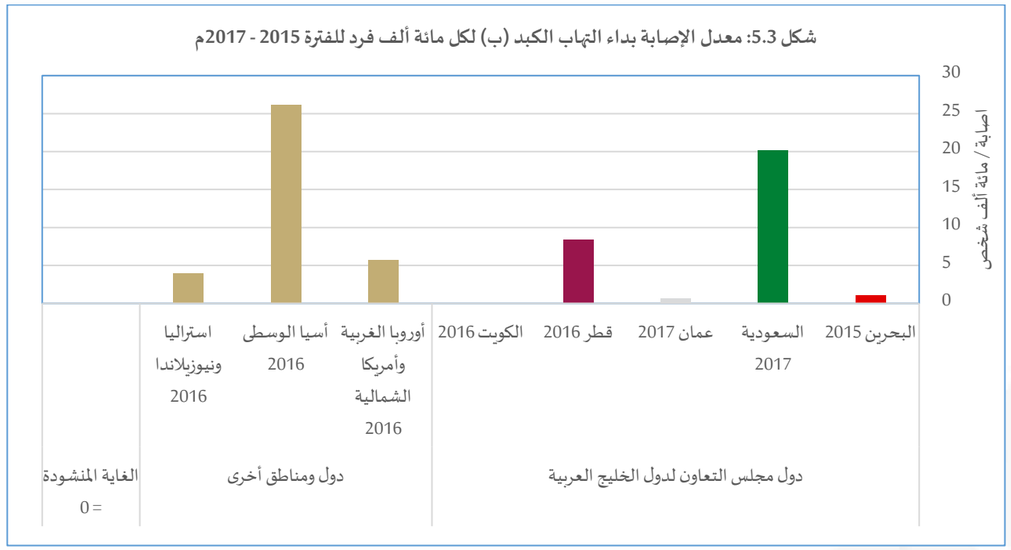

عند النظر الى بيانات كل دولة ضمن الجدول 6.3 لاحقاً نجد أن معدلات الوفيات بسبب أمراض القلب والأوعية الدموية والسكري والأمراض التنفسية تعتبر عالية وخاصة بسبب أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان، حيث يبدو أنها تشكل السبب الرئيسي للوفاة في مملكة البحرين ودولة الكويت، في حين أن معدلات الوفاة نتيجة للأسباب الأخرى تعتبر متدنية نسبيا مقارنة مع أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان. مع الاشارة لصعوبة اجراء المقارنات بين دول مجلس التعاون وذلك بسبب تسجيلها وعرضها بطرق مختلفة من قبل مصادر البيانات.

وبشكل عام تتجاوز نسبة الوفيات بالأمراض المذكورة النسب في المناطق الأخرى من العالم سواء المناطق متقدمة النمو أو النامية كما يتضح من ملحق جدول 6.3.

جدول 6.3: المؤشر 1.4.3: معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة لكل 100,000 فرد للفترة 2014 – 2017م

السبب	الإمارات	البحرين				السعودية	عمان		قطر		الكويت
	2017م	2014م	2015م	2016م	2017م	2014م	2016م	2017م	2015م	2016م	2016م
القلب والأوعية الدموية	...	69.9	76.5	...		16.6	...	...	16.4	31.7	60.6
السرطان	...	29.9	28.6	...		4.2	...	...	11.8	13.3	19.0
داء السكري	...	7.5	5.3	...		1.8	...	...	5.5	4.1	9.3
الأمراض التنفسية المزمنة	...	7.5	8.6	...		0.4	...	...	7	9.7	0.7
امراض الدم واعضاء تكوين الدم واضطرابات معينة تشمل اضطرابات المناعة	...	...	...	...	...	...	...	...	0.2	0.3	...
الإجمالي	...	...	...	...	...	...	...	138.7	40.9	59.1	...

ملحق جدول 6.3: معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة لكل 100,000 شخص عام 2016م

العالم	غرب آسيا	أوروبا وأمريكا الشمالية
18.3	18.3	15.6

تشير البيانات في جدول 7.3 أن معدلات الوفيات الناتجة عن الانتحار منخفضة جدا في دول مجلس التعاون، حيث بلغ المعدل في مملكة البحرين 0.4 حالة انتحار لكل مائة ألف شخص عام 2016م لكل من الذكور والاناث، وفي سلطنة عمان بلغ المعدل 0.29 حالة عام 2017م لكل مائة ألف شخص. وبلغ معدل الوفيات في دولة الكويت 0.4 حالة عام 2016م.

ولم تتوفر بيانات دولية لأغراض مقارنة معدلات الوفيات بسبب الانتحار في دول مجلس التعاون مع مناطق أخرى من العالم لكون الأعداد المتوفرة في المصادر الدولية تعرض أعداد مطلقة في دول العالم (أي ليس المعدل لكل مائة ألف شخص). فتشير البيانات في ملحق جدول

7.3 أن عدد الوفيات بسبب الانتحار بلغت 1,363 حالة في النمسا عام 2016م، و 3,799 حالة وفاة بسبب الانتحار في مصر عام 2016م، و 13,467 حالة وفاة بسبب الانتحار في البرازيل عام 2016م.

جدول 7.3: المؤشر 2.4.3: معدل الوفيات الناجمة عن الانتحار (أعداد) *

النوع الاجتماعي	الإمارات 2017م	البحرين 2016م	السعودية 2015م	عمان 2017م	قطر 2016م	الكويت 2016م
كلا الجنسين	...	6	...	13	0	16

*: تم تقدير الأعداد بالاستناد الى المعدل لكل 100,000 وعدد السكان

ملحق جدول 7.3: معدل الوفيات الناجمة عن الانتحار لكل 100,000 نسمة (أعداد مطلقة) عام 2016م

السويد 2016م	فرنسا	الولايات المتحدة الأمريكية
1,455	11,455	49,394

تعتبر معدلات الوفيات بسبب إصابات المرور على الطرق في دول مجلس التعاون متشابهة مع المناطق النامية في العالم وأعلى منها في الدول المتقدمة. فكما تشير البيانات في جدول 8.3 فإن معدلات الوفيات الناتجة عن اصابات المرور بلغت 7.9 حالة وفاة لكل مائة ألف شخص في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2016م، و8.3 حالة وفاة لكل مائة ألف شخص في مملكة البحرين عام 2015م، وبلغت حالات الوفاة نتيجة حوادث الطرق في المملكة العربية السعودية 9,031 حالة عام 2016م (أعداد مطلقة وليست لكل 100,000 نسمة)، و14.0 حالة وفاة لكل مائة ألف شخص في سلطنة عمان و 8.5 حالة وفاة لكل مائة ألف شخص في دولة قطر عام 2016م وبلغت 10.7 حالة وفاة بسبب إصابات المرور على الطرق لكل مائة الف شخص في دولة الكويت عام 2016م.

ويمكن الاستقراء من البيانات المتوفرة حول دول مجلس التعاون بأن معدلات الوفيات الناجمة عن إصابات المرور تتجه نحو الانخفاض بشكل عام، ولكن لتأكيد هذا الاستقراء فهناك حاجة لسلسلة أطول من البيانات.

ولمقارنة معدلات الوفيات بسبب إصابات المرور على الطرق في دول مجلس التعاون مع دول ومناطق أخرى فتشير البيانات في ملحق جدول 8.3 أن معدل الوفيات الناجمة عن إصابات المرور على الطرق بلغت 6.7 حالة وفاة لكل مائة ألف شخص في بلجيكا عام 2013م و 16.7 حالة وفاة بسبب إصابات المرور على الطرق في وسط وجنوب إفريقيا عام 2013م و 13.6 حالة وفاة بسبب إصابات المرور على الطرق في الأرجنتين عام 2013م.

جدول 8.3: المؤشر 1.6.3: معدل الوفيات الناتجة عن إصابات المرور على الطرق لكل 100,000 نسمة للفترة 2015 – 2016م

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2015	...	8.3	...	15.8	9.6	21.9
2016	7.9	...	28	15.6	8.5	10.7
2017	...	...	...	14.0	...	...

ملحق جدول 8.3: معدل الوفيات الناتجة عن إصابات المرور على الطرق لكل 100,000 نسمة عام 2013م

المملكة المتحدة	استراليا	العالم
2.9	5.4	17.4

شكل 6.3: معدل الوفيات الناتجة عن إصابات المرور على الطرق لكل 100,000 نسمة للفترة 2015-2017م

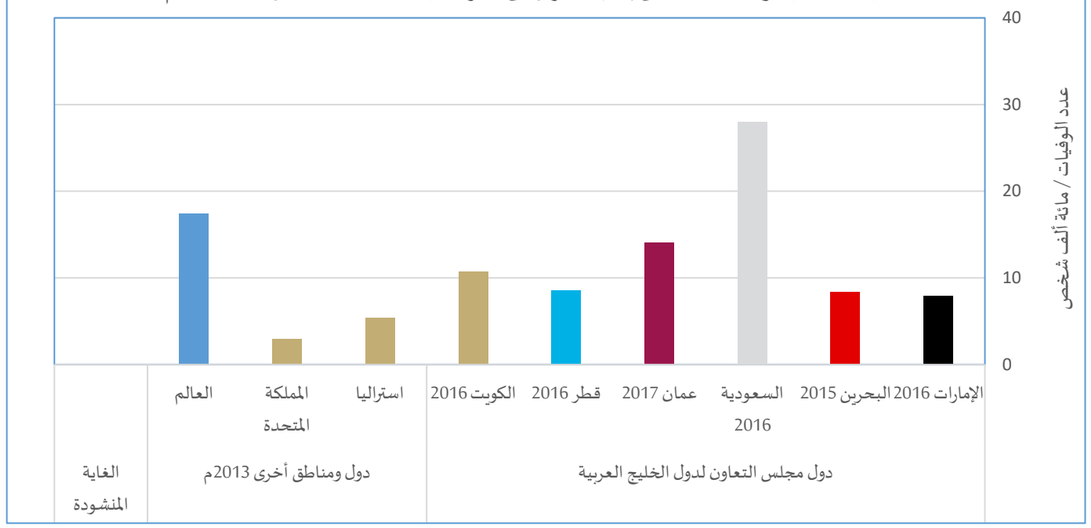

تشير البيانات في جدول 9.3 حول معدلات الولادة بين المراهقات في دول مجلس التعاون أن معدل ولادات المراهقات في الفئة العمرية 10 – 14 سنة منخفضة جدا حيث بلغت في مملكة البحرين 0.07 حالة ولادة لكل ألف فتاة في هذه الفئة العمرية عام 2016م و0.08 حالة ولادة لكل ألف فتاة في هذه الفئة العمرية في سلطنة عمان عام 2016م و 0.02 حالة ولادة لكل 1,000 فتاة في الكويت في هذه الفئة العمرية، ولم تسجل أية حالة ولادة بين الفتيات في هذه الفئة العمرية في دولة قطر خلال عامي 2015م و 2016م. أما معدلات الولادات بين الفتيات في الفئة العمرية 15 – 19 سنة فترتفع بشكل ملحوظ حيث وصلت إلى 7.93 حالة ولادة لكل 1,000 فتاة في هذه الفئة العمرية في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2016م، وبلغت 13.70 حالة ولادة لكل ألف فتاة في الفئة العمرية 15 – 19 سنة في مملكة البحرين عام 2016م مقارنة بنحو 13.40 حالة حالة ولادة لكل ألف فتاة عام 2017م. وبلغت 11.7 حالة ولادة بين الفتيات في الفئة العمرية 15 – 19 سنة في المملكة العربية السعودية عام 2017م مقارنة بنحو 9.74 حالة في عام 2016م. و 12.90 حالة ولادة بين الفتيات في هذه الفئة العمرية في سلطنة عمان عام 2017م، و10.30 حالة ولادة بين الفتيات في نفس الفئة العمرية عام 2016م في دولة قطر، وانخفضت الى 5.97 حالة ولادة لكل 1,000 فتاة في الفئة العمرية 15 – 19 سنة في دولة الكويت عام 2016م، حيث يلاحظ من المعطيات المتوفرة بأن المعدلات في دولة الكويت الأقل مقارنة مع الدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

تشير البيانات في ملحق جدول 9.3 بأن معدلات الولادة بين المراهقات في الفئة العمرية 15 – 19 سنة في مناطق أخرى من العالم أعلى منها في دول مجلس التعاون، فقد بلغ المعدل في الولايات المتحدة الأمريكية 20.3حالة ولادة لكل 1,000 فتاة في الفئة العمرية 15 – 19 سنة لعام

2016م و 7.10حالة ولادة بين المراهقات في الفئة العمرية 15 – 19 سنة في أيسلندا عام 2013م، و 4.85 حالة ولادة بين الفتيات في الفئة العمرية 15 – 19 سنة في النرويج عام 2015م.

جدول 9.3: المؤشر2.7.3: معدل الولادات لدى المراهقات (الفئة العمرية 10-14و15-19 سنة) لكل ألف امرأة في تلك الفئة العمرية للفترة 2015 – 2017م

السنة	الفئة العمرية	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت *
2015	10-14 سنة	...	0.07	...	...	0.00	0.03
	15-19 سنة	...	14.48	...	...	10.6	7.09
2016	10-14 سنة	...	0.07	...	0.08	.00	0.02
	15-19 سنة	7.93	13.70	9.74	13.50	10.30	5.97
2017	10-14 سنة	...	...	...	...	...	...
	15-19 سنة	...	13.40	11.70	12.90	...	...

*: بيانات دولة الكويت حول الفئة العمرية من (15 -20) بدلا (15-19 سنة)

ملحق جدول 9.3 : معدل الولادات لدى المراهقات (لكل ألف امرأة في الفئة العمرية 15 – 19 سنة)

الولايات المتحدة 2016م	ايسلندا 2013 م	النرويج 2015م
20.3	7.1	4.58

شكل 7.3: معدل الولادات لدى المراهقات في الفئة العمرية 15-19 سنة لكل ألف امرأة في هذه الفئة العمرية للفترة 2015-2017م

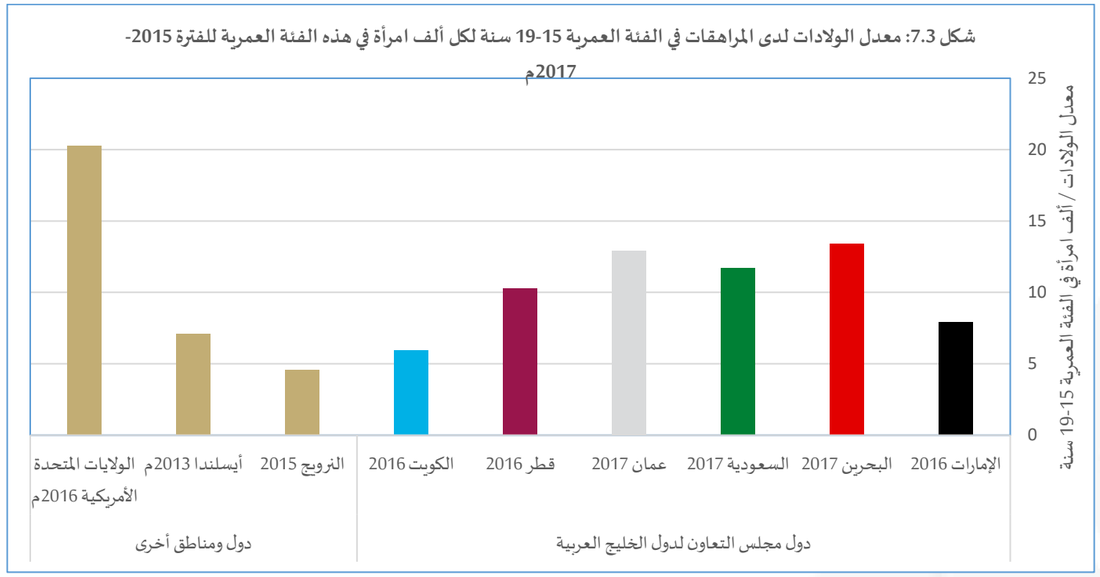

تشير البيانات المتوفرة في جدول 10.3 بأن معدل الوفيات في سلطنة عمان المنسوبة إلى المياه غير الآمنة والصرف الصحي غير الآمن والنقص في مواد التنظيف في المغاسل بلغت 0.04 حالة لكل 100,000 من السكان عام 2017م، بينما لم تحصل عام 2017م أية حالة وفاة نتيجة لهذه الأسباب في كل من مملكة البحرين ودولة قطر، ودولة الكويت عام 2016م، فيما لم تتوفر بيانات من كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

أما في المناطق الأخرى من العالم فتشير البيانات في ملحق جدول 11.3 أن 0.3 وفاة لكل 100,00 من السكان في فرنسا عام 2015م تعود إلى المياه غير الآمنة، والصرف الصحي غير الآمن ونقص مواد التنظيف، و 43.7 حالة وفاة لكل 100,000 من السكان في أثيوبيا عام 2015م تعود الى المياه غير الآمنة والصرف الصحي غير الآمن ونقص مواد التنظيف، بينما تنخفض النسبة إلى 0.2% حالة وفاة لكل 100,000 من السكان في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2015م.

جدول 10.3: المؤشر2.9.3: معدل الوفيات المنسوب الى المياه غير الآمنة، والصرف الصحي غير الآمن ونقص مواد التنظيف (التعرض لخدمات نظافة غير آمنة) لكل 100,000 من السكان

نسبة الوفاة الى:	الإمارات 2017م	البحرين 2017م	السعودية 2017م	عمان 2017م	قطر 2017م	الكويت 2016م
مياه غير آمنة	...	0	...	...	0	0
صرف صحي غير آمن	...	0	...	...	0	0
نقص مواد التنظيف	...	0	...	...	0	0
جميع ما ذكر أعلاه	...	0	...	0.04	...	0

ملحق جدول 10.3 : معدل الوفيات المنسوب الى المياه غير الآمنة، والصرف الصحي غير الآمن ونقص مواد التنظيف (التعرض لخدمات نظافة غير آمنة) لكل 100,000 من السكان، 2015م

فرنسا	أثيوبيا	الولايات المتحدة الأمريكية
0.3	43.7	0.2

بلغت نسبة الوفيات المنسوبة الى التسمم غير المقصود في مملكة البحرين 0.1% عام 2015م، و 0.0% في سلطنة عمان عام 2017م و 0.2% في دولة قطر عام 2016م و 1.6% في دولة الكويت عام 2017م. وتعتبر معدلات الوفيات المنسوبة إلى التسمم غير المقصود في دول مجلس التعاون أدنى منها في مناطق أخرى في العالم، باستثناء دولة الكويت التي تعتبر النسبة فيها مرتفعة نسبيا (1.7 حالة لكل مائة الف فرد عام 2015م و 1.6 حالة عام 2016م)، حيث بلغت النسبة في كندا 0.3% عام 2016م و 0.5% في فرنسا عام 2016م و 0.2% في ألمانيا عام 2016م.

جدول 11.3 : المؤشر3.9.3: معدلات الوفيات بسبب التسمم غير المقصود لكل 100,000 من السكان للفترة 2015 – 2017م

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2015	...	0.07	...	0.00	0.50	1.70
2016	...	...	...	0.04	0.20	1.60
2017	...	...	...	0.00	...	...

ملحق جدول 11.3 : معدلات الوفيات بسبب التسمم غير المقصود لكل 100,000 من السكان عام 2016م

كندا	فرنسا	ألمانيا
0.3	0.5	0.2

وحول إمكانية حصول جميع السكان على الأدوية واللقاحات بشكل دائم وبأسعار ميسورة فتشير البيانات المتوفرة في جدول 12.3 أن جميع السكان في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت يستطيعون الحصول عليها، بينما لم تتوفر بيانات حول باقي الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ولمقارنة دول مجلس التعاون مع باقي العالم، فتشير البيانات التي يعرضها ملحق جدول 12.3 بأن 97.0% من السكان في السويد يمكنهم الحصول على الأدوية واللقاحات بشكل دائم وبأسعار ميسورة، و94.0% من سكان استراليا يمكنهم الحصول على الأدوية واللقاحات بشكل دائم وبأسعار ميسورة، و95.0% من سكان الولايات المتحدة الأمريكية يمكنهم الحصول على الأدوية واللقاحات بشكل دائم وبأسعار ميسورة وجميع البيانات تمثل عام 2016م.

جدول 12.3: المؤشر 3.ب.1: نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول بشكل دائم على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار ميسورة للفترة 2015 – 2017م (%)

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2015	100	100	...	100	100	100
2016	100	100	...	100	100	100
2017	97* 99**	100	...	100	100	100

* تغطيه التحصين ضد الحصبة

** تغطية اللقاح / التكافؤ المحتوي على DTP3 بين الأطفال دون السنة الواحدة

ملحق جدول 12.3 : نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول بشكل دائم على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار ميسورة (%)

السويد	استراليا 2016م	الولايات المتحدة الأمريكية 2015م
97.0	94.0	95.0

تشير بيانات جدول 13.3 أن معدل كثافة العاملين في دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الصحة عام 2016م بلغ 2.43 طبيب لكل 1,000 من السكان و 0.56 طبيب اسنان لكل 1,000 من السكان، و 0.75 صيدلي لكل 1,000 من السكان و 5.67 ممرض لكل 1,000 من السكان. ، و 15.328 (جميع فئات العاملين) في مملكة البحرين لكل 1,000 شخص عام 2015م، وفي عام2017م بلغت المعدلات في المملكة العربية السعودية 2.53 طبيب و 0.48 طبيب أسنان لكل 1,000 من السكان و 5.7 ممرضين / قابلة قانونية و 0.87 صيدلي، و 3.38 من الفئات الطبية المساعدة لكل 1,000 من السكان عام 2016م. وفي سلطنة عمان عام بلغت معدلات الكثافة لكل 1,000 من السكان كما يلي (البيانات تشمل العاملين في المؤسسات التابعة لوزارة الصحة فقط): 4.37 ممرض لكل 1,000 من السكان، 0.54 صيدلي لكل 1,000 من السكان، 0.30 طبيب أسنان لكل 1,000 من السكان، و 2.0 طبيب بشري لكل 1,000 من السكان عام 2017م. وبلغت المعدلات عام 2016م في دولة قطر كما يلي: 6.5 ممرضين لكل 1,000 من السكان، و1.1 صيدلي لكل 1,000 من السكان و0.8 طبيب اسنان لكل 1,000 من السكان و 2.7 طبيب بشري لكل 1,000 من السكان. وفي دولة الكويت عام 2016م بلغت معدلات الكثافة لكل 1,000 من السكان كما يلي: 2.36 طبيب بشري، و 0.6 طبيب اسنان، و0.66 صيدلي، و 6.48 ممرض.

ولمقارنة واقع دول مجلس التعاون مع دول أخرى فقد تم اختيار ثلاث دول كما في ملحق جدول 13.3، حيث تشير البيانات في الملحق بأن معدل كثافة الصيادلة عام 2015م في استراليا بلغت 0.847 صيدلي أسنان لكل 1,000 نسمة، و3.496 طبيب بشري لكل 1,000 من السكان و0.578 طبيب اسنان لكل 1,000 من السكان و 12.379 ممرض لكل 1,000 من السكان، وفي مصر عام 2014م بلغت الكثافة لكل 1,000 من السكان كما يلي: 0.329 صيدلي و 0.814 طبيب بشري و 0.165 طبيب أسنان، و1.434 ممرض. وفي الدنمارك عام 2014م كان معدل كثافة العاملين في مجال الصحة لكل 1,000 من السكان كما يلي: 0.507 صيدلي، و3.655 طبيب بشري، و0.752 طبيب أسنان، و17.014 ممرض.

جدول 13.3: المؤشر 3.ج.1: معدل كثافة العاملين في مجال الصحة وتوزيعهم (عدد العاملين في المجال الصحي لكل 1,000 من السكان) للفترة 2014 – 2017م

الدولة	المؤشر	2014	2015	2016	2017
الإمارات	اطباء	...	2.23	2.43	...
	اطباء اسنان	...	0.57	0.56	...
	صيادلة	...	0.56	0.75	...
	تمريض	...	5.04	5.67	...
البحرين	معدل كثافة العاملين في مجال الصحة	16.24	15.33	...	...
السعودية	الأطباء	...	...	28.30	5.32
	أطباء الأسنان	...	...	...	0.48
	الصيادلة	...	...	7.90	0.87
	التمريض :شامل القابلات	...	...	57.00	5.70
	الفئات الطبية المساعدة	...	...	33.8	...
عمان *	أطباء بشريون	...	2.14	1.96	2.00
	أطباء أسنان	...	0.28	0.28	0.30
	صيادلة	...	0.51	0.55	0.54
	ممرضون	...	4.63	4.48	4.37
قطر	أطباء بشريون	2.50	2.30	2.70	...
	اطباء اسنان	0.70	0.80	0.80	...
	صيادلة	0.90	1.00	1.10	...
	ممرضون	5.80	6.10	6.50	...
الكويت	أطباء بشريون	2.42	2.43	2.36	...
	اطباء اسنان	0.60	0.62	0.60	...
	صيادلة	0.31	0.34	0.66	...
	ممرضون	5.87	6.56	6.48	...

*: البيانات لا تشمل العاملين في المجال العسكري والشرطة. البيانات تشمل العاملين في المؤسسات التابعة لوزارة الصحة فقط

ملحق جدول 13.3: معدل كثافة العاملين في مجال الصحة وتوزيعهم (عدد العاملين في المجال الصحي لكل 1,000 من السكان)

الفئة	استراليا 2015م	مصر 2014م	الدنمارك 2014م
صيادلة	0.847	0.329	0.507
أطباء بشريون	3.496	0.814	3.655
أطباء أسنان	0.578	0.165	0.752
ممرضون	12.379	1.434	17.014

شكل 8.3: معدل كثافة العاملين في مجال الصحة وتوزيعهم (عدد العاملين في المجال الصحي لكل 1,000 من السكان) للفترة 2015-2017م

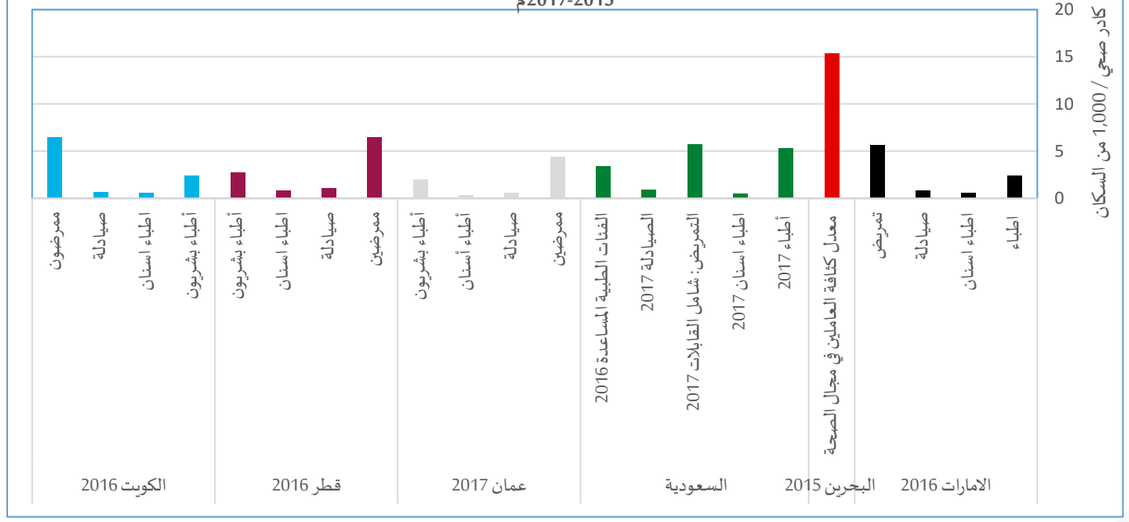

4

التعليم الجيد

الهدف 4 - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

1. معدل المشاركة في التعليم المنظم قبل سنة واحدة من السن الرسمية للإلتحاق بالتعليم الإبتدائي في بعض دول مجلس التعاون تشابه الدول المتقدمة وفي بعضها معدل الالتحاق فيها متوسطا وقريب من مثيله في الدول النامية.
2. هناك محدودية في البيانات المتوفرة حول معدل مشاركة الشباب والبالغين في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب في دول مجلس التعاون.
3. تشير البيانات المتوفرة حول بعض الدول في مجلس التعاون لدول الخليج العربية الى وجود تكافؤ تام بين الذكور والاناث في التعليم.
4. جميع المدارس في دول مجلس التعاون تتوفر فيها طاقة كهربائية و إنترنت لأغراض التعليم وأجهزة كمبيوتر لأغراض التعليم وبنية تحتية ومواد ملائمة للمعاقين ومر افق صحية أساسية لكل جنس على حده ومر افق أساسية لغسل الأيدي.
5. جميع المعلمين في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي والتعليم الابتدائي و التعليم الإعدادي و التعليم الثانوي في دول مجلس التعاون التي توفرت حولها بيانات حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين، وهو ما يماثل الو اقع في أكثر الدول تطورا في العالم.

تتفاوت معدلات مشاركة الأطفال في التعلم المنظم (قبل سنة واحدة من السن الرسمية للالتحاق بالتعليم الابتدائي) من دولة إلى أخرى في دول مجلس التعاون، مع عدم وجود تفاوت كبير بين معدلات مشاركة الذكور ومشاركة الإناث. تشير البيانات في جدول 1.4 بأن معدل مشاركة الأطفال في التعلم المنظم (قبل سنة واحدة من السن الرسمية للالتحاق بالتعليم الابتدائي) في مملكة البحرين بلغ 82% عام 2017م، وفي المملكة العربية السعودية بلغ معدل مشاركة الأطفال في التعلم المنظم (قبل سنة واحدة من السن الرسمية للالتحاق بالتعليم الابتدائي) 19.19% عام 2017م بواقع 18.43% للذكور و 20.0% للإناث، وفي سلطنة عمان بلغ معدل مشاركة الأطفال في التعلم المنظم (قبل سنة واحدة من السن الرسمية للالتحاق بالتعليم الابتدائي) 41.5% عام 2016م بواقع 40.8% للذكور و 42.3% للإناث. وفي دولة قطر بلغ معدل مشاركة الأطفال في التعلم المنظم (قبل سنة واحدة من السن الرسمية للالتحاق بالتعليم الابتدائي) 57.4% عام 2016م بواقع 57.6% للذكور و 57.3% للاناث. وكان أعلى معدل مشاركة للأطفال في التعلم المنظم (قبل سنة واحدة من السن الرسمية للالتحاق بالتعليم الابتدائي) في دولة الكويت حيث بلغ 94% عام 2017/2016م بواقع 91.6% للذكور و 96.9% للإناث.

ولمقارنة بيانات دول مجلس التعاون مع دول ومناطق أخرى، يتضح ان معدلات المشاركة في التعلم المنظم قبل سنة واحدة من السن الرسمية للالتحاق بالتعليم الابتدائي في الدول المتقدمة بلغت 92.8% عام 2016م بواقع 93.2% للذكور و 92.4% للإناث، بينما بلغ المعدل في الدول النامية الى 66.6% عام 2015م بواقع 66.7% للذكور و 66.5% للإناث. وعلى مستوى الدولة الواحدة في الدول المتقدمة فتم اخذ مملكة الدنمارك كمثال حيث بلغ معدل المشاركة في التعلم المنظم قبل سنة واحدة من السن الرسمية للالتحاق بالتعليم الابتدائي 97.8% عام 2016م بواقع 97.1% للذكور و 98.4% للإناث.

جدول 1.4: المؤشر 2.2.4: معدل المشاركة في التعلم المنظم (قبل سنة واحدة من السن الرسمية للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، بحسب نوع الجنس للفترة 2015 – 2017م (%)

السنة	النوع الاجتماعي	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2015	ذكور	...	...	...	...	60.90	...
	إناث	...	...	...	...	61.30	...
	إجمالي	...	...	...	...	**61.10**	...
2016	ذكور	...	...	...	40.80	62.80	...
	إناث	...	...	...	42.30	63.10	...
	إجمالي	...	...	...	**41.5**	**62.90**	...
2017	ذكور	...	...	18.43	...	57.60	91.60
	إناث	...	...	20.00	...	57.30	96.90
	إجمالي	...	**82.00**	**19.19**	...	**57.40**	**94.0**

ملحق جدول 1.4 : معدل المشاركة في التعلم المنظم (قبل سنة واحدة من السن الرسمية للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، بحسب نوع الجنس (%)

النوع الاجتماعي	الدنمارك 2016م	الدول النامية 2015م	الدول المتقدمة 2016م
ذكور	97.1	66.7	93.2
اناث	98.4	66.5	92.4
إجمالي	**97.8**	**66.6**	**92.8**

شكل 1.4: معدل المشاركة في التعلم المنظم (قبل سنة واحدة من السن الرسمية للالتحاق بالتعليم الابتدائي) للفترة 2015-2017م (%)

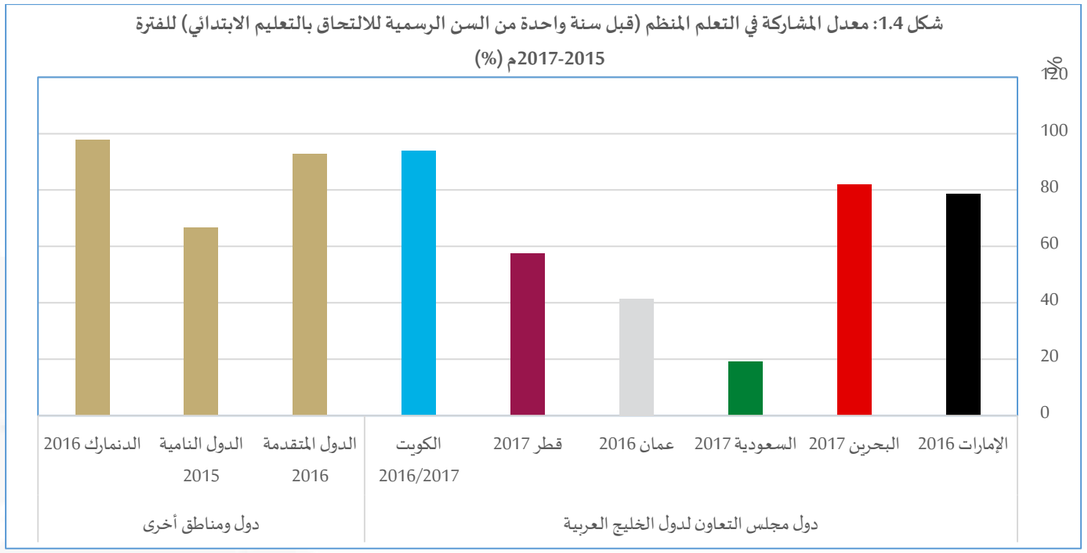

وحول معدل مشاركة الشباب والبالغين في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب خلال الإثني عشر شهراً الماضية فيتضح من جدول 2.4 بأنه تتوفر بيانات حول المملكة العربية السعودية فقط لعام 2017م، ويتضح من البيانات أن 19.12% من الشباب والبالغين في الفئة العمرية 15 سنة فأكثر قد شاركوا في نوع من التعليم الرسمي عام 2017م بواقع 19.29% للذكور و 18.95% للإناث.

وفي مجال المشاركة في أي نوع من أنواع التدريب فتشير البيانات إلى أن 5.0% من سكان المملكة العربية السعودية قد شاركوا عام 2017م في برامج تدريبية بواقع 6.0% للذكور و 3.0% للاناث.

وعند مقارنة بيانات دول مجلس التعاون مع دول أخرى كما في ملحق جدول 2.4 يتضح انه في عام 2016م إلتحق 53.8% من الأفراد في أي نوع من التعليم او التدريب، بواقع 47.7% ذكور و 60% اناث في فنلندا، وفي نيوزيلاندا عام 2015م التحق 67.2% من الأفراد 15 سنة فأكثر بنوع من التعليم الرسمي او غير الرسمي او التدريب، وفي بولندا في عام 2016م التحق 24.7% من الأفراد 15 سنة فأكثر بنوع من التعليم الرسمي أو غير الرسمي أو التدريب بواقع 24.5% للذكور و 24.8 للاناث.

جدول 2.4: المؤشر 1.3.4: معدل مشاركة الشباب والبالغين في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب خلال الإثني عشر شهراً الماضية، بحسب نوع الجنس للفترة 2015- 2017م* (%)

نوع التعليم	الفئة العمرية	النوع الاجتماعي	السعودية
التعليم الرسمي	15 سنة فأكثر	ذكور	19.29
		إناث	18.95
		كلا الجنسين	19.12
التعليم غير الرسمي	15 سنة فأكثر	ذكور	...
		إناث	...
		كلا الجنسين	...
التدريب	15 سنة فأكثر	ذكور	6.00
		إناث	3.00
		كلا الجنسين	5.00

* لا تتوفر بيانات حول باقي الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ملحق جدول 2.4: معدل مشاركة الشباب والبالغين في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب خلال الإثني عشر شهراً الماضية، بحسب نوع الجنس (%)

النوع	فنلندا 2016م	نيوزيلاندا 2015م	بولندا 2016م
ذكور	47.7	67.6	24.5
إناث	60.0	66.8	24.8
كلا الجنسين	53.8	67.2	24.7

يتضح من جدول 3.4 بأن هناك مساواة تامة بين الاناث والذكور في الالتحاق بمراحل التعليم من مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي الى مرحلة التعليم الثانوي في دولة قطر، بينما يوجد تفاوت بين الاناث والذكور في المملكة العربية السعودية في المرحلتين الابتداية والمتوسطة ، ويميل لصالح الاناث في مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي حيث يبلغ مؤشر المساواة 1.09، وفي مرحلة التعليم الثانوي يميل لصالح الذكور حيث يبلغ مؤشر المساواة 0.89. وفي سلطنة عمان لا يوجد تفاوت بين الذكور والاناث في الالتحاق بالتعليم الابتدائي والمرحلة المتوسطة والتعليم الثانوي. و في دولة الكويت بلغ مؤشر المساوة بين التحاق الجنسين في التعليم الابتدائي 0.98 وفي المرحلة المتوسطة 1.01 وفي المرحلة الثانوية 1.06 مما يعني ان المؤشر يميل لصالح الاناث في المرحلة الثانوية وهناك تعادل بين الذكور في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة.

جدول 3.4: المؤشر 1.5.4: بيانات المساواة (أنثى /ذكر، ريفي/حضري، الخمس الأدنى للثروة / الخمس الأعلى للثروة، وغيرها مثل حالة الإعاقة والسكان الأصليين والمتضررين من النزاعات متى ما أصبحت البيانات متو افرة) عام 2017م

البيان*	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
مؤشر المساواة (نسبة الاناث/نسبة الذكور) – الالتحاق في التعليم ما قبل الابتدائي	...	...	1.09	...	1.00	...
مؤشر المساواة (نسبة الاناث/نسبة الذكور) -الالتحاق في التعليم الابتدائي	...	...	1.00	0.995	1.00	0.98
مؤشر المساواة (نسبة الاناث/نسبة الذكور) -الالتحاق بالتعليم المتوسط متوسط	...	...	0.99	0.980	0.99	1.01
مؤشر المساواة (نسبة الاناث/نسبة الذكور) -الالتحاق بالتعليم الثانوي ثانوي	...	...	0.89	0.997	1.00	1.06

* هناك مؤشرات أخرى يفترض توفيرها حسب مكونات الجدول ولكن لم تتوفر بيانات حولها هذه السنة

المؤشر 1.7.4: الى أي مدى: (أ) تعليم المواطنة العالمية (ب) التعليم من أجل التنمية المستدامة بما يشمل المساواة النوع الاجتماعي وحقوق الانسان، متضمنة في جميع المستويات (مستوى السياسات الوطنية) و (مستوى المنهاج) و (مستوى المعلم).

عمان:

في مجال التنمية المستدامة: يتم التطوير المستمر للمناهج والكتب المدرسية وتزويد الطلاب بالمعارف والمهارات والقيم التي من شأنها ان تساعدهم على زيادة الفهم للاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والمشاركة في إيجاد حلول للتنمية المستدامة من خلال مواد الدراسات الاسلامية ومادة الدراسات الاجتماعية ومادة تقنية المعلومات ومادة المهارات الحياتية ومادة العلوم البيئية وذلك للجنسين في كلا من صفوف التعليم الاساسي والتعليم العام، حيث تم ادخال قضايا الانتاج والاستهلاك المستدام في مادتي العلوم والدراسات الاجتماعية، كما يتطرق المنهاج الصفي للصفين 11 و12 الى موضوعات النمو الاقتصادي والتوظيف والمهارات الحياتية والمهارات الادارية والمالية وقضايا الانتاج والاستهلاك المستدام، وكذلك تم ادخال مقررات جديدة في مادة تقنية الملعومات(ICTs) هدفها تطوير وعي الطلاب من خلال حصولهم على المعلومات في هذه القضايا، بالاضافة الى بدء العمل في مشروع سلامة الطرق في المناهج الدراسية العمانية للصفوف ليتم ادماجها في

المناهج للصفوف من الاول الى العاشر وذلك بهدف بناء وعي متكامل لدى الطالب عن القضايا المرورية وتحقيق السلامة العامه على الطريق بإعتبار أن السلامة المرورية تعتبر من مشاريع التربية من اجل التنمية المستدامة.

في مجال حقوق الانسان: تقوم وزارة التربية من وقت الى اخر بتنظيم حلقات عمل ومحاضرات حول قضايا حقوق الانسان والتفاهم الدولي، بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم ومنظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونسيف) من اجل تضمين حقوق الانسان في المناهج، كما تم تضمين مشروع ادماج حقوق الطفل والانسان في المناهج عن طريق نشر ثقافة حقوق الطفل والانسان للعاملين في الحقل التربوي وهم (المعلمون، المشرفون، مديرو المدارس، اعضاء المناهج، ممثلو الوزارة) وتشكيل لجنة بالمديرية العامة لتطوير المناهج لادماج مفاهيم تربية حقوق الطفل في المراحل الدراسية والتعرض لها في المناهج من تلك المفاهيم(الحياه، الأمان ، الحرية، حرية التنقل واللجوء،والكرامة، العدل، الزواج، تكوين الاسرة، المشاركة في الحياه العامة، التعليم والعمل).

في مجال المواطنة العالمية: تهدف تربية المواطنة في المناهج الدراسية إلى تعزيز الانتماء والولاء عند الناشئة للوطن ولسلطاته الشرعية والدفاع عن وحدته وإكسابهم المعارف والمهارات والقيم وقدرات المشاركة في شؤون مجتمعهم و تعزيز الوعي لديهم بحقوقهم ومسؤولياتهم نحو وطنهم و ذلك عن طريق قيامهم بتنفيذ مشاريع لدراسة بعض المشكلات التي تحدث في المجتمع المدرسي والمحلي.

كذلك أشارت بيانات دولة الكويت أن تعليم المواطنة العالمية قد أدرج في السياسات التربوية الوطنية والمناهج الدراسية وتدريب المعلمين في التعليم العالي، ولكنه غير مدرج في تقييم الطلاب .

جدول 4.4 : المؤشر 4.أ.1: نسبة المدارس التي تحصل على: (1) الطاقة الكهربائية، (2) شبكة الانترنت لأغراض التعليم، (3) أجهزة الكمبيوتر لأغراض التعليم، (4) بنية تحتية ومواد مناسبة للطلاب المعاقين، (5) مر افق صحية أساسية لكل جنس على حدة، (6) مر افق أساسية لغسل الأيدي عام 2017م (%)

البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
توفر طاقة كهربائية	...	100	100	100	100	100
توفر انترنت لأغراض التعليم	...	100	100	91	100	100
توفر أجهزة كمبيوتر لأغراض التعليم	...	100	100	100	100	100
بنية تحتية ومواد ملائمة للمعاقين	...	100	90	90	100	...
مر افق صحية أساسية لكل جنس على حدة	...	100	100	100	100	100
مر افق أساسية لغسل الأيدي	...	100	100	100	100	100

ملحق جدول 4.4: النسبة المئوية للمدارس التي يتوفر فيها بنية تحتية للمعاقين عام 2016م (%)

المرحلة	اندونيسيا	الهند	أكرانيا
المرحلة الابتدائية	1.04	63.59	62.80
المرحلة الثانوية الدنيا	0.23	65.45	78.52
المرحلة الثانوية العليا	0.05	50.26	78.84

تشير بيانات جدول 4.4 أن جميع المدارس في مملكة البحرين تتوفر فيها خدمات الطاقة الكهربائية والانترنت لأغراض التعليم وأجهزة كمبيوتر لأغراض التعليم و بنية تحتية ومواد ملائمة للمعاقين ومرافق صحية أساسية لكل جنس على حدة ومرافق أساسية لغسل الأيدي. وفي المملكة العربية السعودية تتوفر في جميع المدارس خدمات الطاقة الكهربائية والانترنت لأغراض التعليم وأجهزة كمبيوتر لأغراض التعليم ومرافق صحية أساسية لكل جنس على حدة ومرافق أساسية لغسل الأيدي وتتوفر بنية تحتية ومواد ملائمة للمعاقين في 90% من المدارس. و في سلطنة عمان تتوفر في جميع المدارس خدمات الطاقة الكهربائية وأجهزة كمبيوتر لأغراض التعليم ومرافق صحية أساسية لكل جنس على حدة ومرافق أساسية لغسل الأيدي، في حين يتوفر الانترنت لأغراض التعليم بنسبة 91% من المدارس. وفي دولة قطر تتوفر في جميع المدارس خدمات الطاقة الكهربائية والانترنت لأغراض التعليم وأجهزة كمبيوتر لأغراض التعليم ومرافق صحية أساسية لكل جنس على حدة ومرافق أساسية لغسل الأيدي وبنية تحتية ومواد ملائمة للمعاقين. وتتوفر في جميع مدارس دولة الكويت خدمات خدمات الطاقة الكهربائية وأجهزة كمبيوتر والانترنت لأغراض التعليم ومرافق صحية أساسية لكل جنس على حدة ومرافق أساسية لغسل الأيدي.

وتعتبر دول مجلس التعاون متقدمة كثيرا في توفير البنية التحتية الملائمة في المدارس. ولأجل المقارنة مع دول ومناطق أخرى توفرت بيانات حول النسبة المئوية للمدارس التي يتوفر فيها بنية تحتية للمعاقين، ففي أندونيسيا عام 2016م بلغت نسبة المدارس الابتدائية التي تتوفر فيها بنية تحتية للمعاقين 1.04% وفي المرحلة الثانوية الدنيا 0.23% و في المرحلة الثانوية العليا 0.05%، أما في الهند فبلغت نسبة المدارس الابتدائية التي تتوفر فيها بنية تحتية للمعاقين 63.59% وفي المرحلة الثانوية الدنيا 65.45% و في المرحلة الثانوية العليا 50.26%، وفي أوكرانيا بلغت نسبة المدارس الابتدائية التي تتوفر فيها بنية تحتية للمعاقين 62.80% وفي المرحلة الثانوية الدنيا 78.52% و في المرحلة الثانوية العليا 78.84% (ملحق جدول 4.4).

تشير البيانات في جدول 5.4 أن جميع المعلمين (ذكورا وإناثا) في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر قد حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين (مثل التدريب التربوي) قبل الخدمة أو في أثناء الخدمة اللازم للتدريس على المستوى المناسب، وفي مملكة البحرين فقد حصل 53% من معلمي مرحلة رياض الأطفال و 84% من معلمي المرحلتين الابتدائية والثانوية و 85% من معلمي المرحلة الإعدادية على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين. بينما لا تتوفر بيانات عن هذا المؤشر في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت.

تشير البيانات في ملحق جدول 5.4 إلى أن جميع معلمي المرحلة الابتدائية في الجزائر قد حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين (مثل التدريب التربوي) قبل الخدمة أو في أثناء الخدمة اللازم للتدريس، بينما في وسط وجنوب آسيا حصل 71.6% من المعلمين على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين (مثل التدريب التربوي) قبل الخدمة أو في أثناء الخدمة اللازم للتدريس بواقع 70.1% للذكور و 72.1 للإناث، وفي مصر حصل 74.1% من المعلمين على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين (مثل التدريب التربوي) قبل الخدمة أو في أثناء الخدمة اللازم للتدريس بواقع 70.4% للذكور و 76.5% للإناث.

جدول 5.4: المؤشر 4.ج.1: نسبة المعلمين في: (أ) مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي، (ب) التعليم الابتدائي، (ج) التعليم الإعدادي، (د) التعليم الثانوي الذين حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين (مثل التدريب التربوي) قبل الخدمة أو في أثناء الخدمة اللازم للتدريس على المستوى المناسب (%)

المرحلة	النوع الاجتماعي	الإمارات 2017م	البحرين 2015م	السعودية 2016م	عمان 2017م	قطر* 2017م	الكويت 2017م
رياض الأطفال	ذكور	...	:	100	...	100	...
	إناث	...	:	100	...	100	...
	كلا الجنسين	...	**53.0**	**100**	**...**	**100**	**...**
المرحلة الابتدائية	ذكور	...	:	100	100	100	...
	إناث	...	:	100	100	100	...
	كلا الجنسين	...	**84.0**	**100**	**100**	**100**	**...**
المرحلة الاعدادية	ذكور	...	:	100	100	100	...
	إناث	...	:	100	100	100	...
	كلا الجنسين	...	**85.0**	**100**	**100**	**100**	**...**
المرحلة الثانوية	ذكور	...	:	100	100	100	...
	إناث	...	:	100	100	100	...
	كلا الجنسين	...	**84.0**	**100**	**100**	**100**	**...**

*: كافة المعلمين في دولة قطر تلقوا الحد الأدنى من التدريب التربوي المنصوص عليه وفق المعايير الوطنية ولمختلف المراحل التعليمية سواء المواطنين أو الذي تم استقدادهم للعمل من الخارج تلقوا التدريب وهي رخصة التدريس

ملحق جدول 5.4 : نسبة المعلمين في: (أ) مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي، (ب) التعليم الابتدائي، (ج) التعليم الإعدادي، (د) التعليم الثانوي الذين حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين (مثل التدريب التربوي) قبل الخدمة أو في أثناء الخدمة اللازم للتدريس على المستوى المناسب (%)

المرحلة	النوع	الجزائر 2015م	وسط وجنوب آسيا 2016م	مصر 2015م
ابتدائي	ذكور	100	70.1	70.4
	اناث	100	72.1	76.5
	كلا الجنسين	100	71.6	74.1

شكل 2.4: نسبة المعلمين في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي الذين حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين حسب النوع الاجتماعي للفترة 2015-2017م (%)

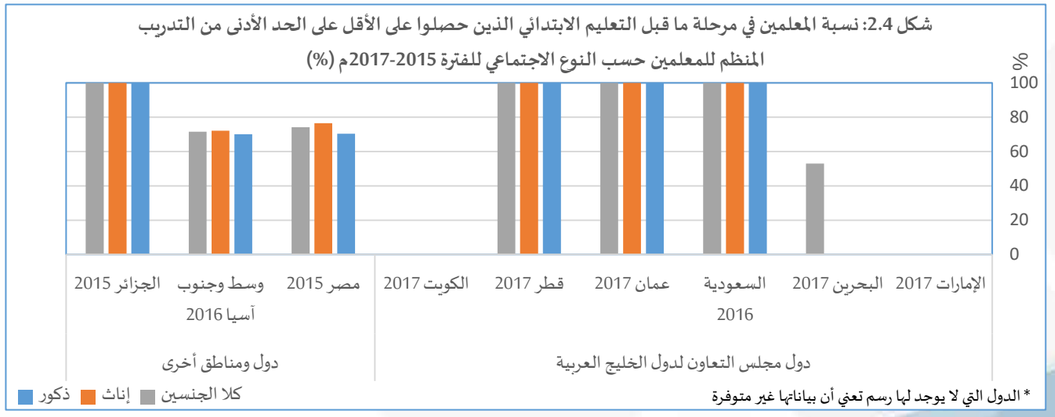

* الدول التي لا يوجد لها رسم تعني أن بياناتها غير متوفرة

5

المساواة بين الجنسين

الهدف 5 - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

1. **حالات زواج الفتيات المبكر جدا (قبل بلوغ الخامسة عشرة من العمر) متدنية جدا (تراوح بين 0.0% و 0.98% خلال الفترة 2014 – 2017م) في دول مجلس التعاون وهي دون المتوسط العالمي بكثير (الذي بلغ 5.0 % عام 2017م)، وفي المقابل ترتفع حالات زواج الفتيات في الفئة العمرية 15 – 18 سنة ولكنها أيضا متشابهة مع مناطق أخرى في العالم خلال السنوات الأخيرة.**
2. **هناك مشاركة للنساء في البرلمانات الوطنية والمجالس البلدية والمحلية في جميع دول مجلس التعاون.**
3. **دول مجلس التعاون لديها أطر قانونية تكفل للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي.**
4. **تعتبر معدلات امتلاك الهاتف النقال في دول مجلس التعاون من أعلى المعدلات في العالم. مع عدم وجود فارق بين الذكور والاناث في امتلاك هذا الهاتف في بعض الدول ، وبعض التفاوت في النسبة في دول أخرى.**

تعتبر معدلات الزواج المبكر في دول مجلس التعاون متدنية مقارنة بمناطق أخرى من العالم. وتشير البيانات في جدول1.5 أن 0.34% من النساء المتزوجات في الفئة العمرية 20-24 سنة في مملكة البحرين قد تزوجن قبل بلوغهن سنة الخامسة عشرة و 4.0% منهن تزوجن قبل بلوغهن الثامنة عشرة من العمر، وفي المملكة العربية السعودية 0.98% من النساء المتزوجات في الفئة العمرية 20- 24 سنة تزوجن قبل بلوغهن سن الخامسة عشرة و 7.99% منهن تزوجن قبل بلوغهن سن الثامنة عشرة، وفي سلطنة عمان بلغت نسبة من تزوجن قبل بلوغهن سنة الخامسة عشرة من بين النساء المتزوجات في الفئة العمرية 20- 24 سنة 1.2% وقبل بلوغ سن الثامنة عشرة بلغت النسبة 4%، وفي دولة قطر بلغت نسبة من تزوجن قبل بلوغ سن 15 سنة 0.0% عام 2012م و 6.2% تزوجن قبل بلوغ 18 عام. وفي دولة الكويت ووفقا للبيانات السجلية فلم تسجل حالات زواج للفتيات تحت 15 سنة خلال عام 2016م، في حين بلغت نسبة المتزوجات في الفئة العمرية من 15-19 سنة نحو 14.2% للعام نفسه.

وعند مقارنة بيانات دول مجلس التعاون مع مناطق أخرى في العالم نجد على سبيل المثال أن 6.6% من النساء المتزوجات في الفئة العمرية 20 – 24 سنة في الهند قد تزوجن قبل بلوغهن سن الخامسة عشرة، و27.3% من هذه الفئة تزوجن قبل بلوغهن سن الثامنة عشرة. وفي منطقة آسيا الوسطى تبلغ نسبة من تزوجن قبل بلوغهن سن الخامسة عشرة من بين المتزوجات في الفئة العمرية 20 – 24 سنة 8.7%، وعلى مستوى العالم بلغت نسبة من تزوجن قبل بلوغهن سن الثامنة عشرة من بين النساء المتزوجات في الفئة العمرية 20 – 24 سنة 5.0% ومن تزوجن قبل بلوغهن سن الثامنة عشرة 20.9% كما يتضح من ملحق جدول 1.5.

جدول 1.5: المؤشر 1.3.5: نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين 20 و 24 عاماً واللاتي تزوجن قبل أن يبلغن 15 عاماً و18 عاما (%)

عمر الزواج	الإمارات 2017م	البحرين 2016م	السعودية 2017م	عمان 2014م	قطر 2012م	الكويت 2016م
قبل بلوغ 15 عام	...	0.34	*0.98	1.20	0.00	0.00
قبل بلوغ 18 عام	...	4.00	7.99	4.00	6.20	14.20

* الزواج عند سن 15 عام

ملحق جدول 1.5: نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين 20 و 24 عاماً واللاتي تزوجن قبل أن يبلغن 15 عاماً و18 عاما (%)

عمر الزواج	الهند 2016م	آسيا الوسطى 2017م	العالم 2017م
قبل بلوغ 15 عام	6.6	0.3	5.0
قبل بلوغ 18 عام	27.3	8.7	20.9

شكل 1.5: نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين 20 و 24 عاماً واللاتي تزوجن قبل أن يبلغن 15 عاماً و18 للفترة 2014-2017م (%)

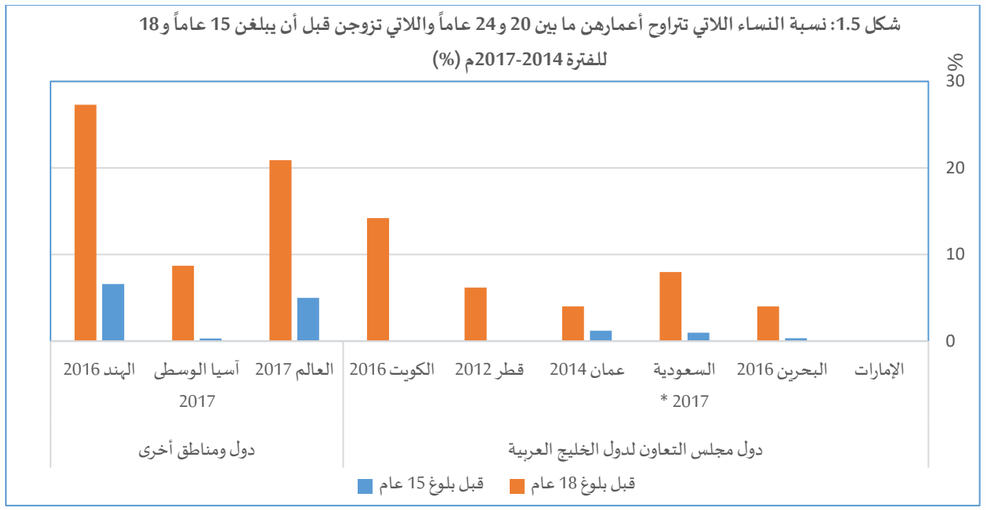

تشير بيانات جدول 2.5 أنه في عام 2015م كانت النساء في دولة الإمارات العربية المتحدة تشغل 22.5% من مقاعد البرلمان الوطني، وفي مملكة البحرين عام 2017م كانت النساء يشغلن 15% من مقاعد البرلمان الوطني والمجالس البلدية والمحلية، وفي المملكة العربية السعودية كانت النساء تشغل 20% من مقاعد البرلمان الوطني و 1.2% من مقاعد المجالس البلدية في عام 2017م، وفي سلطنة عمان في دورة 2016 – 2020 م تشغل النساء 9.0% من مقاعد البرلمان الوطني و 3.5% من مقاعد المجالس البلدية والمحلية، وفي دولة قطر تشغل النساء 6.9% من مقاعد المجالس المحلية والبلدية وفي دولة الكويت تشغل النساء نحو 4.6% من مقاعد البرلمان الوطني عام 2017م.

ولمقارنة دول مجلس التعاون مع مناطق ودول أخرى في العالم، فقد تم اختيار أربع دول أو مناطق لعام 2018م، ففي النرويج بلغت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان الوطني 41.4%، وفي اليابان بلغت نسبة القاعد التي تشغلها النساء في البرلمان الوطني 10.1%، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بلغت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان الوطني 19.5% وفي فرنسا بلغت النسبة 39.0 % كما يتضح في ملحق جدول 2.5.

جدول 2.5: المؤشر 1.5.5: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية والحكومات المحلية* (%)

المؤسسة	الإمارات 2015م	البحرين 2017م	السعودية 2017م	عمان للفترة 2016 – 2020م	قطر 2017م	الكويت** 2017م
البرلمان الوطني	22.5	15.0	20.0	9.0	...	4.6
المجالس البلدية والمحلية	...		1.2	3.5	6.9	...

*: تجدر الإشارة إلى أن المسميات الرسمية على مستوى الدولة الواحدة قد تختلف عن المسميات الواردة في الجدول، وقد تم استخدام مصطلحي "البرلمان الوطني" و "المجالس البلدية والمحلية" فقط لأغراض تسهيل عرض الجدول بصورة موحدة.

** أعضاء مجلس الامة وأعضاء الحكومة من النساء

ملحق جدول 2.5: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية عام 2018م (%)

النرويج	اليابان	الولايات المتحدة الأمريكية	فرنسا
41.4	10.1	19.5	39.0

تشير البيانات في جدول 3.5 إلى أن النساء يشغلن 28.63% من المناصب الإدارية في مملكة البحرين عام 2017م، و 2.88% في المملكة العربية السعودية عام 2016م، و 15.2% في دولة قطر و 12.8% في دولة الكويت. بينما تراوحت النسبة في سلطنة عمان بين 5.8% و 13.8% حسب طبيعة المنصب، فبلغت نسبة النساء في موقع وكيل وزارة أو رئيس هيئة 5.8%، وفي منصب سفير 7%، وفي منصب مدير عام ومن في مستواه 7.5% و 9.6% ممن في منصب مدير و 13.8% في منصب رئيس قسم.

ولمقارنة مستوى شغل النساء للمناصب الإدارية في دول مجلس التعاون مع دول أخرى، فقد تم اختيار كل من استراليا والنرويج وكندا للمقارنة. حيث بلغت نسبة المناصب الإدارية التي تشغلها النساء في استراليا عام 2016م 36.6%، وفي النرويج 37.9% وفي كندا عام 2016م 36.6% (ملحق جدول 3.5).

جدول 3.5: المؤشر 2.5.5: نسبة النساء في المناصب الإدارية (%)

الإمارات 2017م		البحرين 2017م		السعودية 2016م	
المنصب		المنصب		المنصب	
وكيل وزارة	...	وكيل وزارة	:	وكيل وزارة	:
وكيل مساعد وزارة	...	وكيل مساعد وزارة	:	وكيل مساعد وزارة	:
مديرعام	...	مديرعام	:	مديرعام	:
مدير	...	مدير	:	مدير	:
رئيس قسم	...	رئيس قسم	:	رئيس قسم	:
رئيس مؤسسة /هيئة	...	رئيس مؤسسة /هيئة	:	رئيس مؤسسة /هيئة	:
مناصب إدارية أخرى	...	مناصب إدارية أخرى	:	مناصب إدارية أخرى	:
الإجمالي	...	***الإجمالي***	28.63	الإجمالي	2.88

تابع جدول 3.5: المؤشر 2.5.5: نسبة النساء في المناصب الإدارية (%)

المنصب	عمان*		
	2015م	2016م	2017م
وكيل وزارة ومن في مستواه يشمل رئيس الهيئة	5.4	5.7	5.8
سفير	6.1	7	7
وكيل مساعد وزارة	na	na	na
مديرعام ومن في مستواه	7.5	7.2	7.5
مدير	9.4	9.5	9.6
رئيس قسم	12.7	12.9	13.8

*البيانات تشمل شاغلي وظائف الخدمة المدنية فقط

البيان	قطر			
	2015م	2016م	2017م
قطرية	19.7	20.1	20.5
غير قطرية	13.3	13.4	13.6
المجموع	**14.7**	**15**	**15.2**

المنصب	الكويت 2017م
وكيل وزارة ومن في مستواه (يشمل رئيس هيئة)	:
سفير	:
وكيل مساعد وزارة	:
مديرعام ومن في مستواه	:
مستشار	:
مديردائرة	:
رئيس قسم	:
وكيل	:
اجمالي المناصب القيادية	12.8

ملحق جدول 3.5 : نسبة النساء في المناصب الإدارية عام 2016م (%)

استراليا	النرويج	كندا
36.6	37.9	27.4

ومن حيث توفر أطر قانونية بما فيها القانون العرفي التي تكفل للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها في دول مجلس التعاون، فقد أفادت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وسلطنة عمان و دولة قطر ودولة الكويت بتوفر مثل هذه الأطر.

جدول 4.5: المؤشر 2.أ.5: البلدان التي يكفل فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها، 2017م

نوع القانون	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
الاطار القانوني الرسمي (نعم / لا)	نعم	نعم	...	نعم	نعم	نعم
الاطار القانوني العرفي (نعم / لا)	نعم	نعم	...	نعم	نعم	نعم

بلغت نسبة الأفراد الحائزين على هاتف جوال عام 2017م في دولة الإمارات العربية المتحدة 99.4% لكل من الذكور والاناث، وفي مملكة البحرين بلغت نسبة الذكور والاناث الحائزين على هاتف جوال 99.9% لكلا الجنسين عام 2015م ، وفي المملكة العربية السعودية بلغت نسبة الذكور الحائزين على هاتف نقال 86.0% والاناث 77.0% وذلك في عام 2016م. وفي سلطنة عمان بلغت نسبة الذكور الحائزين على هاتف نقال 94.0% والاناث 87.0% عام 2016م.

وللمقارنة مع دول اخرى فقد تم اختيار كل من فنلندا و إيطاليا وكوريا الجنوبية لعام 2016م. ففي فنلندا بلغت نسبة الذكور الحائزين على هاتف نقال 98.8% والاناث 98.1%، بينما في إيطاليا بلغت نسبة الذكور الحائزين على هاتف نقال 92.7% والاناث 90.4% وفي كوريا الجنوبية بلغت نسبة الذكور الحائزين على هاتف نقال 792.4% والاناث 87.6%. يتضح من البيانات حول دول مجلس التعاون والدول الأخرى بأن موقع دول مجلس التعاون يضاهي الدول المتقدمة.

جدول 5.5: المؤشر5.ب.1: نسبة الأفراد البالغين الحائزين على هاتف نقال، حسب نوع الجنس للفترة 2014 – 2017م (%)

نوع الجنس	الإمارات 2017م	البحرين 2017م	السعودية 2017م	عمان 2016م	قطر 2014م	الكويت 2017م
ذكور	99.4	99.9	86.0	94.0	...	...
إناث	99.4	99.9	77.0	87.0	...	...
كلا الجنسين	99.4	99.9	...	91.0	...	...

ملحق جدول 5.5 : نسبة الأفراد البالغين الحائزين على هاتف نقال، حسب نوع الجنس، 2016م (%)

النوع	فنلندا	إيطاليا	كوريا الجنوبية
ذكور	98.8	92.7	92.4
اناث	98.1	90.4	87.6
كلا الجنسين	**98.4**	**91.5**	**90.0**

شكل 2.5: نسبة الأفراد الحائزين على هاتف نقال، بحسب نوع الجنس للفترة 2016-2017م (%)

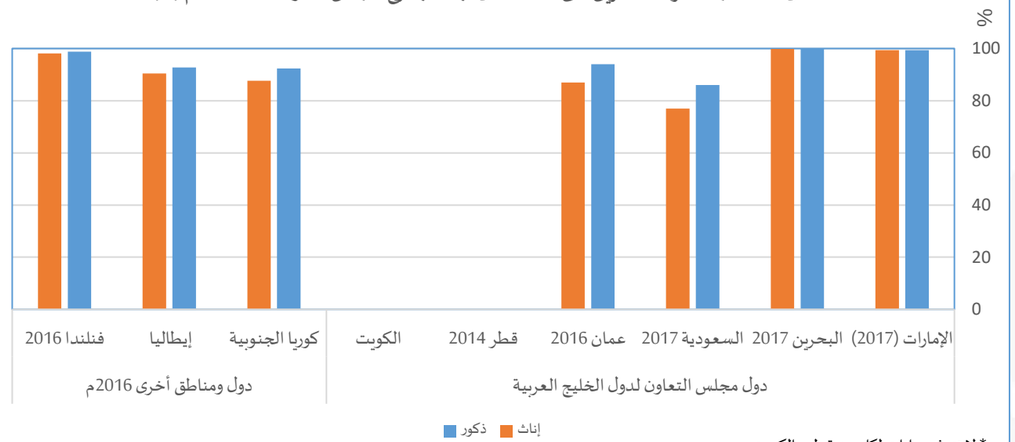

* لا تتوفر بيانات لكل من قطر والكويت

6

المياه النظيفة والنظافة الصحية

الهدف 6 - ضمان تو افر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

1. **جميع السكان (تقريبا) في دول مجلس التعاون يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة، وتغطية هذه الخدمة في دول مجلس التعاون أفضل بكثير من مناطق عديدة في العالم.**
2. **جميع السكان في دول مجلس التعاون يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، بما فيها مر افق غسل اليدين بالماء والصابون.**
3. **في معظم دول مجلس التعاون تعالج مياه الصرف الصحي بطريقة آمنة.**

تشير البيانات المتوفرة في جدول 1.6 أن جميع السكان 100% في كل من مملكة البحرين ودولة قطر ودولة الكويت يستفيدون من مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة، و 97.4% من السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة عام 2015م، و98.15% من السكان في المملكة العربية السعودية عام 2016م يستفيدون من هذه الخدمة، و 94.9% من السكان في سلطنة عمان عام 2014م يستفيدون من خدمات المياه التي تدار بطريقة مأمونة. وتعتبر دول مجلس التعاون متقدمة جدا (تقريبا جميعها حققت الغاية المنشودة 100% من السكان) مقارنة مع مناطق أخرى في العالم، فعلى سبيل المثال يشير ملحق جدول 1.6 أن 72.8% من السكان عام 2015م في آسيا يستفيدون من خدمات المياه التي تدار بطريقة مأمونة، و85.2% من السكان في شرق أوروبا عام 2015م و17.8% من السكان في شرق افريقيا عام 2015م يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة (ملحق جدول 1.6).

جدول 1.6: المؤشر 1.1.6: نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة للفترة 2014 – 2017م (%)

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2014	...	100	...	94.90	100	100
2015	97.4	100	...	...	100	100
2016	...	100	98.15	...	100	100
2017	...	100	...	...	100	100

ملحق جدول 1.6: نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة عام 2015م(%)

استراليا	فرنسا	الولايات المتحدة الأمريكية
98.8	93.3	99.0

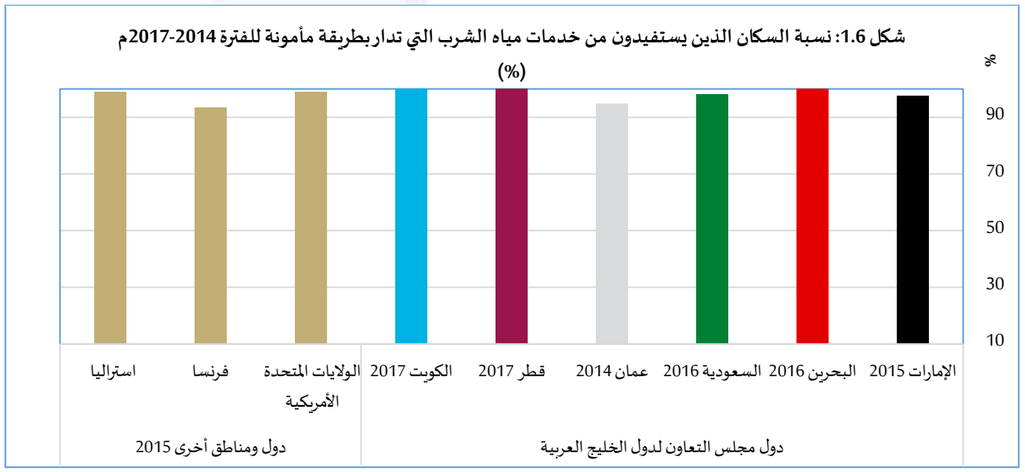

يعتبر مؤشر نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، بما فيها مرافق غسل اليدين بالماء والصابون من المؤشرات التي فيها انجاز متقدم سواء على مستوى دول مجلس التعاون أو على مستوى مناطق أخرى في العالم. فتشير البيانات في جدول 2.6 إلى أن جميع السكان في كل من مملكة البحرين ودولة قطر ودولة الكويت يستفيدون من هذه الخدمة، بينما 99.1% من السكان في المملكة العربية السعودية يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، بما فيها مرافق غسل اليدين بالماء والصابون و 99.0% من السكان في سلطنة عمان.

تشير البيانات في ملحق جدول 2.6 أن 93.4% من السكان في المناطق الحضرية في ايطاليا يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، بما فيها مرافق غسل اليدين بالماء والصابون، و97.5% من السكان في هولندا يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، بما فيها مرافق غسل اليدين بالماء والصابون، وعلى مستوى العالم بلغت النسبة 43.2% عام 2015م.

جدول 2.6: المؤشر 1.2.6: نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، بما فيها مر افق غسل اليدين بالماء والصابون للفترة 2014 – 2017م (%)

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2014	...	100	...	99.0	...	100
2015	...	100	100	...	100	100
2016	...	100	99.1	...	100	100
2017	...	100	...	...	100	100

ملحق جدول 2.6 نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي (المناطق الحضرية)، بما فيها مر افق غسل اليدين بالماء والصابون عام 2015م (%)

ايطاليا	هولندا	العالم
93.4	97.5	43.2

شكل 2.6: نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، بما فيها مر افق غسل اليدين بالماء والصابون للفترة 2014-2017م (%)

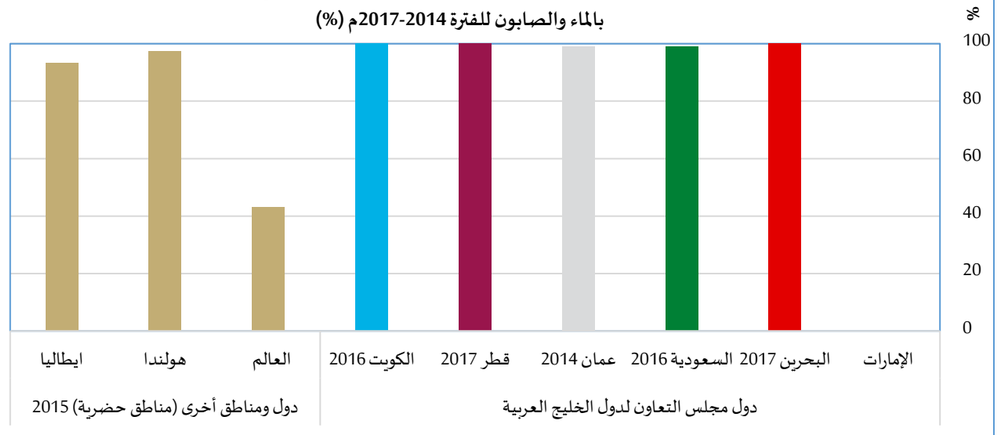

* لا تتوفر بيانات عن دولة الإمارات العربية المتحدة

تشير البيانات في جدول 3.6 أن 100% من مياه الصرف الصحي في كل من مملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة قطر تعالج بطريقة آمنة، بينما تبلغ نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة في المملكة العربية السعودية 98.0% حتى عام 2016م و 87.1% في دولة الكويت عام 2016م و 71.0% عام 2017م. ولم تتوفر نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة في دولة الامارت العربية المتحدة ولكن توفرت كميات المياه المعالجة بطريقة آمنة لعامي 2015 و 2016 والتي بلغت 733.1 و 740.8 مليون متر مكعب على التوالي.

جدول 3.6: المؤشر 1.3.6: نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة من اجمالي مياه الصرف الصحي المولدة للفترة 2015م – 2017م (%)

السنة	الإمارات*	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2015	...	100	98.0	100	100	85.4
2016	...	100	98.0	100	100	87.1
2017	...	100		100	100	71.0

* بلغ اجمالي مياه الصرف الصحي المعالجة في دولة الإمارات المتحدة 733.1 مليون متر مكعب عام 2015م و 741 مليون متر مكعب عام 2016م.

يرتفع معدل الضغط على استهلاك المياه في دول مجلس التعاون مقارنة بدول ومناطق أخرى في العالم. حيث تشير البيانات حول دولتين من دول مجلس التعاون في جدول 4.6 أن معدل الضغط على استهلاك المياه (معدل سحب المياه النقية بالنسبة الى مصادر المياه النقية المتوفرة) بلغ 95.5% في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2016م، وبلغ 70.4% في دولة الكويت عام 2017م. وعند مقارنة هذه المعدلات مع مناطق أخرى (انظر ملحق جدول 4.6) نرى أن معدل الضغط على استهلاك المياه في دول مجلس التعاون أعلى من مثيلاتها في مناطق أخرى، فعلى سبيل المثال بلغ هذا المعدل 6.64% في الأرجنتين عام 2014م وبلغ في أوروبا 8.24% وفي شرق وجنوب آسيا 18.98% .

جدول 4.6: المؤشر 2.4.6: معدل الضغط على استهلاك المياه: معدل سحب المياه النقية بالنسبة الى مصادر المياه النقية المتوفرة للفترة 2015 – 2017م (%)

السنة	الإمارات	البحرين – نسبة موارد المياه المتجددة المسحوبة الى المياه المتجددة العذبة المتاحة	السعودية	عمان	قطر	الكويت*
2015	...	100.3	...	...	...	77.9
2016	...	95.5	...	...	...	69.0
2017	...	...	...	...	...	70.4

*: تشير بيانات دولة الكويت إلى مقارنة معدل اجمالي الاستهلاك اليومي من المياة الى القدرة الإنتاجية اليومية لمحطات التقطير ولا تعكس هذه البيانات بالجدول السحب من المياة الجوفية.

ملحق جدول 4.6 : معدل الضغط على استهلاك المياه: معدل سحب المياه النقية بالنسبة الى مصادر المياه النقية المتوفرة عام 2014م (%)

الأرجنتين	أوروبا	شرق وجنوب شرق آسيا
6.64	8.24	18.98

يشير جدول 5.6 إلى توفر بيانات من المملكة العربية السعودية، كدولة مانحة، حيث قدمت نحو 874,065 دولار أمريكي خلال عام 2016م كمساعدة إنمائية رسمية الى الدول المتلقية للمساعدات الانمائية ذات صلة بالمياه والصرف الصحي باعتبارها جزءا من خطة حكومية منسقة للإنفاق على تطوير مرافق المياه والصرف الصحي في الدول النامية. ولم تتوفر بيانات حول باقي الدول الاعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. بينما تلقت قارة افريقيا مبلغ 3,400.60 مليون دولار امريكي (بالأسعار الثابتة عام 2016م) وتلقت آسيا الوسطى 204.03 مليون دولار أمريكي (بالأسعار الثابتة لعام 2016) عام 2016م وتم تقديم مساعدات انمائية رسمية ذات صلة بالمياه والصرف الصحي على مستوى العالم بمبلغ 8,957.89 مليون دولار أمريكي (بالأسعار الثابتة 2016) عام 2016م (انظر ملحق جدول 5.6).

جدول 5.6: المؤشر 1.أ.6: مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي من اجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدولة لدول أخرى (بالدولار الأمريكي) للفترة 2015 – 2017م

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2015	...	...	119,106	...	...	...
2016	...	...	874,066	...	...	...
2017	...	...	...	...	...	...

7

طاقة نظيفة بأسعار معقولة

الهدف 7 - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

1. **جميع السكان في دول مجلس التعاون يستفيدون من خدمات الكهرباء.**
2. **جميع السكان في دول مجلس التعاون يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفتين.**
3. **حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة منخفضة في دول مجلس التعاون مقارنة مع مناطق أخرى من العالم.**

تشير البيانات في جدول 1.7 أن جميع السكان في دول مجلس التعاون يستفيدون من خدمة الكهرباء، وبذلك يعتبر هذا المؤشر متحقق تماما. وتعتبر دول مجلس التعاون تضاهي الولايات المتحدة الأمريكية التي تم تحقيق هذه الغاية فيها، وهي افضل من المعدل لمنطقة غرب آسيا حيث بلغت نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات الكهرباء فيها حوالي 97.0% (انظر ملحق جدول 1.7)، وبغلت النسبة على مستوى العالم 87.35% عام 2016م.

جدول1.7: المؤشر 1.1.7: نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء للفترة 2015 – 2017م (%)

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2015	99.80	100	...	100	100	100
2016	...	100	99.88	100	100	100
2017	...	100	...	100	100	100

ملحق جدول 1.7: نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء عام 2016م (_%)

العالم	غرب آسيا	الولايات المتحدة الأمريكية
87.35	97.02	100

شكل 1.7: نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء للفترة 2015-2017م(%)

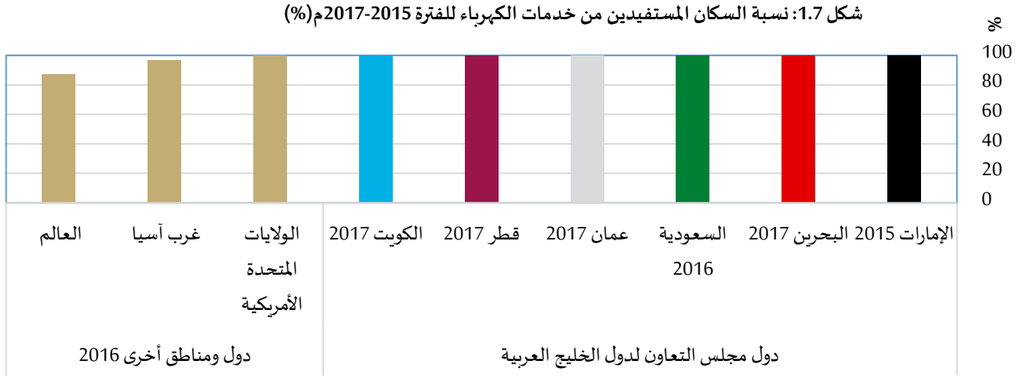

تشير البيانات في جدول 2.7 بأن 98.3% من السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة يعتمدون أساسا على الوقود والتكنولوجيا النظيفتين، وجميع السكان في كل من مملكة البحرين ودولة قطر ودولة الكويت يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفتين. بينما بلغت نسبة السكان في المملكة العربية السعودية الذين يعتمدون أساساً على الوقود النظيف 93.9% والتكنولوجيا النظيفة 100% عام 2017م ، وفي سلطنة عمان هناك 99.3% من السكان يعتمدون على التكنولوجيا النظيفة و 98.9% يعتمدون على الوقود النظيف وذلك في عام 2014م.

تم اختيار ثلاث دول توفرت حولها بيانات حول الوقود النظيف والتكنولوجيا النظيفة لعام 2016م، ففي استراليا بلغت نسبة السكان الذين يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفين أكثر من 95% وفي شرق وجنوب آسيا 61% وفي موزمبيق أقل من 5%.

جدول 2.7: المؤشر 2.1.7: نسبة السكان الذين يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفين للفترة 2014 – 2017م (%)

نوع الخدمة	الإمارات* 2017م	البحرين 2017م	السعودية 2017م	عمان 2014م	قطر 2017م	الكويت 2016م
الوقود النظيف	98.30	100	93.90	98.90	100	100
التكنولوجيا النظيفة		100	100	99.30	100	100

* كلا الخدمتين معا

ملحق جدول 2.7 : نسبة السكان الذين يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفين عام 2016م (%)

استراليا	شرق وجنوب شرق آسيا	النرويج
أكثر من 95 %	%61	أكثر من 95 %

شكل 2.7: نسبة السكان الذين يعتمدون أساساً على الوقود النظيف عام 2017م (%)

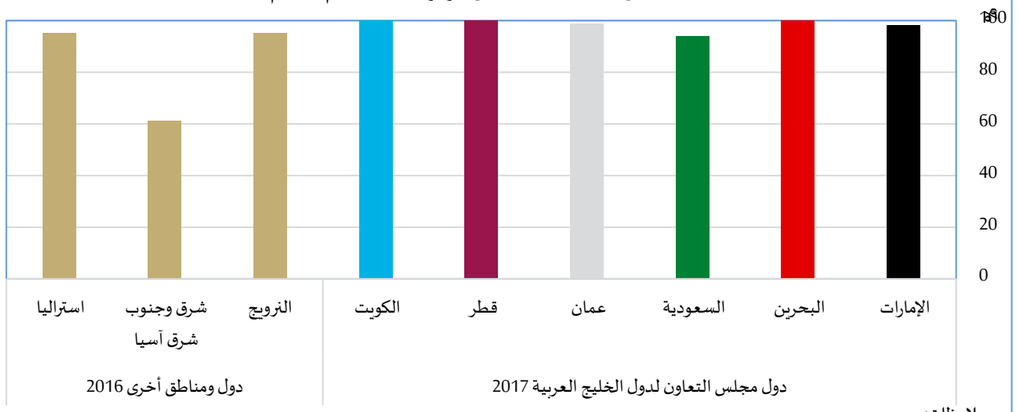

ملاحظات:

1. استراليا والنرويج النسبة أكبر من 95% 2. شرق وجنوب آسيا العمود يمثل النسبة الفعلية

* البيانات كما وردت في قاعدة بيانات الأمم المتحدة لهذه الدول والمناطق

تعتبر مساهمة حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة متدنية جدا في الدول التي توفرت حولها بيانات في دول مجلس التعاون، حيث لم تتجاوز 0.26% في أفضل الحالات، فكما يشير جدول 3.7 فإن مساهمة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة بلغت 0.26% عام 2016م، وفي مملكة البحرين 0.0% عام 2017م وفي دولة الكويت 0.1%. ولم تتوفر بيانات حول باقي الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ولكن في المناطق الأخرى في العالم تساهم الطاقة المتجددة بنسب عالية من مجموع استهلاك الطاقة، فعلى سبيل المثال في عام 2015م بلغت حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة في البرازيل 43.79%، وفي الصين بلغت النسبة 12.41% وفي الأردن 3.23%.

جدول 3.7: المؤشر 1.2.7: حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة للفترة 2015 – 2017م (%)

السنة	الإمارات*	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت**
2015	0.24	0.0	...	...	...	...
2016	0.26	0.0	...	...	...	0.10
2017	...	0.0	...	...	...	0.10

* نسبة الكهرباء المنتجة من مصادر نظيفة من مجموع الكهرباء المنتجة %

** بيانات دولة الكويت تعكس انتاج الطاقة البديلة والطاقة الشمسية والرياح.

ملحق جدول 3.7 : حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة عام 2015م (%)

استراليا	اليابان	النرويج
9.2	6.3	57.8

8

العمل اللائق ونمو الإقتصاد

الهدف 8 - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

1. تراوح معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (بالدولار) في دول مجلس التعاون خلال الفترة 2015م و2017م بين 6.58% (في البحرين عام 2017م) و -6.2% (في دولة الكويت عام 2017م).
2. معدلات البطالة منخفضة جدا في دول مجلس التعاون، وتتركز البطالة بشكل أساسي بين فئة الشباب في الدول التي فيها بعض البطالة.
3. عدد فروع المصارف التجارية وأجهزة الصراف الآلي لكل مائة ألف نسمة مرتفع في دول مجلس التعاون وهي قريبة من مثيلاتها في الدول المتقدمة لعام 2016م.

تشير البيانات في جدول 1.8 أن معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي(بالدولار) غلبت عليه خاصية التراجع، ففي دولة الامارت العربية المتحدة تراجع المعدل من 5.1% عام 2015م الى 3.0% عام 2016م ومن ثم الى 0.8% عام 2017م، وفي مملكة البحرين ارتفع معدل من -4.61% عام 2016م إلى 6.58% عام 2017م. بينما في المملكة العربية السعودية انخفض المعدل من 1.69% عام 2015م إلى -0.65% عام 2016م ثم إلى – 3.37% عام 2017م. وفي سلطنة عمان انخفض المعدل من 0.55% عام 2015م إلى -4.46 % عام2017م. وفي دولة قطر انخفض المعدل من -0.27% عام 2015م إلى – 0.74% عام 2016م، وفي دولة الكويت ارتفع المعدل من (-2.90%) عام 2015م إلى 6.2% عام 2017م.

ويلاحظ من خلال البيانات المتوفرة أن معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي(بالدولار) في مناطق أخرى في العالم كان موجبا خلال عام 2016م حيث بلغ 1.32% في أوروبا وأمريكا الشمالية عام 2016م و 5.88% في الهند في عام 2016م و1.3% على مستوى العالم في عام 2016م (ملحق جدول 1.8).

جدول 1.8: المؤشر 1.1.8: معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي(مقاسا بالدولار) للفترة 2015 – 2017م (%)

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2015	5.10	-2.52	1.69	0.55	-0.27	-2.90
2016	3.00	-4.61	-0.65	-0.70	-0.74	-1.90
2017	0.80	6.58	-3.37	-4.46	...	-6.20

ملحق جدول 1.8: معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي(بالدولار) عام 2016م (%)

أوروبا وأمريكا الشمالية	الهند	العالم
1.32	5.88	1.3

شكل 1.8: معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (بالدولار) للفترة 2016-2017م

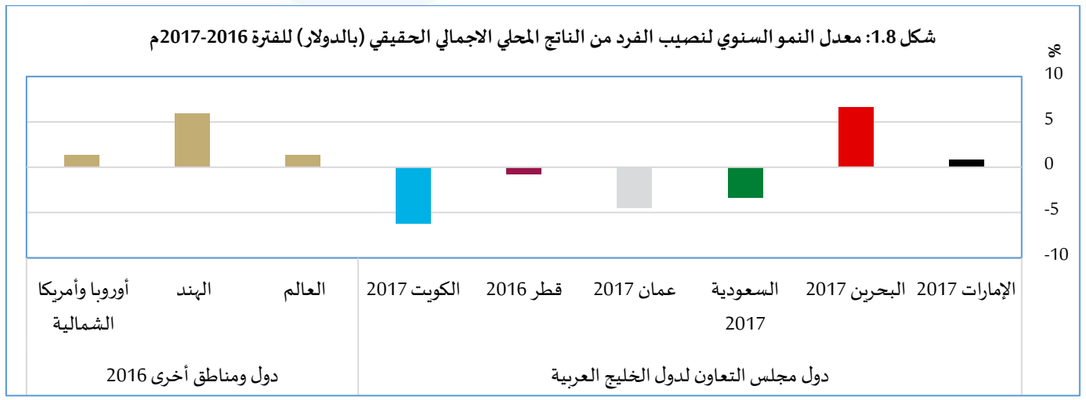

أما معدل نمو نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي فقد تفاوت من دولة إلى أخرى ومن سنة إلى أخرى أيضا كما هو مبين في جدول 2.8. فمن خلال البيانات في الجدول نجد أن معدل نمو نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة بلغ 10.2% عام 2017م، وفي المقابل انخفض المعدل في مملكة البحرين من 0.38% عام 2015م إلى 0.26% عام 2016م، وفي سلطنة عمان ارتفع المعدل من -2.04% عام 2015م إلى - 1.78% عام 2017م، بينما ارتفع المعدل في دولة قطر من -31.0% عام 2015م الأى -0.12% عام 2016م وأصبح موجبا في عام 2017م ليصل إلى 0.10%. وفي دولة الكويت ارتفع المعدل من -6.5% عام 2015م إلى – 1.6% عام 2016م.

وعند مقارنة دول مجلس التعاون مع دول أخرى في العالم نرى أن معدل النمو السنوي لنصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (مقاسا بالدولار الأمريكي) كان موجبا في عام 2017م في الدول التي تم اختيارها؛ وهي: بريطانيا وأيرلندا الشمالية، و بواقع 0.7%، وكندا 1.3%، والصين 7.1%، والولايات المتحدة الأمريكية 1.5%.

جدول 2.8 : المؤشر 1.2.8: معدل النمو السنوي لنصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (مقاسا بالدولار الأمريكي) للفترة 2015 – 2017م (%)

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2015	...	0.38	...	2.04-	31.0-	6.5-
2016	....	0.26	...	3.04-	0.12-	1.6-
2017	10.2	...	...	1.78 -	0.10	...

ملحق جدول 2.8 : معدل النمو السنوي لنصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (مقاسا بالدولار الأمريكي) عام 2017م (%)

بريطانيا و أيرلندا الشمالية	كندا	الصين	الولايات المتحدة الأمريكية
0.7	1.3	7.1	1.5

شكل 2.8: معدل النمو السنوي لنصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (بالدولار) للفترة 2016-2017م (%)

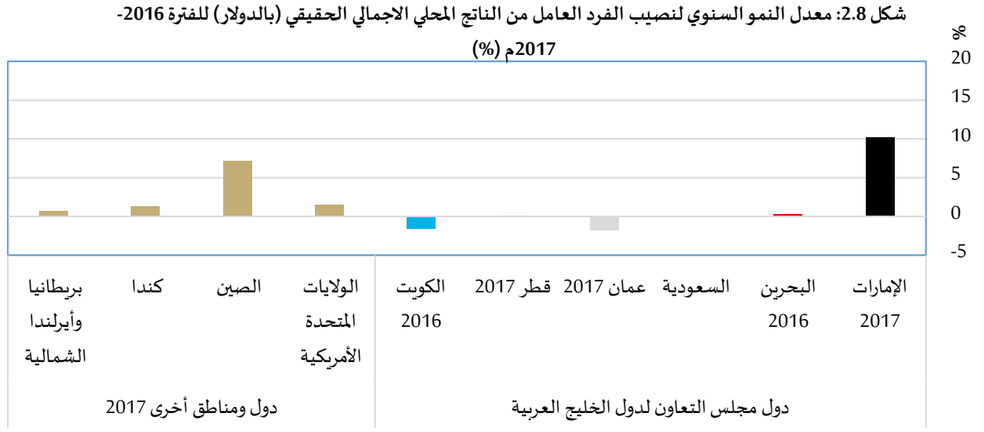

* لا تتوفر بيانات من السعودية

تعتبر معدلات البطالة منخفضة جدا في دول مجلس التعاون على المستوى الإجمالي كما هو مبين في جدول 3.8، ولكن يلاحظ أنها مرتفعة بين فئة الشباب في الفئة العمرية 15- 24 سنة في دولة الكويت، فقد بلغ معدل البطالة بين الشباب في هذه الفئة العمرية في دولة الكويت 15.4% عام 2017/2016م. أما باقي الفئات العمرية وفي جميع الدول فكانت معدلات البطالة عام 2017م منخفضة باستثناء المملكة العربية السعودية حيث كانت معدلات البطالة مرتفعة في الفئات العمرية الصغيرة، حيث بلغ معدل البطالة في الفئة العمرية 15-19 سنة 47.5% عام 2017م، و 31.3% في الفئة العمرية 20-24 سنة، ويستمر معدل البطالة بالانخفاض كلما ارتفع العمر لتصل الى 0.4% في الفئة العمرية 60-64 سنة عام 2017م، ويلاحظ أيضا وجود تفاوت في معدلات البطالة بين الذكور والاناث حيث بلغ المعدل 3.4% بين الذكور عام 2017م و ارتفع الى 21% بين الاناث في نفس العام.

وعند مقارنة معدلات البطالة بين الذكور والاناث، نجد أنها أعلى بين الاناث مقارنة مع الذكور، ففي دولة الإمارات العربية المتحدة بلغ معدل البطالة عام 2017م بين الذكور 1.4% و 6.8% بين الاناث وبلغ اجمالي البطالة 2.5%، وفي سلطنة عمان بلغ معدل البطالة 0.7% بين الذكور و 6.9% بين الاناث عام 2017م في حين بلغ اجمالي البطالة في السلطنة 1.7%، وفي دولة قطر بلغ معدل البطالة بين الذكور 0.1% وبين الاناث 0.6% عام 2017م، وفي دولة الكويت بلغ معدل البطالة بين الذكور 0.9% وبين الاناث 5.8% خلال الفترة 2017/2016م.

عند مقارنة هذه المعدلات مع مثيلاتها في دول ومناطق أخرى نجد أنها أدنى منها جميعا، فعلى سبيل المثال بلغت معدلات البطالة بين الأفراد 15 سنة فأكثر في استراليا 5.54% عام 2017م بواقع 5.44% بين الذكور و 5.66% بين الاناث، وفي أوروبا وأمريكا الشمالية بلغت 6.42% عام 2017م بواقع 6.48% بين الذكور و 6.35% بين الاناث، وعلى مستوى الدول الأقل نموا بلغ معدل البطالة عام 2017م 5.28% بواقع 4.52% بين الذكور و 6.31% بين الاناث. ويلاحظ من هذه المعطيات أيضا أن الفجوة في معدلات البطالة بين الذكور والاناث في هذه المناطق أضيق من مثيلاتها في دول مجلس التعاون التي توفرت حولها بيانات تفصيلية.

جدول 3.8: المؤشر 2.5.8: معدل البطالة بحسب نوع الجنس، والفئة العمرية عام 2017م (%)

البيان	الإمارات	البحرين*	عمان	قطر	الكويت
ذكور	1.4	...	0.7	0.1	0.9
إناث	6.8	...	6.9	0.6	5.8
15 - 24 سنة	7.7	...	...	0.5	15.5
34-25	2.5	...	...	0.1	4.1
35-44	1.6	...	...	0.1	0.5
44-54	1.4	...	...	0	0.4
55+	0.9	...	...	0	0.5
إجمالي	2.5	4.3	1.7	...	2.2

*: بيانات عام 2016م

جدول 3.8 (تابع): المؤشر 2.5.8: معدل البطالة بحسب نوع الجنس، والفئة العمرية عام 2017م (%)

السعودية	
البيان	**معدل البطالة**
ذكور	3.4
إناث	21.0
15 - 19	47.5
20 - 24	31.3
25 - 29	14.6
30 - 34	6.6
35 - 39	3.0
40 - 44	1.2
45 - 49	0.9
50 - 54	0.3
55 - 59	0.5
60 - 64	0.4
إجمالي	...

ملحق جدول 3.8: معدل البطالة بحسب نوع الجنس، والفئة العمرية عام 2017م (%)

15 سنة +	استراليا	أوروبا وأمريكا الشمالية	الدول الأقل نموا
ذكور	5.44	6.48	3.35
إناث	5.66	6.35	2.84
كلا الجنسين	**5.54**	**6.42**	**3.13**

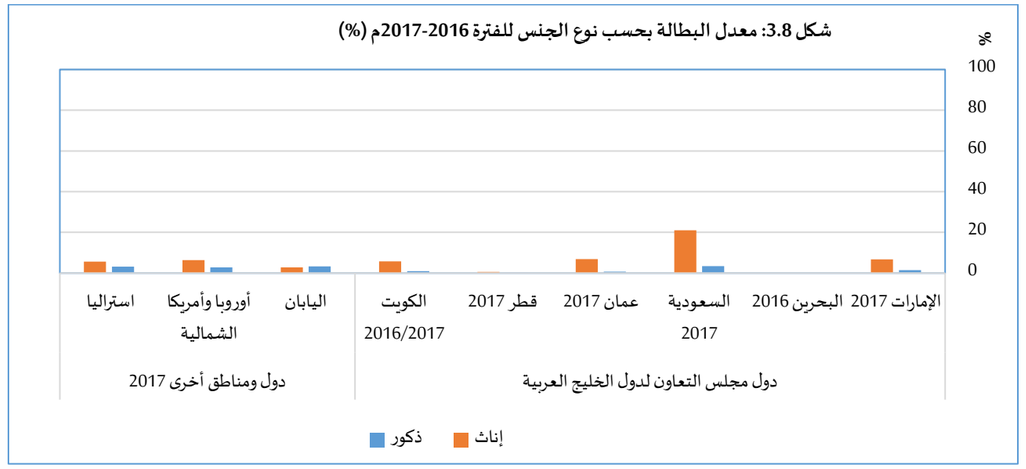

تشير البيانات في جدول 4.8 أن عدد فروع المصارف التجارية لكل مائة ألف من السكان في الفئة العمرية 15 سنة فأكثر بلغ 9 فروع في المملكة العربية السعودية عام 2016م، وفي سلطنة عمان 12.3 فرع وفي دولة الكويت 13.5 فرع، بينما بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي لكل مائة ألف من السكان في الفئة العمرية 15 سنة فأكثر 52 جهاز في مملكة البحرين عام 2016م و 75 جهاز في المملكة العربية السعودية و 63.2 جهاز في دولة الكويت لكل مائة ألف من السكان 15 سنة فأكثر .

ولمقارنة الواقع في دول مجلس التعاون مع مناطق أخرى في العالم نجد من خلال ملحق جدول 4.8 أن متوسط عدد فروع البنوك التجارية في كندا عام 2016م بلغ 22.94 فرع لكل مائة ألف من السكان في الفئة العمرية 15 سنة فأكثر، وعدد أجهزة الصراف الآلي 222.99 جهاز، وفي ألمانيا عام 2016م بلغ عدد فروع البنوك التجارية لكل مائة ألف من السكان 15 سنة فأكثر 13.46 فرع و عدد أجهزة الصراف الآلي 121.02 جهاز، وفي اليابان بلغ عدد فروع البنوك التجارية 34.1 فرع لكل مائة الأف من السكان في الفئة العمرية 15 سنة فأكثر عام 2016م، وعدد أجهزة الصراف الآلي 128 جهاز لكل مائة ألأف من السكان 15 سنة فأكثر.

جدول 4.8: المؤشر 1.10.8: عدد فروع المصارف التجارية وأجهزة الصراف الآلي لكل مائة ألف نسمة من السكان البالغين عام 2017م

البيان	الإمارات *	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
عدد فروع المصارف التجارية لكل 100,000 من السكان 15 سنة فأكثر	10.84[1]	...	9	12.3	...	13.5
عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 من السكان 15 سنة فأكثر	57.47[2]	52	75	...	...	63.2

*: بيانات عام 2016

1: المتوفر عدد السكان الإجمالي (جميع فئات العمر) وإجمالي فروع المصارف (ليس المصارف التجارية)

2: المتوفر عدد السكان الإجمالي (جميع فئات العمر)

ملحق جدول 4.8 عدد فروع المصارف التجارية وأجهزة الصرف الآلي لكل مائة ألف نسمة من السكان البالغين (الأفراد 15 سنة وأكثر)

البيان	كندا 2016م	ألمانيا 2015م	اليابان 2016
فروع البنوك التجارية لكل 100,000	22.94	13.46	34.1
عدد أجهزة الصراف الآلي	222.99	121.02 (عام 2015م)	128

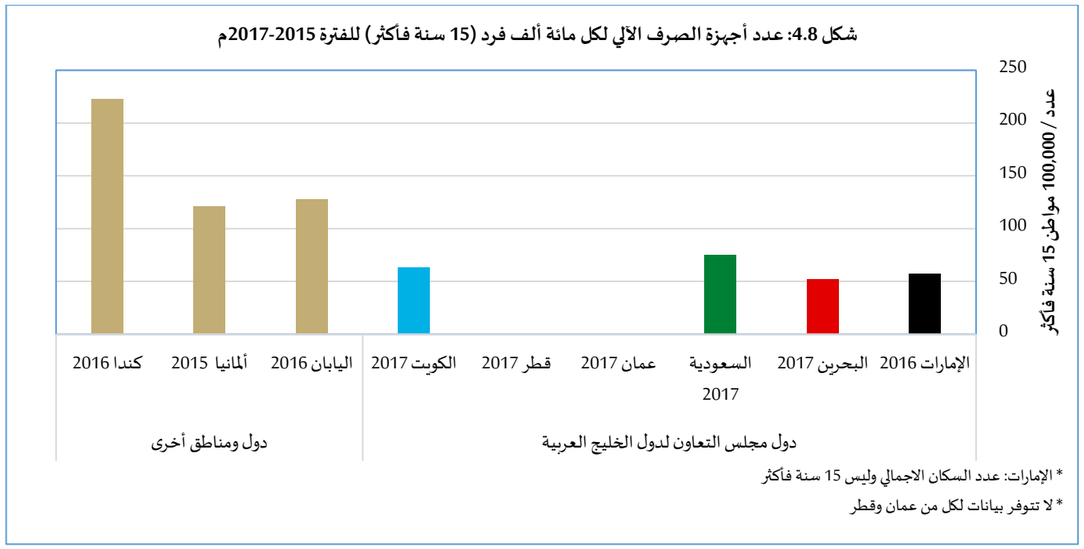

* الإمارات: عدد السكان الاجمالي وليس 15 سنة فأكثر

* لا تتوفر بيانات لكل من عمان وقطر

9

الصناعة والإبتكار والهياكل الأساسية

الهدف 9 - إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار

1. معظم سكان الريف في دول مجلس التعاون يعيشون على بعد كيلومترين أو أقل من طريق صالحة للاستعمال في جميع الفصول.
2. تضاهي نسبة العمالة في الصناعة التحويلية من مجموع العمالة في دول مجلس التعاون مثيلاتها في الدول المتقدمة.
3. العاملون في مجال البحث (بمكافئ الدوام الكامل) لكل مليون نسمة في دول مجلس التعاون أقل من مثيلاتها في الدول المتقدمة.
4. تتجاوز نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول في دول مجلس التعاون مثيلاتها في الدول المتقدمة.

يعرض جدول 1.9 البيانات والمعلومات المتوفرة حول نسبة سكان الريف الذين يعيشون على بعد كيلومترين أو أقل من طريق صالحة للاستعمال في جميع الفصول، فكما يشير الجدول أن مفهوم الريف لا ينطبق على كل من مملكة البحرين ودولة الكويت. بينما تفيد البيانات أن 100% من سكان الريف في دولة قطر يعيشون على بعد كيلومترين أو أقل من طريق صالحة للاستعمال في جميع الفصول، و 92.5% من سكان الريف في سلطنة عمان يعيشون على بعد كيلومترين أو أقل من طريق صالحة للاستعمال في جميع الفصول.

لا تتوفر بيانات عن مناطق ودول أخرى في العالم لامكانية المقارنة بينها وبين الواقع في دول مجلس التعاون.

جدول 1.9: المؤشر 1.1.9: نسبة سكان الريف الذين يعيشون على بعد كيلومترين أو أقل من طريق صالحة للاستعمال في جميع الفصول للفترة 2011 – 2017م (%)

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان (القرى فقط)	قطر	الكويت
2011	...	na	...	92.5	na	na
2015	...	na	...	...	na	na
2016	...	na	...	...	na	na
2017	...	na	...	...	na	na

تشير البيانات في جدول 2.9 أن القيمة المضافة للصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغت 8.8% في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2017م، و14.6% في مملكة البحرين عام 2017م، و 9.8% في سلطنة عمان عام 2017م و 9.31% في دولة قطر عام 2017م. أما نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية بالدولار الأمريكي فبلغ 3613.7 دولار في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2017م، و 1252.6 دولار في مملكة البحرين عام 2016م، و 1584.9 دولار عام 2017م في سلطنة عمان، و102,118 دولار في دولة قطر عام 2017م.

وعند مقارنة نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون مع مناطق أخرى، نرى في ملحق جدول 2.9 أن القيمة المضافة للصناعة التحويلية تساهم بنحو 25.95% من الناتج المحلي الاجمالي في جنوب شرق آسيا عام 2017م، وبنسبة 31.63% في الصين عام 2017م، وبنسبة 21.13% في ألمانيا عام 2017م و 11.45% في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2017م.

جدول 2.9: المؤشر 1.2.9: القيمة المضافة للصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة عام 2017م (%)

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
القيمة المضافة للصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	8.8	14.6	...	9.8	9.31	7.0
نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية (بالدولار)	3,613.7	1,200.8	...	1,584.9	102,118.0	2,056.5

ملحق جدول 2.9 :القيمة المضافة للصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2017م (%)

شرق وجنوب شرق آسيا	الصين	ألمانيا	الولايات المتحدة الأمريكية
26.0	31.6	21.1	11.5

شكل 1.9: القيمة المضافة للصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2016-2017م (%)

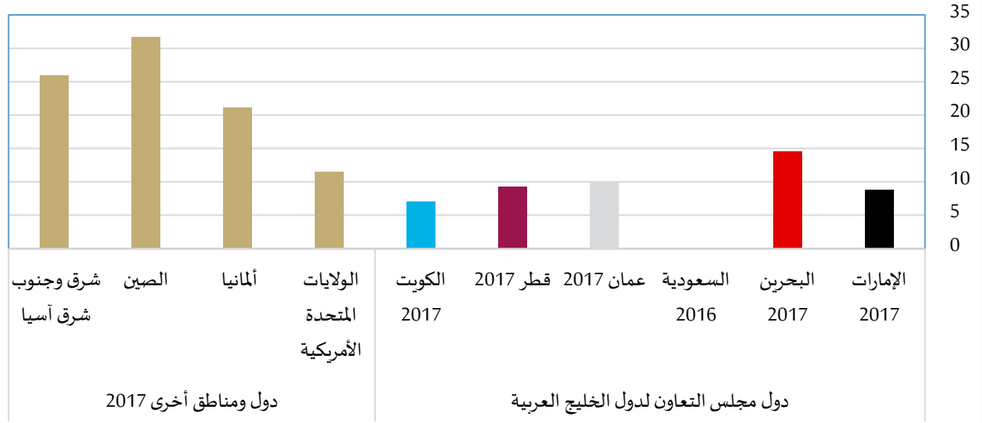

* لا تتوفر بيانات السعودية

يعرض جدول 3.9 البيانات المتوفرة حول نسبة العمالة في الصناعة التحويلية من مجمل العمالة، ففي دولة الإمارات العربية بلغت نسبة العمالة في الصناعة التحويلية من مجمل العمالة 9.0% عام 2017م، وفي مملكة البحرين انخفضت النسبة من 14.2% عام 2015م إلى 12.0 عام 2016م، وفي المملكة العربية السعودية بلغت نسبة العمالة في الصناعة التحويلية من مجمل العمالة 8.2% عام 2015م و 7.2% عام 2016م و 10.% عام 2017م، وفي سلطنة عمان انخفضت النسبة من 11.6% عام 2015م إلى 10.9% عام 2016م وارتفعت إلى 11.0% عام 2017م. وفي دولة قطر بلغت النسبة 6.1% عام 2015م واستقرت على 7.0% عامي 2016م و 2017م. بينما في دولة الكويت بلغت النسبة 11.4% عام 2016م و 11.6% عام 2017م و11.7% عام 2015م.

وتعتبر النسب في دول مجلس التعاون متناسقة مع الواقع في الدول المتقدمة عام 2017م، فعلى سبيل المثال كما هو مبين في ملحق جدول 3.9 بلغت نسبة العمالة في الصناعة التحويلية من مجمل العمالة في اليابان 16.11% عام 2017م، وفي كندا 9.37% وفي ألمانيا 19.04%، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بلغت النسبة 10.68%.

جدول 3.9: المؤشر 2.2.9: العمالة في الصناعة التحويلية كنسبة من مجموع العمالة للفترة 2015 – 2017م (%)

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2015	...	14.2	8.2	11.6	6.1	11.7
2016	...	12.0	7.2	10.9	7.0	11.4
2017	9.0	...	10.0	11.0	7.0	11.6

ملحق جدول 3.9: مساهمة في الصناعة التحويلية كنسبة من مجموع العمالة عام 2017م (%)

اليابان	كندا	ألمانيا	الولايات المتحدة الأمريكية
16.11	9.37	19.04	10.68

شكل 2.9: العمالة في الصناعة التحويلية كنسبة من مجموع العمالة للفترة 2016-2017م (%)

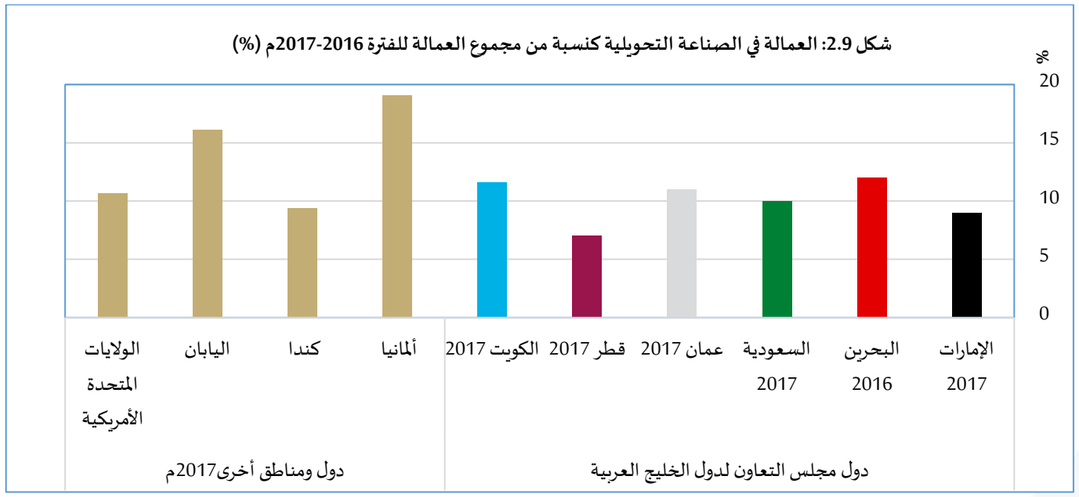

يعرض جدول 4.9 البيانات المتوفرة حول النفقات المخصصة لأغراض البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون، فقد بلغت نسبة الانفاق على البحث والتطوير في دولة الإمارات العربية المتحدة 0.9% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2015م و 1.0% عام 2016م، وفي مملكة البحرين بلغت نسبة الانفاق على البحث والتطوير 0.11% من اجمالي الناتج المحلي عام 2014م، وفي المملكة العربية السعودية بلغت النسبة 0.169% عام 2016م و 0.165% عام 2017م. وفي سلطنة عمان بلغت 0.25% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2015م و 0.26% عام 2016م و 0.22% عام 2017م. وفي دولة قطر بلغت النسبة 0.51% عام 2015م، وفي دولة الكويت بلغت النسبة 0.01 % عام 2014م و 0.02% عام 2015م و 0.01% عام 2016م.

وعند مقارنة دول مجلس التعاون مع مناطق ودول أخرى، نرى من ملحق جدول 4.9 أن الصين انفقت 2.06% من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير عام 2015م، وفي أوروبا تم انفاق 1.85% من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير عام 2015م وفي الولايات المتحدة الأمريكية تم انفاق 2.78% من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وفي اليابان كانت النسبة عام 2015م بلغت النسبة 3.26% من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول 4.9: المؤشر 1.5.9: نفقات البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2014 – 2017م (%)

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت*
2014	...	0.11	...		...	0.01
2015	0.90	...	...	0.25	0.51	0.02
2016	1.00	...	0.169	0.26	...	0.01
2017	...	...	0.165	0.22	...	...

*: تمثل بيانات جزئية لدولة الكويت (نفقات البحث والتطوير لكلا من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وجامعة الكويت)

ملحق جدول 4.9: نفقات البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2015م (%)

الصين	أوروبا	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان
2.1	1.9	2.8	3.3

شكل 3.9: نفقات البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2014-2017م (%)

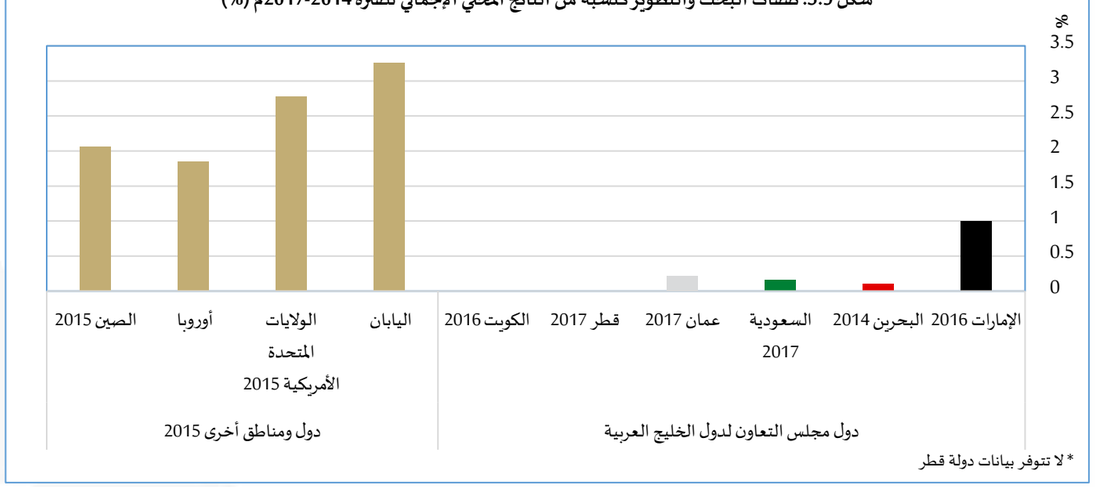

* لا تتوفر بيانات دولة قطر

بلغ عدد العاملين في مجال البحث (بمكافئ الدوام الكامل) في دولة الإمارات العربية المتحدة 2,004 عامل لكل مليون نسمة عام 2015م و 2,406 عامل عام 2016م، وفي مملكة البحرين بلغ العدد 493 عامل لكل مليون من السكان عام 2014م، وفي المملكة العربية السعودية بلغ العدد 781 عامل لكل مليون من السكان عام 2014م و 785 عامل لكل مليون نسمة عام 2015م و 788 عامل لكل مليون نسمة عام 2016م. وفي سلطنة عمان بلغ العدد 208 أشخاص لكل مليون نسمة عام 2015م و 244 شخص لكل مليون نسمة عام 2016م و 239 شخص لكل مليون نسمة عام 2017م، وفي دولة قطر بلغ العدد 1,168 شخص لكل مليون نسمة عام 2015م.

وتعتبر المعدلات في دول مجلس التعاون أقل من مثيلاتها في المناطق متقدمة النمو ومتشابهة مع الدول النامية. فمن خلال ملحق جدول 5.9 نرى أن المعدل في استراليا بلغ 4,460 شخص لكل مليون نسمة عام 2015م وفي أوروبا بلغ المعدل 3,306 شخص لكل مليون نسمة عام 2015م وفي الولايات المتحدة بلغ المعدل 4,255 شخص لكل مليون نسمة عام 2014م، بينما بلغ المعدل في اليابان 5,173 شخص لكل مليون نسمة عام 2015م.

جدول 5.9: المؤشر 2.5.9: عدد العاملين في مجال البحث (بمكافئ الدوام الكامل) لكل مليون نسمة للفترة 2014 – 2017م

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2014	...	493	781	...	...	...
2015	2,004	...	785	208	1,168	...
2016	2,407	...	788	244		...
2017	...	...	...	239	...	...

ملحق جدول 5.9: عدد العاملون في مجال البحث (بمكافئ الدوام الكامل) لكل مليون نسمة

استراليا 2015م	أوروبا 2015م	اليابان 2015م	الولايات المتحدة الأمريكية 2014م
4,460.4	3,306.4	5,173.0	4,255.0

شكل 4.9: العاملون في مجال البحث (بمكافئ الدوام الكامل) لكل مليون نسمة للفترة 2014-2016م

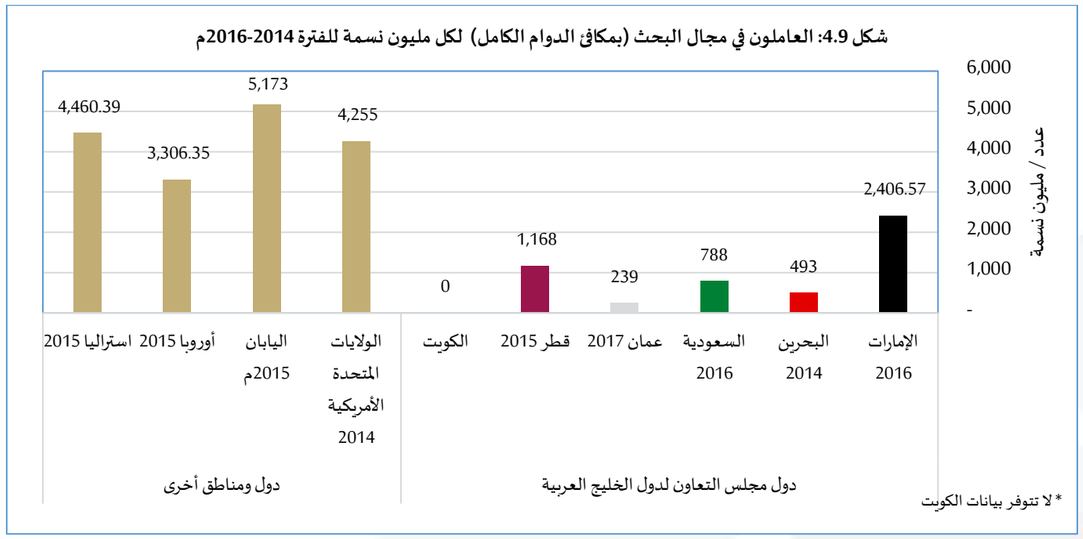

* لا تتوفر بيانات الكويت

تشير البيانات المتوفرة في جدول 6.9 حول نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف النقال بأن جميع سكان دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين ودولة قطر عام 2017م مشمولين بشبكة الهاتف المحمول، بينما بلغت النسبة في سلطنة عمان 96.01% عام 2016م و 99.04% عام 2017م. ولم تتوفر بيانات من باقي الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ولمقارنة تغطية شبكة الهاتف المحمول في دول مجلس التعاون مع مناطق أخرى، فتشير البيانات في ملحق جدول 6.9 أن نسبة التغطية في ألمانيا بلغت 99.0%، وفي استراليا بلغت نسبة التغطية 99.3% ، وفي اليابان 99.9%.

جدول 6.9: المؤشر 9.ج.1: نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول للفترة 2016 – 2017م (%)

السنة	الإمارات	البحرين *	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2016	100	...	...	96.0	100	...
2017	100	163	...	99.0	100	...

* عدد الاشتراكات في الهاتف النقال لكل 100 من السكان

تابع جدول 6.9: نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول(%)

ألمانيا 2017م	استراليا 2016م	اليابان 2016م
99.0	99.3	99.9

10

الحد من أوجه عدم المساواة

الهدف 10 - الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

1. **تعتبر حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي بما في ذلك الأجورومدفوعات الحماية الاجتماعية في دول مجلس التعاون أقل منها في الدول المتقدمة.**
2. **هناك نقص في البيانات المتوفرة حول مجموع التدفقات المخصصة للتنمية من قبل دول مجلس التعاون بحسب البلدان المستفيدة و أنواع التدفقات (مثل المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وغيرها) بالمليون دولار أمريكي.**

تشير البيانات في جدول 1.10 أن العمل (بما في ذلك الأجور ومدفوعات الحماية) يساهم بنسب متفاوتة في الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون، فقد بلغت نسبة مساهمة العمل في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة 33.7% عام 2016م، وفي مملكة البحرين بلغت النسبة 30.9% عام 2016م في حين كانت 32.2% عام 2015م، وفي المملكة العربية السعودية ارتفعت من 28% عام 2015م إلى 29% عام 2016م. وفي سلطنة عمان انخفضت نسبة مساهمة العمل في الناتج المحلي الإجمالي إلى 35.8% عام 2016م بينما كانت 37.6% عام 2015م. وفي دولة قطر ارتفعت النسبة من 6.2% عام 2015م إلى 10.3% عام 2016م. وفي دولة الكويت ارتفعت النسبة من 39.8% عام 2015م إلى 41.4% عام 2016م.

وعند مقارنة حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون مع دول أخرى، نجد أن مساهمة العمل في الدول الأخرى أعلى منه في دول مجلس التعاون، ففي كندا بلغت نسبة مساهمة العمل في الناتج المحلي الإجمالي 55.1% عام 2017م، وفي إيطاليا بلغت نسبة مساهمة العمل في الناتج المحلي الإجمالي 52.8%، وفي تركيا بلغت النسبة 50.4%.

جدول 1.10: المؤشر 1.4.10: حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية للفترة 2015 – 2016م (%)

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2015	...	32.2	28.0	37.6	6.2	39.8
2016	33.7	30.9	29.0	35.8	10.3	41.4

* (حصة العمالة من الناتج المحلي الإجمالي = مجموع تعويضات العاملين / الناتج المحلي الإجمالي * 100)

ملحق جدول 1.10: حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي عام 2017م (%)

كندا	إيطاليا	تركيا
55.1	52.8	50.4

شكل 1.10 حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الأجورومدفوعات الحماية الاجتماعية للفترة 2016-2017م (%)

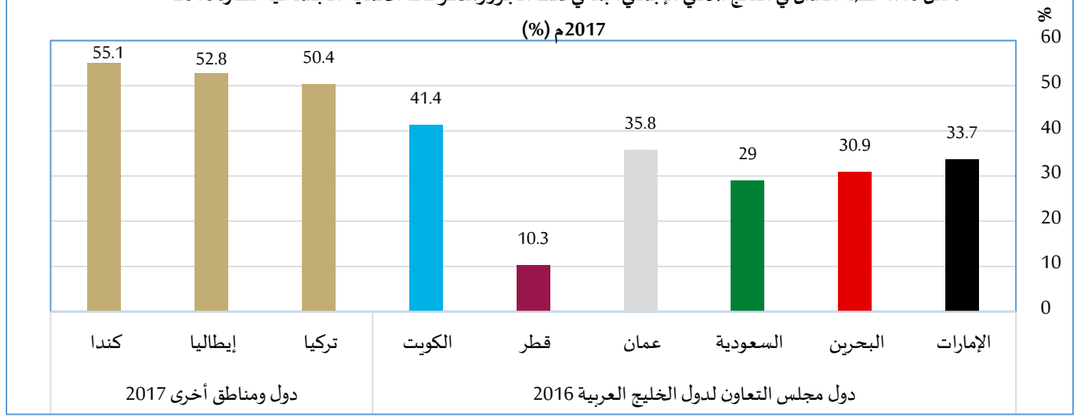

تشير البيانات في جدول 2.10 حول التدفقات المخصصة للتنمية بأن المملكة العربية السعودية خصصت 8,143 مليون دولار أمريكي كمساعدات تنموية عام 2016م و 4,678 مليون دولار عام 2017م، وشملت هذه التدفقات مساعدات وقروض و مساهمات في الجمعيات والمنظمات والعون المتعدد الأطراف، وقدمت دولة قطر مساعدات مخصصة للتنمية عام 2015م بقيمة 73.76 مليون دولار أمريكي وفي عام 2016م بقيمة 139.26 مليون دولار أمريكي (وهي بيانات جزئية مخصصة للمجالات التالية: إفطار رمضان، بنية تحتية، تعليم، تمكين اقتصادي، دعم ميزانية، صحة)، بينما قدمت دولة الكويت 1,517 مليون دولار أمريكي كمساعدات تنموية عام 2015م و 1,448 مليون دولار امريكي عام 2016م.

ولمقارنة بيانات دول مجلس التعاون مع دول مانحة أخرى (ملحق جدول 3.10) فتشير البيانات المتوفرة في قاعدة الأمم المتحدة لعام 2016م أن استراليا قدمت مساعدات تنموية بقيمة 14,074.21 مليون دولار، وألمانيا قدمت 43,059.49 مليون دولار، والولايات المتحدة الأمريكية 33,235.43 مليون دولار.

جدول 2.10: المؤشر 10.ب.1: مجموع التدفقات المخصصة للتنمية (المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول المانحة الى الدول المستفيدة من الدول)، مصنفة بحسب البلدان المستفيدة والبلدان المانحة و أنواع التدفقات (مثل المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وغيرها) – مليون دولار أمريكي للفترة 2015 – 2017م

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر*	الكويت
2015	...	...	...	...	73.76	1,517
2016	...	...	8,143	...	139.26	1,448
2017	...	...	4,678	...	...	...

*: ملاحظة: تعتبر بيانات المساعدات التنموية جزئية (تشمل: إفطار رمضان، بنية تحتية، تعليم، تمكين اقتصادي، دعم ميزانية، صحة) لعدم توفرها من جميع المصادر .

ملحق جدول 2.10 : مجموع التدفقات المخصصة للتنمية، مصنفة بحسب البلدان المستفيدة والبلدان المانحة و أنواع التدفقات – مليون دولار أمريكي عام 2016م

استراليا	ألمانيا	الولايات المتحدة الأمريكية
14,074.2	43,059.5	33,235.4

11

مدن ومجتمعات محلية مستدامة

الهدف 11 - جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

1. **تنعدم ظاهرة سكان الحضر الذين يعيشون في أحياء فقيرة، أو مستوطنات غير رسمية، أو مساكن غير لائقة في دول مجلس التعاون.**
2. **جميع السكان في دول مجلس التعاون، وبجميع فئاتهم، لديهم سهولة الوصول إلى وسائل النقل العام.**
3. **لم يتم إجلاء أو نقل أي شخص ولم تحصل أية حالة وفاة أو إصابة في دول مجلس التعاون عام 2017م نتيجة للكوارث، تم فقط تقديم مساعدات اغاثية لحالات في سلطنة عمان نتيجة الكوارث الطبيعية.**
4. **جميع النفايات الحضرية الصلبة المتولدة يتم جمعها بانتظام وتفريغها نهائياً بشكل ملائم في المدن في دول مجلس التعاون.**
5. **دول مجلس التعاون لديها استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث على المستويين الوطني والمحلي عام 2017م.**

تشير البيانات المتوفرة في جدول 1.11 أن مفهوم الأحياء الفقيرة أو المستوطنات غير الرسمية غير موجودة أو لا تنطبق على دول مجلس التعاون، حيث أفادت الدول التي وفرت البيانات حول هذا المؤشر بأن النسبة 0% أو أن المفهوم لا ينطبق. لذلك يعتبر هذا المؤشر متحقق في دول مجلس التعاون حتى عام 2017م.

جدول 1.11: المؤشر 1.1.11: نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في أحياء فقيرة، أو مستوطنات غير رسمية، أو مساكن غير لائقة عام 2017م (%)

نوع السكن	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
أحياء فقيرة	...	0	...	na	na	na
مستوطنات غير رسمية	...	0	...	na	na	na
مساكن غير لائقة	...	...	...	na	na	na

توفرت بيانات من دولة قطر حول نسبة السكان الذين لديهم سهولة الوصول إلى وسائل النقل العام، بحسب الفئة العمرية، ونوع الجنس، والأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تشير البيانات أن جميع السكان بجميع فئاتهم العمرية وحالة الإعاقة يستطيعون الوصول الى وسائل النقل العام في عام 2017م.

جدول 2.11: المؤشر 1.2.11: نسبة السكان الذين لديهم سهولة الوصول إلى وسائل النقل العام، بحسب الفئة العمرية، ونوع الجنس، والأشخاص ذوي الإعاقة، عام 2017م * (%)

المتغير	البيان	قطر	الكويت
النوع الاجتماعي	ذكور	100	100
	إناث	100	100
الفئة العمرية	أقل من 15 سنة	100	100
	15 - 24 سنة	100	100
	25 - 49 سنة	100	100
	50 سنة فأكثر	100	100
حالة الاعاقة	ذو اعاقة	100	...
	بدون اعاقة	100	...

*: لا تتوفر بيانات حول باقي الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تشير البيانات في جدول 3.11 بأنه لم تحدث أية خسائر نتيجة الكوارث الطبيعية في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين ودولة قطر ودولة الكويت، بينما كانت هناك حاجة لتقديم مساعدات اغاثية لعدد من السكان في سلطنة عمان نتيجة للكوارث الطبيعية عام 2015م و 2016م توزعت كما يلي: 196 حالة إغاثة فردية عام 2015م و 157 حالة عام 2016م، و 2,019 حالة إغاثة جماعية عام 2015م و 104 حالات عام 2016م.

وللمقارنة مع دول اخرى (أكثر الدول التي تعرضت لخسائر نتيجة الكوارث الطبيعية)فقد تم اختيار دولتين من المنطقة ودولة المكسيك، حيث تشير البيانات المتوفرة في قاعدة بيانات الأمم المتحدة أن عدد الوفيات في ماينمار بلغ 747 حالة عام 2017م نتيجة للكوارث الطبيعية، وفي مصر في نفس العام بلغ عدد الوفيات نتيجة الكوارث الطبيعية 1,362 حالة، بينما بلغ عدد الوفيات نتيجة الكوارث الطبيعية 814 حالة في المكسيك عام 2017م كما هو مبين في ملحق جدول 3.11.

جدول 3.11: 1.5.11: عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين والمصابين الذين جرى نقلهم أو إجلاؤهم نتيجة للكوارث، لكل 100,000 شخص للفترة 2016 - 2017م

السنة	نوع نتيجة الكارثة	الإمارات	البحرين	السعودية	قطر	الكويت
2016	وفاة	na	na	...	na	na
	اصابة	na	na	...	na	na
	اجلاء	na	na	...	na	na
2017	وفاة	na	na	...	na	na
	اصابة	na	na	...	na	na
	اجلاء	na	na	...	na	na

(تابع): جدول 3.11: المؤشر 1.5.11: عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين والمصابين الذين جرى نقلهم أو إجلاؤهم نتيجة للكوارث، لكل 100,000 شخص

عمان		
2015م	2016م	2017م
53.3	5.9	4.1

ملحق جدول 3.11 (عدد الوفيات نتيجة الكوارث) عام 2017م

المكسيك	ماينمار	مصر
814	747	1,362

وفي مجال الخسائر البشرية والمادية نتيجة الكوارث الطبيعية، فلم يتم توثيق خسائر مالية بما يشمل البنية التحتية في دول مجلس التعاون التي توفرت حولها بيانات خلال الفترة 2015- 2017م كما يتضح من جدول 4.11.

جدول 4.11: المؤشر 2.5.11: الخسائر المباشرة الناجمة عن الكوارث الطبيعية بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي بما يشمل كوارث تدمير البنية التحتية و انقطاع الخدمات الأساسية للفترة 2015 – 2017م

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2015	na	na	...	...	na	na
2016	na	na	...	...	na	na
2017	na	na	...	...	na	na

تشير البيانات في جدول 5.11 أن جميع النفايات الحضرية الصلبة في كل من المملكة العربية السعودية ودولة قطر ودولة الكويت يتم جمعها بانتظام وتفريغها نهائياً بشكل ملائم، بينما في ممكلة البحرين فقد بلغت نسبة النفايات الصلبة الحضرية الصلبة التي يتم جمعها بانتظام وتفريغها نهائياً بشكل ملائم حوالي 94.0% عامي 2015 و 2016م. ولم تتوفر بيانات حول كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان للفترة 2015 – 2017م.

وللمقارنة مع مناطق أخرى في العالم، فكما يظهر في ملحق جدول 5.11 أن حوالي 74.2% من النفايات الحضرية الصلبة على مستوى العالم يتم جمعها بانتظام وتفريغها نهائياً بشكل ملائم وذلك عام 2017م، وتبلغ النسبة 98.1% في استراليا عام 2016م، وفي أوروبا وأمريكا الشمالية بلغت النسبة 89.6% عام 2017م. (%)

جدول 5.11: المؤشر 1.6.11: النسبة المئوية للنفايات الحضرية الصلبة التي يتم جمعها بانتظام وتفريغها نهائياً بشكل ملائم من مجموع النفايات المتولدة في المدينة 2015-2017م

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2015	...	93.5	...	...	100	100
2016	...	94.3	100	...	100	100
2017	...	...	...	...	100	100

ملحق جدول 5.11 : النسبة المئوية للنفايات الحضرية الصلبة التي يتم جمعها بانتظام وتفريغها نهائياً بشكل ملائم من مجموع النفايات المتولدة في المدينة (%)

استراليا 2015م	أوروبا وأمريكا الشمالية 2017م	العالم 2017م
98.1	89.6	74.2

شكل 1.11: النسبة المئوية للنفايات الحضرية الصلبة التي يتم جمعها بانتظام وتفريغها نهائياً بشكل ملائم من مجموع النفايات المتولدة في المدينة للفترة 2016-2017م (%)

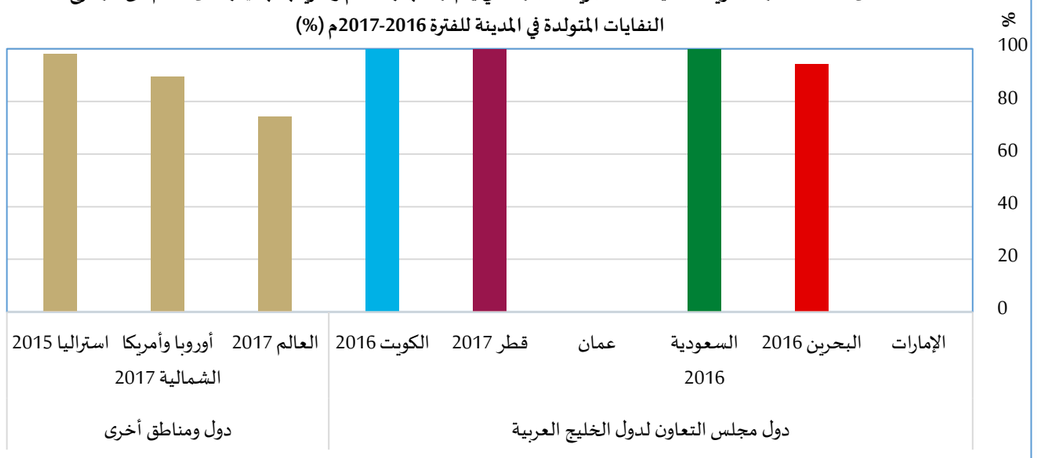

* لا تتوفر بيانات لكل من دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان

تشير البيانات المتوفرة بالتفاصيل المطلوبة من دولة قطر حول متوسط حصة المساحة التي هي فضاء مفتوح للاستخدام العام للجميع من مجموع المساحة المبنية في المدن لعام 2015م والتي تبلغ 27.1%، حيث تشير البيانات في جدول 6.11 أن 20% من الفضاء المفتوح للاستخدام العام مخصصة للذكور و 7.1% منها مخصصة للإناث. فيما ان 4% من الفضاء المفتوح للاستخدام العام مخصص للأفراد أقل من 15 سنة، و3.8% مخصص للأفراد في الفئة العمرية 15- 24 سنة، و 19.3% مخصص للأفراد 25 سنة فأكثر ، ولم تتوفر بيانات من باقي الدول حول هذا المؤشر.

جدول 6.11: المؤشر 1.7.11: متوسط حصة المساحة التي هي فضاء مفتوح للاستخدام العام للجميع من مجموع المساحة المبنية في المدن، بحسب الفئة العمرية، ونوع الجنس، والأشخاص ذوي الإعاقة عام 2015م ** (%)

المتغير	البيان	قطر * (%)
النوع الاجتماعي	ذكور	20.0
	إناث	7.1
	ذكور وإناث	27.1
الفئة العمرية	أقل من 15 سنة	4.0
	15-24 سنة	3.8
	25 سنة فأكثر	19.3
	جميع فئات الأعمار	27.1
حالة الاعاقة	ذو اعاقة	...
	دون اعاقة	...
الاجمالي		**27.1**

*: تم تخصيص مساحة الفضاء المفتوح على السكان حسب توزيعهم النسبي وفقاً للجنس والفئات العمرية، بحيث تكون حصة كل شريحة سكانية من المساحة ما يقابل وزنها الديموغرافي.

**: لا تتوفر بيانات حول باقي الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تشير البيانات في جدول 7.11 أن جميع السكان في كل من دولة قطر ودولة الكويت يعيشون في مدن تنفذ خططاً إنمائية حضرية وإقليمية تأخذ بعين الاعتبار الإسقاطات السكانية والاحتياجات من الموارد، بينما لم تتوفر بيانات حول باقي الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2017م.

جدول 7.11: المؤشر 11.أ.1: نسبة السكان الذين يعيشون في مدن تنفذ خططاً إنمائية حضرية و إقليمية تأخذ بعين الاعتبار الإسقاطات السكانية والاحتياجات من الموارد، بحسب حجم المدينة، عام 2017م (%)

المتغير	قطر *	الكويت
تأخذ بعين الاعتبار الإسقاطات السكانية	100	100
تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات من الموارد	100	100
الاجمالي	**100**	**100**

**: لا تتوفر بيانات حول باقي الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وتفيد المعلومات المتوفرة من دول مجلس التعاون أن كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت لديها استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث على المستويين القومي و المحلي، بينما لم تتوفر معلومات عن المملكة العربية السعودية.

جدول 8.11: المؤشر 11.ب.2: الدول التي لديها استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث على المستويين القومي و المحلي عام 2017م

	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
هل يوجد لدى الدولة استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث على المستويين القومي و المحلي (نعم / لا)	نعم	نعم	...	نعم	نعم	نعم

12

الإستهلاك والإنتاج المسؤولان

الهدف 12 - ضمان وجود أنماط استهلاك و إنتاج مستدامة

1. **متوسط نصيب الفرد من النفايات الخطرة المتولدة في دول مجلس التعاون منخفض (الدول التي توفرت حولها بيانات للفترة 2016م – 2017م).**
2. **اعادة تدوير النفايات ظاهرة قائمة في دول مجلس التعاون، ولكن يبدو أن قياس كمية النفايات المعاد تدويرها لا يشمل جميع أنواع النفايات المتولدة.**
3. **يتم ادراج مفاهيم المواطنة العالمية و التعليم من أجل التنمية المستدامة (بما في ذلك التعليم في مجال تغير المناخ) في السياسات الوطنية للتعليم وفي المناهج وفي عملية إعداد المعلمين و في تقييم الطلبة بشكل عام.**

تشير البيانات في جدول 1.12 أن متوسط نصيب الفرد في دولة قطر من النفايات الخطرة المولدة بلغ 32.5 كغم عام 2015م، وأن 34.2% منها يتم اعادة تدويرها و 1.6% يتم حرقها و 48.1% يتم طمرها و 16.0% يتم توجيهها لأغراض أخرى، بينما في دولة الكويت بلغ متوسط نصيب الفرد من النفايات الخطرة المولدة 1.2 كغم عام 2017م، وجميع النفايات الخطرة تتم معالجتها. ولم تتوفر بيانات عن باقي دول مجلس التعاون.

جدول 1.12: المؤشر 2.4.12: نصيب الفرد من إجمالي النفايات الخطرة المولدة، نسبة النفايات الخطرة التي تتم معالجتها وبحسب نوع المعالجة عام 2017م (%)

البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر*	الكويت**
نصيب الفرد من إجمالي النفايات الخطرة المولدة	...	...	...	...	32.5كغم	1.2 كغم
نسبة النفايات الخطرة التي تتم معالجتها وبحسب نوع المعالجة (%):						
إعادة تدوير	...	...	...	...	34.2	
الحرق	...	...	...	...	1.6	...
الطمر	...	...	...	...	48.1	...
يتم توجيهها لأغراض اخرى	...	...	...	...	16.0	...
المجموع	**...**	**...**	**...**	**...**	**100**	**100**

*: بيانات عام 2015م

**: النفايات الخطرة في دولة الكويت تتضمن فقط النفايات الطبية فقط.

يبين جدول 2.12 أن معدل تدوير النفايات المولدة في المملكة العربية السعودية بلغ 15% على الصعيد الوطني عام 2017م، وبلغ حجم النفايات التي تم تدويرها حوالي 2.4 مليون طن، بينما بلغ كمية النفايات التي تم تدويرها في في دولة قطر عام 2015م حوالي 70 ألف طن، وفي دولة الكويت حوالي 1.3 مليون طن عام 2017م (نفايات انشائية مولدة) وبلغ معدل إعادة التدوير على الصعيد الوطني في دولة الكويت 8.5% عام 2017م (تشمل النفايات الانشائية فقط).

جدول 2.12: المؤشر 1.5.12: معدل إعادة التدوير على الصعيد الوطني، وعدد أطنان المواد التي تمت إعادة تدويرها (%)

البيان	الإمارات 2017م	البحرين 2016م	السعودية 2017م	عمان 2017م	قطر 2015م	الكويت* 2017م
معدل إعادة التدوير على الصعيد الوطني %	...	...	15.0	...	...	8.5
عدد أطنان المواد التي تمت إعادة تدويرها (مليون)	...	...	2.4	...	0.1	1.3

* النفايات الإنشائية التي يعاد تدويرها

وحول قياس المؤشر المتعلق بمدى ادراج تعليم المواطنة العالمية والتعليم من أجل التنمية المستدامة (بما في ذلك التعليم في مجال تغير المناخ) في السياسات الوطنية للتعليم والمناهج وإعداد المعلمين و تقييم الطلبة فقد أفادت كل من دولة قطر ودولة الكويت بإدراج هذه المفاهيم في إعداد المعلمين وتقييم الطلبة في هذه الدول. ولم تتوفر معلومات من باقي دول مجلس التعاون عن ادراج أو عدم إدراج هذه المفاهيم في المناهج والسياسات الوطنية للتعليم لديها. (انظر جدول 3.12).

جدول 3.12: المؤشر 1.8.12: إلى أي مدى (i) تعليم المواطنة العالمية و (ii) التعليم من أجل التنمية المستدامة (بما في ذلك التعليم في مجال تغير المناخ) تم إدراجهم في: (أ) السياسات الوطنية للتعليم (ب) المناهج (ج) إعداد المعلمين و (د) تقييم الطلبة عام 2017م

موضوع التعليم	مجال إدراج الموضوع	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
تعليم المواطنة العالمية	السياسات الوطنية للتعليم	...	...	...	...	نعم	نعم
	المناهج	...	...	...	...	نعم	نعم
	إعداد المعلمين	...	...	...	...	نعم	نعم
	تقييم الطلبة	...	...	...	...	نعم	لا
التعليم من أجل التنمية المستدامة (بما في ذلك التعليم في مجال تغير المناخ)	السياسات الوطنية للتعليم	...	...	...	...	نعم	نعم
	المناهج	...	...	...	...	نعم	نعم
	إعداد المعلمين	...	...	...	...	نعم	لا
	تقييم الطلبة	...	...	...	...	نعم	لا

قطر

توفر دولة قطر التعليم الشامل، العادل، ذو الجودة والنوعية العالية لفئات المجتمع كافة بهدف تكوين رأس المال البشري الذي يشكل الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، كما وتعمل على تشجيع التعليم المستمر وتوفير فرصه للجميع، وتضع الدول السياسات الوطنية التي تضمن الاستمرار في تحقيق مبدأ المساواة بين الجنسين في فرص التعليم والتعلم. ويلاحظ بأن السياسات التعليمية بالدولة تؤكد على ربط المناهج التعليمية بالتنمية المستدامة، حيث تتضمن المناهج الدراسية في كافة مراحل الدراسة دروساً ترتبط بالتغير المناخي وآثاره، كما وتعمل على إعداد الكوادر التدريسية الكفؤة القادرة على تدريس هذه المناهج سواء في إطار مقررات العلوم الاجتماعية أو العلوم الصرفة، وكذلك تنظيم الدورات والورش التدريبية التي ترفع من كفاءة المعلمين الذين يدرسون المواد العلمية ذات الصلة بموضوعات التنمية المستدامة وتغير المناخ، وكذلك عقد ورش عمل خاصة بتقويم المناهج التعليمية وتطويرها بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة 2030.

13

العمل المناخي

الهدف 13 - اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ و آثار

أفادت كل من مملكة البحرين ودولة قطر بأنها تدمج القضايا التالية في المناهج التعليمية لجميع المراحل التعليمية ابتداء من المرحلة الابتدائية وانتهاء بالتعليم العالي:

- **التخفيف من تغير المناخ.**
- **التكيف مع تغير المناخ.**
- **الحد من أثر تغير المناخ.**
- **الإنذار المبكر بتغير المناخ.**

تشير المعلومات في جدول 1.13 إلى أن كل من مملكة البحرين ودولة قطر قد أدمجت في مناهجها الدراسية في جميع مراحل التعليم (الابتدائي والمتوسط والثانوي والعالي) مواضيع التخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به في جميع المراحل التعليمية. وتشمل المجالات التي تم ادماجها كلا من التخفيف من تغير المناخ والتكيف مع تغير المناخ و الحد من أثر تغير المناخ والانذار المبكر بتغير المناخ. بينما أفادت دولة الكويت بأن هذه المجالات مدرجة في المناهج الدراسية في التعليم العالي. فيما لم تتوفير معلومات من باقي دول مجلس التعاون.

جدول 1.13: المؤشر13.3.1: عدد البلدان التي أدمجت في مناهجها الدراسية في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي مواضيع التخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به، عام 2017م

هل تم ادماج المواضيع التالية في المنهاج (نعم/لا)؟	المرحلة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
التخفيف من تغير المناخ	المرحلة الابتدائية	...	نعم	...	...	نعم	...
	المرحلة المتوسطة	...	نعم	...	...	نعم	...
	المرحلة الثانوية	...	نعم	...	...	نعم	...
	التعليم العالي	...	نعم	...	...	نعم	نعم
التكيف مع تغير المناخ	المرحلة الابتدائية	...	نعم	...	...	نعم	...
	المرحلة المتوسطة	...	نعم	...	...	نعم	...
	المرحلة الثانوية	...	نعم	...	...	نعم	...
	التعليم العالي	...	نعم	...	...	نعم	نعم
الحد من أثر تغير المناخ	المرحلة الابتدائية	...	نعم	...	...	نعم	...
	المرحلة المتوسطة	...	نعم	...	...	نعم	...
	المرحلة الثانوية	...	نعم	...	...	نعم	...
	التعليم العالي	...	نعم	...	...	نعم	نعم
الانذار المبكر بتغير المناخ	المرحلة الابتدائية	...	نعم	...	...	نعم	...
	المرحلة المتوسطة	...	نعم	...	...	نعم	...
	المرحلة الثانوية	...	نعم	...	...	نعم	...
	التعليم العالي	...	نعم	...	...	نعم	نعم

وفيما يلي توضيح من قبل كل من مملكة البحرين ودولة قطر حول كيفية ادماج استراتيجيات التخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به في المناهج الدراسية:

البحرين:

الهدف: 13 اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره (مع التسليم بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى الدولي والحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن التصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي).

يمثل تغير المناخ أكبر تهديد للتنمية على الإطلاق، وتثقل آثاره الواسعة الانتشار وغير المسبوقة، بشكل غير متناسب، كاهل الفئات الأكثر فقراً وضعفاً. ويشكل التحرك العاجل للتصدي لتغير المناخ والتقليل من آثاره إلى أدني حد جزءاً لا يتجزأ من التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة.

الغاية 13.1: تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك المخاطر.

المؤشر13.1.2: عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030م (https://www.unisdr.org/files/43291_arabicsendaiframeworkfordisasterris.pdf).

تبنت مملكة البحرين إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) 2014 الممثلة للالتزام السياسي المتجدد للمجتمع الدولي بموضوع التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية باعتبارها حالة خاصة نظراً لقابليتها للتأثر، وكذلك خطة عمل أديس أبابا 2015م الموضوعة لمعالجة قضية تمويل التنمية، ووقعت المملكة اتفاق باريس 2015. وتعتبر هذه الاتفاقات بمثابة إطار متكامل للسياسات العالمية المعتمدة لإدارة مخاطر الكوارث وتعزيز القدرة على الصمود[1].

كما اعتمدت المملكة أيضاً الاستراتيجية العربية للحد من المخاطر 2020م الموضوعة من قبل جامعة الدول العربية مع الاسترشاد بمبادئ إطار سنداي التي شملت على خريطة طريق إقليمية لتنفيذ إطار سنداي مع آلية تنسيق عربية موحدة لمواجهة الكوارث لتسهيل مهام التنفيذ والرصد في المنطقة العربية.

إن مملكة البحرين باعتبارها دولة جزرية صغيرة هي ليست بمنأىً عن تأثرها المباشر والواضح لآثار تغير المناخ بعيدة المدى، كارتفاع منسوب مستوى سطح البحر، وزيادة الجفاف وما يرافقه من زيادة في العواصف الرملية والغبارية. لذلك، شُكلت "اللجنة الوطنية لمواجهة الكوارث" بقرار رقم (28) لسنة 2006م، ووُضعت "الاستراتيجية الوطنية للطوارئ" وهي شاملة وفعالة في تحقيق أهدافها وتتلائم مع إطار سنداي.
تقام تمارين عملية بسيناريوهات وهمية بشكل منتظم لضمان تواجد فرق استجابة عالية الكفاءة وللتحقق من مدى جاهزية الجهات المعنية بالتعامل مع الأزمات والكوارث، آخرها تمرين سقوط طائرة بمنطقة مأهولة ووجود تسرب مواد خطرة بالسكان في أبريل 2016م. تمكن هذه التمارين من معرفة مدى القدرة على التعامل مع الكوارث والحوادث الإشعاعية والكيميائية وتقييم الوضع الحالي واختبار الخطة الوطنية

[1] https://www.preventionweb.net/files/resolutions/N1624114.pdf

لمواجهة الكوارث الطارئة والتخطيط لتجنب وقوعها ليتم بعدها رصد الثغرات والمعوقات ووضع التحسينات لزيادة التنسيق وتطوير الأداء وفق المعايير العالمية.
هنالك تطلع لإدماج مفاهيم إدارة الكوارث في السياسات والاستثمارات الداعمة لمبادئ التنمية المستدامة لزيادة الحصول على المنفعة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية والبيئية على السواء.

الغاية 13.3 تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به
المؤشر 13.3.1: عدد البلدان التي أدمجت في مناهجها الدراسية في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي مواضيع التخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به.

تعتبر الكتب المدرسية من أهم المدخلات التعليمية، فهي تنقل المعارف وترسخ القواعد السياسية والاجتماعية لمجتمع ما وتحوي الآراء الأساسية لأي ثقافة وطنية وتعكس النضال الثقافي لبلدٍ ما. تماشياً مع المادة 6 من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ 1992م والمادة 12 من اتفاق باريس لتغير المناخ 2016م ونداءات اليونسكو بأن العمل يجب أن يبدأ من المدارس، وكذلك ما جاء في وثيقة "الكوكب: التعليم من أجل الاستدامة البيئية والنمو الأخضر" أن تغيير سلوك الناس يبدأ من المراحل الأولى للتعليم لأجل الانتقال لنمط استهلاكي مستدام. ونظراً لإيمان مملكة البحرين بأهمية النشء ودورهم المجتمعي، فقد دشنت منذ العام 2007م مشروع المدارس المنتسبة لليونسكو، وهي مدارس نظامية تابعة لوزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين تضع تحت أنظارها المواضيع والقضايا التي تهتم بها اليونسكو ويبلغ عددها 70 مدرسة حكومية وخاصة. تهدف هذه المدارس ومن خلال حرصها على التأكيد على الشباب ورفع مستوى مهاراتهم وخبراتهم المعرفية وثقافتهم البيئية ليأخذوا دورهم الفاعل في المساهمة بحل هذه القضية عن طريق تغيير سلوكياتهم لتصبح إيجابية لدى المجتمع المحلي وتتماشى مع فكرة المواطنة العالمية الداعية إلى تحمل كل فرد مسؤولية المحافظة على كوكب الأرض (مبدأ فكر عالمياً واعمل محلياً).
أظهرت الأبحاث العلمية أن الدول الجزرية الصغيرة من أكثر دول العالم تضرراً من تغير المناخ، وكذا هو الحال مع مملكة البحرين حيث من المتوقع أن تكون له تأثيرات مستقبلية حرجة على كافة الأصعدة الاقتصادية الاجتماعية والبيئية. لذلك، وتحديداً في العام الدراسي 2013/ 2014م، تم تدشين مشروع "حاسبة بصمة الكربون" بالتعاون مع مركز العلوم والبيئة GLOBE، الهادف إلى حساب نسبة الكربون الناتج من المؤسسات التعليمية المشاركة في البحث وهي ثمانٍ وستين مدرسةً من مدارس البحرين، وحُددت الأنشطة ذات المردود الأعلى في قيمة بصمة الكربون، واقتُرحت الإجراءات الإرشادية والحلول المناسبة لتغيير أنماط السلوكيات الخاطئة المؤثرة على البيئة سلباً.

يتم العمل حالياً على إعداد البلاغ الوطني الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، حيث سيكون للتعليم الابتدائي -الأساسي- للمدارس الحكومية الخاضعة لوزارة التربية والتعليم نصيبٌ في مراجعة مناهجه ومواده التعليمية وإعادة توجيه للأنشطة المصاحبة لها للمعارف والمهارات المتعلقة بقضية تغير المناخ وتأثيراته المتوقعة على المملكة والعالم على حدٍ سواء. كما يستمر تقديم الدعم في توفير المناهج المناسبة على المستوى المدرسي والجامعي في المجال التخصصي حيث تتضمن هذه المناهج معلومات بشأن التعديلات التي أجريت مؤخراً على بروتوكول مونتريال والتي تدعو للخفض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية HFC التي تساهم في التأثير على ظاهرة الاحتباس الحراري ووضعها في حيز الرقابة ضمن ثلاثة برامج هي:

1 - المشاركة في تطوير المناهج العامة وكذلك الخاصة التي تعني تخصص التبريد والتكييف في المدارس الصناعية.
هنالك توجه لتحديث المناهج (المعدة منذ 2009م) بحسب المتطلبات الجديدة لبروتوكول مونتريال حيث يتم التعلم على التكنولوجيات والبدائل المتاحة في قطاع التبريد والتكييف من خلال الاستراتيجية الوطنية للتخلص التدريجي من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون 2015-2020م.
2- إعداد برنامج لتأهيل طلبة المدارس الصناعية للحصول على شهادة خاصة بأفضل الممارسات لصيانة أجهزة التبريد والتكييف على غرار الشهادة الأوروبية (F gas regulation)
3- وضع برنامج تعليمي لطلبة كلية الهندسة الميكانيكية بجامعة البحرين كمقرر اختياري حر يتناول المواضيع المتعلقة بما هو الأوزون والتكنولوجيات الصديقة للبيئة والممارسات السليمة لقطاع التبريد والتكييف.

قطر:

قامت دولة قطر ممثلة في وزارة التعليم والتعليم العالي بإدماج التدابير المستخدمة للتخفيف من التغير المناخي والتكيف والحد من الآثار والإنذار المبكر به في مناهج الدراسة في المدارس الإبتدائية والإعدادية والثانوية وفي الجامعات والمعاهد العليا وكليات المجتمع. وغني عن البيان، فإن إدراج قضايا التغير المناخي في المناهج الدراسية بمختلف المراحل، يأتي لتشجيع الطلبة وحثهم على تطوير مشاريعهم البحثية بما يتناسب مع توجهات الدولة في المحافظة على الثروات الطبيعية وتحقيق التوازن المناخي، ومواكبة التوجه العالمي لتقليل الانبعاثات الكربونية.

14

الحياة تحت الماء

الهدف 14 - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

1. تتفاوت نسبة تغطية المناطق المحمية فيما يتعلق بالمناطق البحرية بين دول مجلس التعاون، حيث تراوحت بين 25% في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة و سلطنة عمان، و 0.33% في المملكة العربية السعودية.

2. تعتبر نسبة انتاج مصايد الأسماك المستدامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي منخفضة في دول مجلس التعاون.

بشكل عام، البيانات المتوفرة من دول مجلس التعاون حول مؤشرات الهدف الرابع عشر تعتبر قليلة ويصعب قياس اتجاهات محددة نحو قياس التقدم المحرز لتحقيق الهدف.

يشير جدول 1.14 إلى توفر بيان من دولة قطر فقط حول نسبة المناطق الوطنية الاقتصادية الخاصة التي تمكنت من استخدام النهج القائمة على النظم الإيكولوجية، حيث بلغت النسبة 100% في دولة قطر عام 2017م، في حين لم تتوفر بيانات حول هذا المؤشر من باقي دول مجلس التعاون. (%)

جدول 1.14: المؤشر 1.2.14: نسبة المناطق الوطنية الاقتصادية الخاصة التي تمكنت من استخدام النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية عام 2017م (%)

الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
...	...	...	...	%100	...

يعرض جدول 2.14 بيانات تفصيلية حول متوسط الحموضة البحرية في مختلف مناطق دولة قطر لعام 2016م، حيث تراوح المعدل بين 7.9% و 8.1%، وجميعها تقع ضمن الحد الاقصى المسموح به وفقا للقانون القطري رقم (3) لسنة 2005 لمتوسط الحموضه والذي حدد قيمته بين 6.5 - 8.3. بينما توفر المعدل على مستوى دولة الكويت والذي بلغ 8.24 عام 2016م. ولم تتوفر أية بيانات حول باقي دول مجلس التعاون حول الفترة السابقة. (%)

جدول 2.14: المؤشر 1.3.14: متوسط الحموضة البحرية مقاسة في مجموعة متفق عليها من محطات تمثيلية لأخذ العينات

البند	الإمارات 2017م	البحرين 2017م	السعودية 2017م	عمان 2017م	قطر 2016م*	الكويت 2016م
متوسط الحموضة البحرية	...	...	...	...	8.1-7.9	8.24

*: الحد الاقصى المسموح به وفقا للقانون القطري رقم (3) لسنة 2005 لمتوسط الحموضه هو 6.5 - 8.3.

تشير البيانات في جدول 3.14 أن نسبة الأرصدة السمكية ضمن مستوى مستدام بيولوجيا في مملكة البحرين بلغ 10% عام 2012م ، وفي دولة قطر بلغت نسبة الأرصدة السمكية المستدامة بيئيا 80% عام 2016م، وفي دولة الكويت بلغت النسبة 25% عام 2016م، أما في المملكلة العربية السعودية عام 2017م فيعتبر توفر 66,538 طن من الأسماك مستوى مستداما بيولوجيا. (%)
وعلى مستوى العالم تشير الإحصاءات الى ان نسبة الأسماك المستدامة بيولوجيا بلغت 68.6% عام 2013م. (%)

جدول 3.14: المؤشر 1.4.14: نسبة الأرصدة السمكية ضمن مستوى مستدام بيولوجياً (%)

البند	الإمارات 2017م	البحرين 2012م	السعودية 2017م (طن)	عمان 2017م	قطر 2016م	الكويت 2016م
نسبة الأرصدة السمكية ضمن مستوى مستدام بيولوجياً (%)	...	10.0	538,66	...	80.0	25.0

بلغت نسبة المناطق البحرية المحمية من مجموع المناطق البحرية في دولة الإمارات العربية المتحدة 25% عام 2017م، وفي مملكة البحرين 21% عام 2017م، و 3.55% في المملكة العربية السعودية عام 2017م، و 25% في سلطنة عمان عام 2015م، وفي دولة قطر بلغت نسبة المناطق البحرية المحمية من مجموع المناطق البحرية 6.3% خلال الفترة 2015 -2017م، و 3.0% في دولة الكويت عام 2016م. انظر جدول 4.14. (%)

وللمقارنة مع مناطق أخرى في العالم ملحق جدول 4.14، فبلغت مساحة المناطق البحرية المحية 36.0% عام 2018م، وفي الصين 18.8% عام 2018م، وفي روسيا 23.9% عام 2018م، وفي أوروبا وأمريكا الشمالية 13.7% عام 2017م. (%)

جدول 4.14: المؤشر 1.5.14: نطاق المناطق المحمية مقابل المناطق البحرية (%)

الإمارات* 2017م	البحرين 2017م	السعودية 2017م	عمان 2015م	قطر (كلم 2) 2017م	الكويت 2016م
25	21.0	3.55	25.0	6.3 (720 كلم2)	3.0 (526.49 كلم2)

* النسبة المئوية لمساحة المحميات البحرية من مجموع مساحة المياه الإقليمية في الدولة لعام 2017م

ملحق جدول 4.14: نطاق المناطق المحمية مقابل المناطق البحرية عام 2017م

الأرجنتين	الصين	روسيا	أوروبا وأمريكا الشمالية
36.0	18.8	23.9	13.7

بلغت نسبة انتاج مصايد الأسماك المستدامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر 0.2% عام 2015م و 0.2% عام 2016م، وفي دولة الكويت 0.1% عام 2016م. (%)

جدول 5.14: المؤشر 1.7.14: مصائد الأسماك المستدامة كنسبة من الناتج المحلي في الدول الجزرية الصغيرة النامية، و أقل البلدان نموا وجميع البلدان (%)

الدولة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر		الكويت
السنة	2017م	2017م	2017م	2017م	2015م	2016م	2016م
نسبة انتاج مصايد الأسماك المستدامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	...	...	...	...	0.2	0.2	0.1

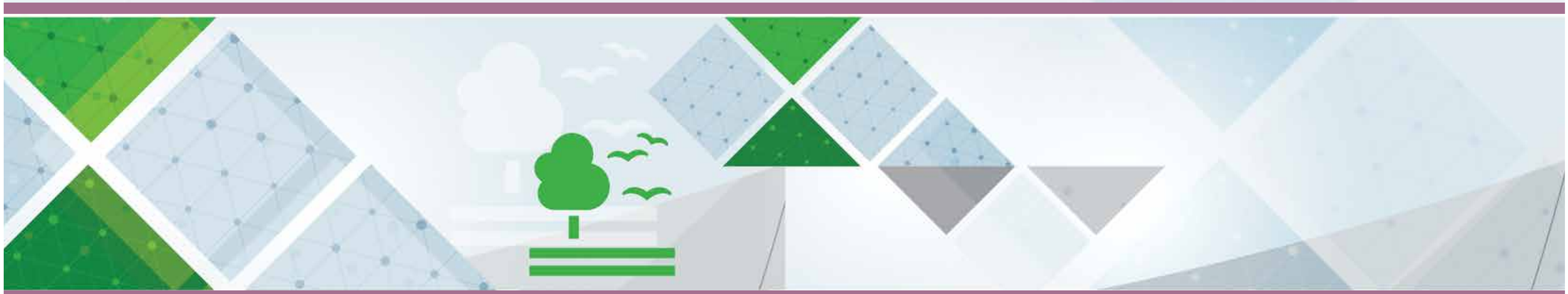

15

الحياة في البر

الهدف 15 - حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

نظرا لطبيعة دول مجلس التعاون الصحراوية فإن مساحة الغابات الطبيعية فيها تعتبر محدودة جدا وتشكل نسبة ضئيلة من من اجمالي مساحة الدول.

البيانات المتوفرة حول مؤشرات الهدف الخامس عشر محدودة جدا ويصعب استخدامها في رصد التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

تشكل الغابات 1.35% من مساحة المملكة العربية السعودية عام 2017م، بينما بلغت نسبة مساحة أشجار المنغروف (والتي يمكن اعتبارها من الغابات) في دولة قطر 0.082% عام 2015م. (%)

ملحق جدول 1.15 يعرض مساحات الغابات في مناطق من العالم لعام 2015م، ففي افريقيا بلغت مساحة الغابات 624,102.627 ألف هكتار، وفي آسيا 593,361.599 ألف هكتار، وفي الولايات المتحدة الأمريكية 310,095 ألف هكتار.

من المنطقي عدم مقارنة مساحة الغابات في دول مجلس التعاون مع مناطق ودول أخرى، وذلك بسبب طبيعة دول مجلس التعاون المناخية والتي تمتاز بالمناخ الصحراوي الذي يعني فقر الغطاء النباتي الذي يمكن تصنيفه بالغابات بالمفهوم الدولي لتعريف الغابة، باستثناء بعض المناطق في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان التي تسمح ظروفها المناخية لنمو غطاء نباتي يمكن تصنيفه بالغابات.

جدول 1.15: المؤشر 1.1.15: مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة عام 2017م (%)

الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر (غابات أشجار المنجروف) 2015م	الكويت
...	na	%1.4	...	%0.1	na

بلغت مساحة الأراضي المتدهورة في دولة قطر 90% وذلك حسب بيانات عام 2005م، وبلغت نسبة الاراضي المتدهورة في سلطنة عمان خلال الفترة 2000 – 2015م حوالي 7.3% من اجمالي مساحة اليابسة. في حين لم تتوفر بيانات حول باقي الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية (انظر جدول 2.15). (%)

جدول 2.15: المؤشر 1.3.15: نسبة الأراضي المتدهورة إلى مجموع مساحة اليابسة (%)

الإمارات 2017م	البحرين 2017م	السعودية 2017م	عمان 2000 – 2015م	قطر 2005م	الكويت 2017م
...	...	...	7.3	90	...

وفقا للجدول 3.15 فقد بلغت نسبة الاتجار غير المشروع في الحياة البرية في دولة قطر 0.3% من اجمالي الاتجار بالأصناف البرية وذلك عام 2016م. (%)

جدول 3.15: المؤشر 1.7.15: نسبة الحياة البرية التي تمت المتاجرة بها سواء عن طريق التبييض أو من خلال الاتجار غير المشروع (%)

نوع الاتجار	الإمارات 2017م	البحرين 2017م	السعودية 2017م	عمان 2017م	قطر 2016م	الكويت 2016م
عن طريق التبييض (تبييض أموال التجارة)	...	...	...	...	...	...
الاتجار غير المشروع	...	...	...	...	0.3	...

أفادت دولة قطر من بين دول مجلس التعاون عن توفر تشريعات وطنية ذات صلة بمنع الأنواع الغريبة المجتاحة ومراقبة الأنواع الغريبة المجتاحة واتاحة الأموال اللازمة للاجراءات المتبعة. بينما لم تتوفر معلومات حول باقي الدول الأعضاء (جدول 4.15).

جدول 4.15: المؤشر 1.8.15: البلدان التي تعتمد تشريعات وطنية ذات صلة، وتخصص موارد كافية لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية أو مر اقبتها، عام 2017م

نوع الاجراء	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
تشريعات وطنية ذات الصلة بمنع الأنواع الغريبة المجتاحة (نعم/لا)	...	...	...	...	نعم	...
تشريعات وطنية ذات الصلة بمر اقبة الأنواع الغريبة المجتاحة (نعم/لا)	...	...	...	...	نعم	...
اتاحة الأموال اللازمة للاجراء المتبع (نعم/لا)	...	...	...	...	نعم	...

توفرت بيانات حول المساعدة الإنمائية الرسمية والنفقات العامة الموجهة للحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها بشكل مستدام من المملكة العربية السعودية فقط كما في جدول 5.2، ففي عام 2015م بلغت قيمة هذه المساعدة حوالي 61 مليون دولار أمريكي وفي عام 2016م بلغت 48.3 مليون دولار أمريكي.

وللمقارنة مع دول أخرى تم اختيار كل من النمسا حيث قدمت مساعدات بقيمة 19.7 مليون دولار أمريكي عام 2016م، وأستراليا قدمت مساعدات بقيمة 268.3 مليون دولار أمريكي، وألمانيا قدمت مساعدات بقيمة 1,111.2 مليون دولار أمريكي عام 2016م للحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها بشكل مستدام.

جدول 5.15: المؤشر 15.أ.1: المساعدة الإنمائية الرسمية والنفقات العامة الموجهة للحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها بشكل مستدام (بالدولار الأمريكي) 2015-2016م

قيمة المساعدة الانمائية المقدمة	الإمارات	البحرين	السعودية (مليون دولار أمريكي)	عمان	قطر	الكويت
2015	...	...	60.82	...	...	**...**
2016	...	...	48.26	...	...	**...**

ملحق جدول 5.15 : المساعدة الإنمائية الرسمية والنفقات العامة الموجهة للحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها بشكل مستدام (بالدولار) عام 2016م . (مليون دولار امريكي بالأسعار الثابتة)

النمسا	استراليا	ألمانيا
19.7	268.3	1,111.2

16

السلام والعدل والمؤسسات القوية

الهدف 16 - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، و إتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

1. تشير البيانات المتوفرة من دول مجلس التعاون أن معدلات ضحايا القتل العمد لكل مائة ألف نسة منخفضة.
2. جميع الأطفال دون سن الخامسة في دول مجلس التعاون يتم تسجيل ولادتهم لدى سلطة مدنية.
3. جميع دول مجلس التعاون التي وفرت بيانات أفادت بوجود مؤسسات وطنية مستقلة لديها لحقوق الإنسان التزاما "بمبادئ باريس" والتي تؤكد على وجوب منح الأولوية لوضع ترتيبات ملائمة على الصعيد الوطني لضمان التنفيذ الفعال للمعايير الدولية لحقوق الانسان (https://www.cndh.ma/sites/default/files/documents/ParisPrinciples.Arabic.pdf).

تشير البيانات في جدول 1.16 إلى أن معدلات ضحايا القتل عمدا بلغت 0.44 حالة لكل مائة ألف من السكان في مملكة البحرين عام 2017م. وفي المملكة العربية السعودية بلغ المعدل 1.4 حالة قتل عمد لكل مائة ألف من السكان عام 2016م، ولكن تفاوت المعدل بين الذكور والاناث وبحسب الفئة العمرية أيضا، فكان المعدل أعلى بين الذكور مقارنة مع الاناث، فمثلا في عام 2016م بلغت النسبة 0.5 حالة لكل مائة الف ذكر في الفئة العمرية أقل من 18 سنة وبين الاناث 0.1 حالة، وفي الفئة العمرية 19-24 سنة بين الذكور 4.7 حالة وبين الاناث لنفس الفئة العمرية 0.3 حالة (انظر تابع جدول 16.1). وبلغت 0.41 حالة لكل مائة ألف من السكان في سلطنة عمان عام 2016م. وبلغت 0.44 حالة لكل مائة ألف من السكان في دولة قطر عام 2017م و0.44 حالة لكل مائة ألف من السكان عام 2017م. ، وفي دولة الكويت بلغ معدل عدد حالات القتل عمدا لكل مائة ألف من السكان 1.7 حالة عام 2016م و 2.2 حالة عام 2017م.

ولم تتوفر بيانات حول معدلات القتل عمدا لكل مائة ألف من السكان في قاعدة بيانات الأمم المتحدة لمقارنة واقع دول مجلس التعاون مع دول أخرى، حيث توفرت بيانات حول الأعداد المطلقة لحالات القتل عمدا (ملحق جدول 1.16)، فعلى سبيل المثال بلغت عدد حالات القتل عمدا في اليابات 362 حالة عام 2016م، وفي المملكة المتحدة بلغ عدد حالات القتل عمدا 590 حالة عام 2014م، وفي الولايات المتحدة الأمريكية 15,696 حالة عام 2015م.

جدول 1.16: المؤشر 1.1.16: عدد ضحايا القتل عمداً لكل مئة ألف نسمة

نوع الجنس	الفئة العمرية	الإمارات 2017م	البحرين 2017م	عمان 2016م	قطر		الكويت	
					2016م	2017م	2016م	2017م
عدد ضحايا القتل عمداً لكل مئة ألف نسمة	...	...	0.44	0.41	0.46	0.44	1.70	2.20

تابع جدول 1.16: المؤشر 1.1.16: عدد ضحايا القتل عمداً لكل مئة ألف نسمة 2016م

نوع الجنس	الفئة العمرية	السعودية
ذكور	أقل من 18 سنة	0.5
	19- 24 سنة	4.7
	25 – 30 سنة	4.4
	31 – 36 سنة	3.1
	37 – 42 سنة	1.8
	43 – 48 سنة	1.6
	49 – 54 سنة	1.8
	+55	2
اناث	أقل من 18 سنة	0.1
	19- 24 سنة	0.3
	25 – 30 سنة	0.4
	31 – 36 سنة	0.5
	37 – 42 سنة	0.6
	43 – 48 سنة	0.6
	49 – 54 سنة	0.2
	+55	1.3
الإجمالي		1.4

ملحق جدول 1.16: عدد ضحايا القتل عمداً لكل مئة ألف نسمة (أعداد مطلقة (ليست لكل 100,000))

اليابان 2016م	المملكة المتحدة 2014	الولايات المتحدة الأمريكية 2015م
362	590	15,696

تشير بيانات دولة قطر حول نسبة المحتجزين غير المحكوم عليهم بلغت 0.0% من مجموع السجناء (جدول 2.16) خلال الفترة 2015 – 2017م. بينما توفرت أعداد مطلقة عن المحبوسين احتياطا في دولة الكويت، حيث كما يبين جدول 2.16 أن عدد المحبوسين احتياطا عام 2015م بلغ 1,912 شخصا، و1,752 شخصا عام 2016م وانخفض إلى 1,454 شخصا عام 2017م. ولم تتوفر بيانات عن باقي الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال هذه الفترة.

ولأغراض المقارنة مع دول أخرى فيشير ملحق جدول 2.16 إلى أن 39.57% من السجناء في البرازيل عام 2016م كانوا غير محكومين، 25.28% من السجناء في اليونان عام 2016م كانوا غير محكومين، و11.32% من السجناء في اليابان عام 2016م كانوا غير محكومين.

جدول 2.16: المؤشر 2.3.16: المحتجزون غير المحكوم عليهم (أعداد) للفترة 2015 – 2017م

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت (عدد المحبوسين احتياطيا)
2015	...	...	...	...	0	1,912
2016	...	...	...	...	0	1,572
2017	...	...	...	...	0	1,454

ملحق جدول 2.16 المحتجزون غير المحكوم عليهم كنسبة من مجموع السجناء عام 2016م (%)

كندا	ألمانيا	هولندا
36.4	21.7	24.7

جدول 3.16: المؤشر 1.6.16: النفقات الحكومية الأولية كنسبة من الموازنة الأصلية المعتمدة، بحسب القطاع (أو بحسب رموز الموازنة أو نحوها) (%)

القطاع (أو رمز القطاع)	الإمارات	البحرين		عمان	قطر	الكويت
	2017م	2017م	2018 م	2017م	2017م	2017م
قطاع خدمات الإدارة العامة	...	21.4	23.3	...	...	...
قطاع الدفاع	...	16.6	16.0	...	...	...
قطاع النظام العام وشئون السلامة العامة	...	14.0	13.5	...	...	...
قطاع الشئوون الاقتصادية والبنية التحتية	...	11.3	9.8	...	...	...
قطاع حماية البيئة	...	0.2	0.2	...	...	...
قطاع الإسكان ومر افق المجتمع	...	0.5	0.5	...	...	...
قطاع الصحة	...	9.7	9.9	...	...	...
قطاع الشباب والثقافة	...	1.6	1.5	...	...	...
قطاع التعليم	...	12.1	11.9	...	...	...
قطاع الحماية الاجتماعية	...	12.8	13.4	...	...	...
الإجمالي	**...**	**100.2**	**100**	**...**	**...**	**...**

تابع جدول 3.16: المؤشر 1.6.16: النفقات الحكومية الأولية كنسبة من الموازنة الأصلية المعتمدة، بحسب القطاع (أو بحسب رموز الموازنة أو نحوها) (%)

القطاع	السعودية 2016م (%)
قطاع الإدارة العامة	12.0
القطاع العسكري(الدفاع - الحرس)	7.0
قطاع الأمن و المناطق الإدارية	4.0
قطاع خدمات البلدية	16.0
قطاع التعليم	7.0
قطاع الصحة التنمية الاجتماعية	24.0
قطاع الموارد الاقتصادية	20.0
قطاع التجهيزات الأساسية والنقل	25.0

تشير البيانات في جدول 4.16 إلى أن جميع الأطفال في الفئة العمرية 0 – 15 سنة في دولة الإمارات العربية المتحدة و مملكة البحرين ودولة قطر وسلطنة عمان ودولة الكويت تم تسجيل ولادتهم لدى سلطة مدنية، بينما بلغت نسبة الأطفال في المملكة العربية السعودية بعمر أقل من سنة المسجلين لدى سلطة مدنية 97.9% عام 2017م، ونسبة الأطفال في الفئة العمرية 1 – 5 سنوات المسجلين لدى سلطة مدنية 98.3%. (%)

وعند مقارنة بيانات دول مجلس التعاون مع دول أخرى، نجد ان دول مجلس التعاون قد حققت هذا المؤشر بالكامل (الدول التي توفرت حولها بيانات). وهي بذلك تتساوى مع الدول المتقدمة في العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبلجيكا والنرويج (ملحق جدول 4.16).

جدول 4.16: المؤشر 1.9.16: نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين تم تسجيل ولادتهم لدى سلطة مدنية، بحسب السن عام 2017م (%)

العمر بالسنوات	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت*
أقل من سنة	100	100	97.9	100	100	100
1- 5 سنوات	100	100	98.3	100	100	100
6 - 10 سنوات	100	100	...	100	100	100
11 - 15 سنة	100	100	...	100	100	100

*: بيانات عام 2016م

ملحق جدول 4.16: نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين تم تسجيل ولادتهم لدى سلطة مدنية 2014 م (%)

النرويج	بلجيكيا	اليابان	الولايات المتحدة الأمريكية
100	100	100	73.1

وحول وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان التزاما بمبادئ باريس فيتضح من الجدول 5.16 أن كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة قطر أفادت بوجود مثل هذه المؤسسات، في حين لم تتوفر معلومات من الدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ويبين ملحق جدول 5.16 أمثلة من دول متقدمة أخرى لديها مثل هذه المؤسسات.

جدول 5.16: المؤشر 1.أ.16: وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان التزاما بمبادئ باريس

الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
...	نعم	...	نعم	نعم	نعم

ملحق جدول 5.16: وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان التزاما بمبادئ باريس عام 2017م

اليابان	فرنسا	ألمانيا	النرويج
نعم	نعم	نعم	نعم

17

عقد الشراكات
لتحقيق الأهداف

الهدف 17 - تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

1. **تتقارب مساهمة الإيرادات الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي بين معظم دول مجلس التعاون، وتعتبر مساهمة الإيرادات الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي في دولة الكويت الأعلى من بين دول المجلس.**
2. **تشكل نسبة التحويلات إلى الخارج من الناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عمان الأعلى بين دول مجلس التعاون (من بين الدول التي توفرت حولها بيانات).**
3. **تتفاوت معدلات الاشتراك في الانترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل 100 شخص، بحسب السرعة بشكل ملحوظ من دولة إلى أخرى في دول مجلس التعاون.**
4. **تتفاوت نسب الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت بين دول مجلس التعاون، ففي بعضها تزيد النسبة عن 90% والبعض ضمن فئة 70 – 79%. وتعتبر هذه النسب اقرب إلى مستواها في الدول المتقدمة وأعلى بكثير من مثيلاتها في الدول النامية. (%)**
5. **يتوفر لدى دول مجلس التعاون تشريعات إحصائية وطنية تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.**

تشير البيانات في جدول 1.17 إلى أن الإيرادات الإيرادات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2017م شكلت 28.8% من الناتج المحلي الإجمالي بواقع 1.9% إيرادات ضريبية و 26.9% إيرادات غير ضريبية. وفي مملكة البحرين عام 2017م شكلت الإيرادات الحكومية 18.7% من الناتج المحلي الإجمالي بواقع 13.3% إيرادات نفطية و4.4% إيرادات ضريبية. وشكلت الإيرادات الحكومية في المملكة العربية السعودية 21.8% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2016م و26.9% عام 2017م، بينما في سلطنة عمان شكلت الإيرادات الحكومية 34.2% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2015م و29.6% عام 2016م، وفي دولة قطر شكلت الإيرادات الحكومية 26.4% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2017م، وفي دولة الكويت شكلت الإيرادات الحكومية 36.6% عام 2017م. (%)

جدول 1.17: المؤشر 1.1.17: مجموع الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حسب المصدر (%)

مصدر الايرادات	الإمارات	البحرين	السعودية		عمان		قطر	الكويت	
	2017م	2017م	2016م	2017م	2015م	2016م	2017م	2016م	2017م (بيانات أولية)
الإيرادات النفطية	...	13.3	13.6	18.6	27.0	20.2	21.8	35.6	32.3
الإيرادات غير النفطية	...	4.4	8.2	8.2	7.3	9.4	4.6	4.4	4.3
المجموع	**28.8**	**17.8**	**21.8**	**26.8**	**34.2**	**29.6**	**26.4**	**40.0**	**36.6**

شكل 1.17: مجموع الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2016-2017م (%)

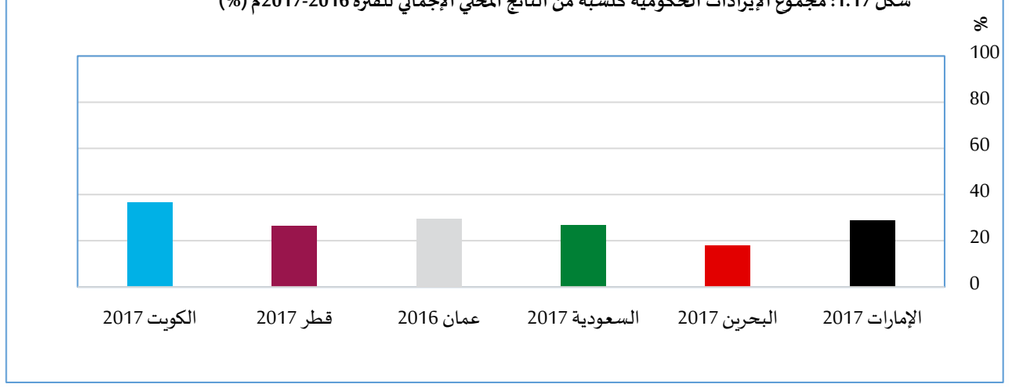

يشير جدول 2.17 إلى أن حجم التحويلات المالية من المملكة العربية السعودية إلى خارجها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغت 5.9% عام 2015م و 5.9% عام 2016م وانخفضت إلى 5.3% عام 2017م، بينما بلغت 13.9% من الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان عام 2017م، و 15.6% عام 2016م و 16.0% عام 2015م. وبلغت 7.3% من الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر عام 2015م و7.8% عام 2016م و7.5% عام 2017م، وفي دولة الكويت بلغت نسبة التحويلات من دولة الكويت 13.1% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2015م و 13.6% عام 2016م وانخفضت إلى 11.4% عام 2017م. (%)

ولم تتوفر بيانات مقابلة للمقارنة معها في قاعدة بيانات الأمم المتحدة حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ولكن ما هو متوفر يبين مساهمة التحويلات من خارج الدولة الى الدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. فعلى سبيل المثال في عام 2016م بلغت التحويلات من الخارج ما نسبته 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي لأستراليا، و0.3% من الناتج المحلي للصين و 6.1% من الناتج المحلي لبنغلاديش، و5.0% من الناتج المحلي لمصر. (%)

جدول 2.17: المؤشر 2.3.17: حجم التحويلات المالية كنسبة من الناتج المحلي لاجمالي للفترة 2015 – 2017م (%)

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان*	قطر	الكويت
2015	...	...	5.93	15.95	307.	013.1
2016	...	...	5.87	15.64	07.8	013.6
2017	9.2	7.1	15.	13.8	7.5	511.

*: تحويلات العاملين

ملحق جدول 2.17 : التحويلات الى الدولة (ليس من الدولة) عام 2016م (%)

استراليا	الصين	بنغلادش	مصر
0.17	0.31	6.11	4.99

البيانات التي يعرضها جدول 3.17 حول عدد الاشتراكات في الانترنت السلكي ذي النطاق العريض تختلف في تفاصيلها من دولة إلى أخرى، فبيانات دولة الإمارات العربية المتحدة عبارة عن أرقام مطلقة لعدد الاشتراكات وليست لكل مائة من السكان لعام 2016م ، بينما في مملكة البحرين كانت نسب الاشتراك عام 2017م كما يلي: 0.6% النطاق من 256 كيلوبايت الى 2 ميجابايت، و 6.1% في النطاق من 2 ميجابايت الى 10 ميجابايت، و 7.4% في النطاق اكثر من 10 ميجا بايت فأكثر. وفي المملكة العربية السعودية بلغت اعداد الاشتراكات لكل مائة من السكان كما يلي: 0.01 في النطاق من 256 كيلوبايت الى 2 ميجابايت و 1.72 في النطاق من 2 ميجابايت الى 10 ميجابايت و 4.6 في النطاق اكثر من 10 ميجا بايت . وفي سلطنة عمان عام 2017م بلغت عدد الاشتراكات لكل مائة شخص كما يلي: في نطاق السرعة من 256 كيلوبايت /ثانية إلى أقل من 2 ميغابايت 0.14 مشترك لكل مائة شخص، وفي نطاق السرعة من 2 ميغابايت/ ثانية إلى أقل من 10 ميغابايت /ثانية بلغ عدد الاشتراكات 6.39 مشترك لكل مائة شخص وعدد الاشتراكات في نطاق السرعة من 10 ميغابايت /ثانية أو أكثر 1.12 مشترك لكل مائة شخص. بينما في دولة قطر عام 2016م بلغت عدد الاشتراكات لكل مائة من السكان في نطاق السرعة من 256 كيلوبايت /ثانية إلى أقل من 2 ميغابايت / الثانية 0.6 مشترك لكل مائة شخص، وفي نطاق السرعة من 2 ميغابايت/ ثانية إلى أقل من 10 ميغابايت /ثانية بلغ عدد الاشتراكات 0.5 مشترك لكل مائة شخص وعدد الاشتراكات في نطاق السرعة من 10 ميغابايت /ثانية أو أكثر 8.8 مشترك لكل مائة شخص. بينما في دولة الكويت عام 2016م بلغت عدد الاشتراكات لكل مائة من السكان في نطاق السرعة من 256 كيلوبات /ثانية إلى إلى أقل من 2 ميغابايت في الثانية 0.62 مشترك لكل مائة شخص، وفي نطاق السرعة من 2 ميغابايت/ ثانية إلى أقل من 10 ميغابايت /ثانية بلغ عدد الاشتراكات 1.53 مشترك لكل مائة شخص وعدد الاشتراكات في نطاق السرعة من 10 ميغابايت /ثانية أو أكثر 0.34 مشترك لكل مائة شخص.

يعرض ملحق جدول 3.17 مقارنة مع بعض الدول حول عدد الاشتراكات لكل مائة شخص وفق مستوى السرعة، ففي أفغانستان تعتبر الاشتراكات في جميع أنواع السرعة متدنية جدا عام 2016م، وفي بلجيكيا عام 2016م تراوحت بين 0.11 مشترك لكل مائة شخص في مستوى السرعة من 256 كيلوبايت الى 2 ميجابايت و 34.49 مشترك لكل مائة شخص في مستوى السرعة اكثر من 10 ميجا بايت، وفي جنوب شرق آسيا عام 2015م مبلغ عدد الاشتراكات 0.19 مشترك لكل مائة شخص في مستوى السرعة من 256 كيلوبايت الى 2 ميجابايت، و4.92 مشترك لكل مائة شخص في مستوى السرعة من 2 ميجابايت الى 10 ميجابايت و 9.66 مشترك لكل مائة شخص في مستوى السرعة اكثر من 10 ميجا بايت وذلك عام 2015م.

جدول 3.17: المؤشر 2.6.17: عدد الاشتراكات في الانترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل 100 شخص، حسب السرعة

مستوى السرعة	الإمارات 2016م	البحرين 2017م *	السعودية 2017م	عمان			قطر		الكويت 2016م
	العدد		العدد	2015م	2016م	2017م	2015م	2016م	
من 256 كيلوبايت الى 2 ميجابايت	142,765	0.60	0.01	0.43	0.19	0.14	1.60	0.60	0.62
من 2 ميجابايت الى 10 ميجابايت	226,939	6.10	1.72	5.01	5.31	6.39	5.60	0.50	1.53
اكثر من 10 ميجا بايت	2,392,126	7.40	4.60	0.16	0.55	1.12	2.50	8.80	0.34

*: لا يشمل المشتركين بالهاتف النقال

ملحق جدول 3.17: عدد الاشتراكات في الانترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل 100 شخص، حسب السرعة

مستوى السرعة	أفغانستان 2016م	بلجيكيا 2016م	شرق وجنوب آسيا 2015م
من 256 كيلوبايت الى 2 ميجابايت	0.02	0.11	0.19
من 2 ميجابايت الى 10 ميجابايت	0.00	2.99	4.92
اكثر من 10 ميجا بايت	0.00	34.49	9.66

تشير البيانات في جدول 4.17 إلى أن 94.82% من السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2017م يستخدمون الانترنت مقارنة بنسبة 90.60% عام 2016م، وفي مملكة البحرين بلغت النسبة 98% عام 2016م في حين كانت 93% عام 2015م، وفي سلطنة عمان ارتفعت النسبة من 73.6% عام 2015م م لتصل إلى 77.0% عام 2016م، وفي دولة قطر ارتفعت النسبة من 67.2% عام 2015م لتصل إلى 73.4% عام 2016م، وبلغت النسبة في دولة الكويت 78% عام 2017م. في حين توفرت أعداد المستخدمين للانترنت في المملكة العربية السعودية حيث بلغ العدد 28 مليون مشترك عام 2017م. (%)

وعند مقارنة نسبة استخدام الأفراد للانترنت في دول مجلس التعاون مع دول أخرى عام 2016م نجد أن دول مجلس التعاون تتشابه مع الدول المتقدمة، فقد بلغت نسبة مستخدمي الانترنت في كندا 89.8%، وفي النرويج 97.3% وفي ألمانيا 89.6% وفي استراليا 88.3%. (%)

جدول 4.17: المؤشر 1.8.17: نسبة الأفراد 15 سنة فأكثر الذين يستخدمون الإنترنت للفترة 2015 – 2017م (%)

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2015	...	93.00		73.60	67.20	...
2016	90.60	98.00		77.00	73.40	...
2017	94.82	...	85.9	...	...	78.00

ملحق جدول 4.17: نسبة الأفراد 15 سنة فأكثر الذين يستخدمون الإنترنت عام 2016م (%)

كندا	النرويج	المانيا	استراليا
89.8	97.3	89.6	88.3

شكل 2.17: نسبة الأفراد 15 سنة فأكثر الذين يستخدمون الإنترنت للفترة 2016-2017م (%)

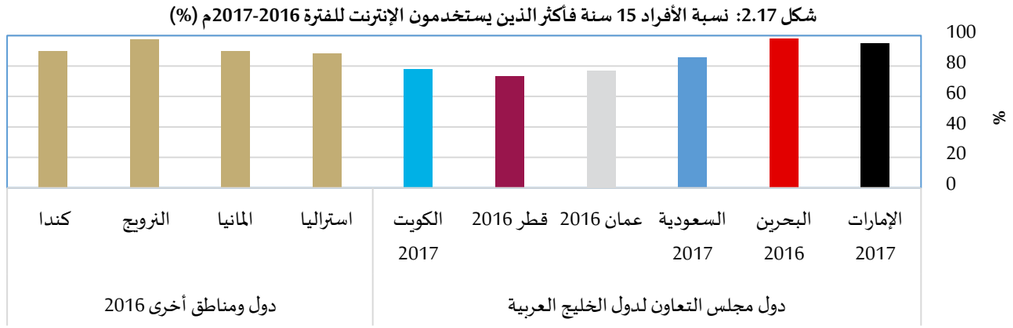

* لا تتوفر النسبة المئوية للسعودية (عدد المستخدمين 28 مليون عام 2017م)

أفادت جميع دول مجلس التعاون باستثناء مملكة البحرين بوجود تشريعات إحصائية وطنية لديها تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية،. (أنظر جدول 5.17).

جدول 5.17: 2.18.17: عدد البلدان التي لديها تشريعات إحصائية وطنية والتي تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية عام 2017م

البند	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
هل يوجد تشريعات احصائية وطنية تتقيد بالمبادئ الساسية للاحصاءات الرسمية؟ (نعم/لا)	نعم	...	نعم	نعم	نعم	نعم

يشير جدول 6.17 إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة يتوفر لديها خطة جزئية، وكل من دولة قطر ودولة الكويت لديها خطة إحصائية وطنية كاملة التمويل ويجري تنفيذها، بينما لا يوجد لدى المملكة العربية السعودية مثل هذه الخطة، ولم تتوفر بيانات حول مملكة البحرين وسلطنة عمان.

وتشير المعلومات حول دول أخرى من العالم بأنه ليس لدى جميع الدول مثل هذه الخطط، فمثلا تتوفر خطة إحصائية وطنية كاملة التمويل ويجري تنفيذها في كل من النمسا والصين.

جدول 6.17: المؤشر 3.18.17: عدد البلدان التي لديها خطة إحصائية وطنية كاملة التمويل ويجري تنفيذها، بحسب مصدر التمويل عام 2017م

البند	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
هل يوجد خطة إحصائية وطنية كاملة التمويل ويجري تنفيذها، بحسب مصدر التمويل (نعم / لا)	جزئي (يوجد خطة،جاري العمل على التمويل)	...	لا	...	نعم	نعم

ملحق جدول 6.17 : عدد البلدان التي لديها خطة إحصائية وطنية كاملة التمويل ويجري تنفيذها، بحسب مصدر التمويل عام 2016م

النمسا 2016م	الصين 2016م
نعم	نعم

مصادر البيانات
Data Sources

تم الاعتماد في إعداد هذا التقرير على الأجهزة الإحصائية الوطنية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء دولة الإمارات العربية المتحدة	 http://www.fcsa.gov.ae	Federal Competitiveness and Statistics Authority State of United Arab Emirates
هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية مملكة البحرين	 http://www.cio.gov.bh	Information & eGoverment Authority Kingdom of Bahrain
الهيئة العامة للإحصاء المملكة العربية السعودية	 http://www.stats.gov.sa	General Authority for Statistics Kingdom of Saudi Arabia
المركز الوطني للإحصاء والمعلومات سلطنة عمان	 http://www.ncsi.gov.om	National Center for Statistics and Information. Sultanate of Oman
وزارة التخطيط التنموي والإحصاء دولة قطر	 http://www.qsa.gov.qa	Ministry of Development Planning and Statistics State of Qatar
الإدارة المركزية للإحصاء دولة الكويت	 http://www.csb.gov.kw	Central Statistical Bureau State of Kuwait